جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الأصول النحوية عند الفرّخان في كتابه المستوفى في النحو

محمد عطا أبو فنون

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير في النحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2004م

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم(13)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد عطا ابو فنون والموسومة بـــ:

" الاصول النحوية عند الفرّخان في كتابه المستوفى في النحو"

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عطية عبابنة		2004/12/9	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبد القادر مرعي الخليل		2004/12/9	عضواً
أ.د. محمد حسن عواد		2004/12/9	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والدي الذي علّمني الصّبر والثبات والتّحدّي، وإلى أميّ العزيزة التي ربّتني على الإيمان والحب والحنان وإلى إخوتي وأخواتي الذين ساعدوني وآزروني في أفراحي وأتراحي.

وكما أهدي هذا العمل إلى رفيقة دربي زوجي العزيزة التي سهرت سهري وتابعت دراستي لحظة بلحظة، وإلى أولادي وأهل زوجي وأصدقائي وزملائي وطلاّبي.

وأُقدمه أيضاً هديّة إلى أخي الأسير إياد الذي حرمته يد الغدر الصهيوني من مناقشة رسالته في القضاء آملاً من الله العزيز القدير أن يفُكّ أسره وإخوانه ليكمل مشوار حياته المليء بالخير والعطاء.

محمد عطا أحمد أبو فنون

شكر وتقدير

أتقدّمُ بالشّكر الجزيل لأستاذي الدكتور يحيى القاسم عبابنة الذي لم يألُ جهداً في متابعة هذهِ الرسالة وتصويب ما فيها من أخطاءٍ حتى استقامت على ما هي عليه الآن ،فقدّم لي النّصيحة والمشورة وأعطاني من جهده ووقته الكثير ، ومهما كتبـتُ وذكرتُ ، فإن قلمي ليعجز عن كتابة شكري له لما قدّمه لي من إرشادٍ ومسـاندةٍ ، سائلاً الله العزيز القدير أن يوفقه في حياته وعمله.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أستاذيَّ الفاضلين: الأستاذ الدكتور محمد حسن عوّاد والأسـتاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل لتفضلهما بقبـول مناقشـة هـذهِ الرسالة ، وتقويم ما وقع فيها من أخطاء وهفوات .

فجزاهم الله عني خير الجزاء

محمد عطا أحمد أبو فنون

فهرس المحتويات

المُلَخّصُ

الأصول النّحويّة عند الفُرُخان في كتابه المستوفى في النّحو

محمد عطا أحمد أبو فنون

جامعة مؤتة، 2004

تـناولتْ هــذه الدّراســةُ الأصولَ النّحويّةَ عند الفُرُخانِ في كتابِهِ (المستوفى في النّحو)، فجاءتْ في ستّةِ فصولٍ وخاتمةٍ. تحدّثتُ في المقدّمةِ عن أهميةِ الموضوعِ وسببِ اختياري له، ثُمّ تناولتُ جانباً من الدّراساتِ والكتبِ الّتي اعتمدتُ عليها في دراستي هذه، وذكــرتُ فصولَ هذه الدّراسةِ بشكلٍ موجزٍ وسريعٍ، وبيّنتُ أهمَّ الصّعوباتِ الّتي واجهتني أثــناءَ عملــي هذا. وتناولتُ في الفصلِ الأول حياةَ الفُرُخانِ من حيثُ اسمُه وكنيتُه ولقبهُ وثقافتهُ وعلمُهُ وعقيدتُهُ ووفاتُهُ، وعَرّفتُ بكتابِهِ (المستوفى في النّحو)، وبيّنتُ سببَ تأليفِهِ ومكانتَهُ ومنهجَهُ وشواهدَهُ ومصادرَهُ.

وأفــردتُ الفصــلَ الثانــي للسّماعِ عند الفُرُخانِ، فبيّنتُ المقصودَ فيه، وعرضتُ لمــواردِهِ عنده والّتي تتمثّلُ في القرآنِ الكريمِ وقراءاتِهِ والحديثِ النّبويِّ الشّريفِ والكلامِ العربيِّ: نظمهِ ونثرِهِ.

وتحدّثتُ في الفصلِ الثالث عن القياسِ، فعرّفتُهُ وبيّنتُ أقسامَهُ وأنواعَهُ، ثمّ وضّحتُ موقفَ الفُرُخانِ منه ضِمْنَ مبحثينِ هما: القياس على المسموع من الكلام العربيّ والقياس النّحويّ.

ثــمَّ أفــردتُ الفصــلَ الرابع للعلّةِ النّحويّةِ، فوضّحتُها من حيثُ المفهومُ والنشأةُ والأنواعُ والأقسامُ، وبيّنتُ موقفَ الفُرُخانِ منها من خلالِ ذكرِ بعضِ أنواعِ العِلَلِ عنده.

وتحــدّثتُ في الفصلِ الخامس عن الإجماعِ واستصحابِ الحالِ، وبيّنتُ مفهومَهُمَا ورأيَ النّحاةِ فيهما، ثمّ وضّحتُ موقفَ الفُرُخانِ منهما بأمثلةٍ متنوّعةٍ من كتابِهِ.

وذكــرتُ فــي الفصلِ السادسِ مذهبَ الفُرُخانِ النّحويِّ، فوضّحتُ مفهومَ المذهبِ الــنّحويِّ، ثــمّ تحــدّثتُ عن الأدلةِ الّتي يُتوصّلُ بها إلى المذهبِ النّحويِّ وهي التصريحُ بالمــذهبِ ومصادرُ المؤلّفِ والمُصْطَلَحُ النّحويُّ والآراءُ النّحويّةِ، وتوسّعتُ في المصطلحِ والآراءِ مُبيّناً بعضَ انفراداتِ الفُرُخانِ فيهما.

وأما الخاتمةُ، فقد تضمّنتْ أهمَّ النتائجِ الّتي توصّلتْ إليها الدّراسة.

Abstract

Al-Forrokhan stated in his book " Al-Mostawfa in AL-Nahwi"

Mohammad Ata Abu Fannon

Mu'tah University, 2004

The study discussed the syntactic rules of Al-Forrokhan stated in his book " Al-Mostawfa in AL-Nahwi". The study comprises a foreword, a preface, six chapters and a conclusion.

In chapter one, I introduced the foreword and the preface. In the foreword I commented on the significance of the subject and the reasons why I have chosen it. Then I partially talked about the studies and the references that I heavily relied on in this study summarizing its chapters briefly and the obstacles I encountered during my work in this study. In the preface I talked about Al-Forrokhan's life history, in particular, his name, nickname, intellect, education, belief and death. And I introduced his book " Al-Mostawfa in AL-Nahwi" displaying why the book was written, the writer's place, his methodology, his quotations serving as textual evidence and his resources.

Chapter two was about the hearing patterns (Samā). I explained what is exactly meant by 'hearings' and I fully showed his hearing resources : The Holy Quran, Hadith (The Sayings of the Prophet Mohammad, peace be upon him) and the Arabic prose and poetry.

In chapter three I defined the term ' Analogy' pointing out its parts and kinds, then I illustrated Al- Forrokhan's attitude towards it within two subjects: analogy with what is heard by Arabs and the syntactical analogy.

Chapter four was about the syntactical reason. I explained it by illustrating its concept, evolution, kinds and parts and I pointed out Al-Forrokhan's attitude towards it through mentioning some of the kinds of reason he has.

In chapter five I talked about unanimity and noun referent of a circumstantial phrase demonstrating these two concepts and the attitudes of grammarians about them. Then I explained Al- Forrokhan's opinion about them through giving miscellaneous examples.

In chapter six I mentioned Al- Forrokhan's syntactical approach . I explained the concept of the syntactical approach, then I talked about the evidences through which the syntactical approach can be reached, such as the author's resources, terminology and points of view. I discussed the subjects of terminology and points of view in detail concentrating on Al- Forrokhan's contributions to these two subjects.

The conclusion included the most important results the study has reached.

الفصل الأول

الفُرُخان وكتابه المستوفى في النحو

1.1 المُقدّمةُ

فإنّ الأصولَ النّحويّةَ من المباحثِ الّتي تستحقُّ البحثَ والدّراسةَ، ذلك لأنّها تُنمّي الفكرَ، وتُعطي القدرةَ على التّحليلِ والمناقشةِ، زيادةً على ذلك فإنّها تُبيّنُ الأُسسَ الّتي بُنِي عليها النّحو العربيّ، وهذه القضيّةُ في غايةِ الأهميّةِ ؛ لأنّها تَبْحَثُ تحت بابِ أصالةِ النّحوِ العربيِّ.

ومنذُ البدايةِ، فإنّني جهدْتُ في البحثِ عن موضوعٍ أو قضيّةٍ تختصُّ بأصولِ النّحوِ، فوجدتُ الكثيرَ ممّا خطرَ ببالي قد دُرسَ، وأثناءَ بحثي ودراستي وقعَ تحتَ نظري عنوانُ المستوفى، فأخذتُ أتصفّحُه وأقرأُ منه فصولاً وقضايا، فوجدتُهُ كتاباً يستحقُّ الدراسةَ والبحثَ في مجالِ الأصولِ النّحويّةِ، ولا سيّما عندما عرفتُ أنّ سببَ تسميتِهِ بالمستوفى تعودُ إلى أنّ صاحبَهُ استوفى فيه أصولَ النّحوِ وفصولَهُ.

وبحثْتُ جاهداً عن آيّةِ دراسةٍ تختصُّ بالأصولِ النّحويّةِ عندَ الفُرُخانِ في كتابِهِ المستوفى في النّحوِ فلم أجدْ –على ما أعلم– ولكنّ الأمانةَ العلميّةَ تُحتّمُ عليَّ أنْ أشيرَ إلى جهدِ الدكتور محمد بدوي المختون محقق كتاب المستوفى في النّحو الّذي أشارَ إليها إشاراتٍ قليلةً في مقدّمةِ تحقيقهِ، هذا وقد علمتُ أنّ هناك رسالةَ ماجستير أُعدّت في جامعةِ بغداد تختصُّ بكتاب المستوفى بشكلٍ عامٍّ دونَ أنْ تختصَّ بالأصولِ النّحويّةِ فيه، وهي رسالة حسن عبد الكريم حسن الشرع المعنونة بـــ(علي بن سعيد الفرغاني وجهوده النّحويّة مع تحقيق كتاب المستوفى في النّحو)، ولم أتمكّن من الحصولِ عليها.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنّ العديدَ من الكتبِ القديمةِ والحديثةِ بحثَتْ في الأصولِ النّحويّةِ، فكانت هاديةً لي ومرشدةً في دراستي هذهِ، ومنها: لُمَعُ الأدلّةِ وجدلُ الإعرابِ والإنصافُ للأنباري، والاقتراح وهمع الهوامع للسّيوطيّ، وارتقاء السيادة للشّاوي المغربيّ، وأصول النّحو لسعيد الأفغاني، وأصول النّحو العربيّ لمحمد عيد، والأصول لتمّام حسّان، وأصول النّحو لمحمود نحلة والشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي وغيرها من الدّراسات والكتب.

وقد ساهمَتْ هذهِ الكتبُ وغيرها في مساعدتي على تَتَبُّعِ الأصولِ النّحويّةِ في كتابِ المستوفى في النّحو، ثمّ إبرازها في فصولِ هذه الدّراسةِ مُتَّبعاً في ذلك المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ القائمَ على رصدِ الظاهرةِ في مصدرِهَا وتصنيفِها ثمّ تحليلِها للوصول إلى النتيجة.

هذا وقد جاءتِ الدراسةُ في ستّةِ فصولٍ وخاتمة:

الفصل الأول: كان لا بُدَّ لي قبلَ الدّخولِ في الأصولِ النّحويّةِ أنْ أُعَرِّفَ بالفَرُّخان وبكتابِهِ، وذلك لأنّ الفَرُّخانَ لم يكنْ بتلكَ الشهرةِ الّتي اشتهرَ بها الكثيرُ من النّحاةِ ؛ لذا قسّمتُ الفصل الأول إلى قسمينِ: تناولتُ في الأولِ التّعريفَ بحياةِ الفَرُّخانِ مع العلمِ أنّ كتبَ التّراجمِ قد أهملتْهُ، ولم تَذْكُرْ له ترجمةً يستحقُّها، وفي هذا القسمِ عَرَّفتُ باسمهِ وكنيتِهِ ولقبِهِ وثقافتِهِ وعلمِهِ وعقيدتِهِ ووفاتِهِ، وبحثْتُ في القسمِ الثّاني كتابَهُ (المستوفى) من حيثُ عنوانُهُ وسببُ تأليفِهِ ومكانتُهُ وقيمتُهُ ومنهجُهُ وشواهدُهُ ومصادرُهُ.

الفصل الثاني: تناولتُ فيه السّماعَ عند الفَرُّخانِ بعد توضيحِ مفهومِهِ، وبيّنتُ مواردِ السّماعِ عنده، وكانتْ مواردُهُ على النّحوِ التالي: القرآن الكريم وقراءاته والحديث النّبويّ الشّريف والكلام العربيّ: نظمه ونثره، وقد وضّحتُ كلاًّ من هذه المواردِ بمقدّمةٍ تتضمّنُ مفهومهُ وبعضَ آراءِ النّحاةِ فيه، ثُمَّ بيّنتُ موقفَ الفَرُّخانِ منها، وعرضتُ أمثلةً مختلفةً عليها من كتابِهِ.

الفصل الثّالث: فقد عرضتُ فيه القياسَ الأصلَ الثّانيَ من الأصولِ النّحويّةِ بعد السّماعِ، وقسّمتُهُ إلى قسمينِ: تناولتُ في الأولِ مفهومَ القياسِ وأركانَهُ وبعضَ آراءِ النّحاةِ فيه، وتحدّثتُ في الثّاني عن القياسِ عند الفَرُّخانِ، وبيّنتُ موقفَهُ من القياسِ من خلالِ أمثلةٍ متنوّعةٍ من كتابِهِ ضمنَ مبحثَينِ من القياسِ هما: القياس على المسموع من الكلام العربيّ، والقياس النّحويّ.

الفصل الرابع: تناولتُ فيه العلّةَ النّحويّةَ الّتي تُعَدُّ ركناً من أركانِ القياسِ، إلاّ أنّني أفردتُ لها فصلاً خاصّاً بها لِمَا لها من أهميّةٍ كبيرةٍ عند الفَرُّخانِ، ولاعتبارِهِ من أشدِّ المدافعينَ عنها، فجاءَ هذا الفصلُ على قسمينِ: تحدّثتُ في الأولِ عن العلّةِ من حيثُ

المفهومُ والأنواعُ والأقسامُ وبعضُ آراءِ النّحاةِ فيها، وتحدّثتُ في الثّاني عن العلّةِ عند الفُرُخانِ، إذ بيّنت موقفهُ منها، وذكرتُ أبرزَ أنواعِ العللِ عنده.

الفصل الخامس: تناولتُ فيه الإجماعَ الأصلَ الثّالثَ من الأصولِ النّحويّةِ، وبحثتُهُ من حيثُ مفهومُهُ ورأيُ النّحاةِ فيه، ثمّ بيّنتُ موقفَ الفُرُخانِ منه من خلالِ أمثلةٍ قليلةٍ تناثرت في كتاب المستوفى.

وتحدّثتُ فيه عن استصحابِ الحالِ وهو الأصلُ الرّابعُ من الأصولِ النّحويّة، فعرّفتُهُ وبيّنتُ بعضَ آراءِ النّحاةِ فيه، ثمّ بيّنتُ موقفَ الفُرُخانِ منه من خلال كتابه المستوفى.

الفصل السّادس : فقد ختمتُ فصولَ رسالتي بهذا الفصلِ، وبيّنتُ فيه مذهب الفُرُخانِ النّحويّ من خلالِ بحثي في الأدلّةِ المختلفةِ الّتي يتوصّلُ بها إلى المذهبِ النّحويّ، ومن هذهِ الأدلّةِ: الاعترافُ بالمذهبِ ومصادرُ المؤلّفِ والمصطلحُ النّحويُّ والآراءُ النّحويّةُ، وقد توسّعتُ في المصطلحِ النّحويّ والآراءِ النّحويّةِ، لمَا لهما من أثرٍ واضحٍ في تحديدِ المذهبِ، فعرضتُ أمثلةً متنوعةً على اعتداد الفُرُخانِ بالمصطلحِ البصريّ والآراءِ البصريّةِ، وذكرتُ بعضَ المصطلحاتِ الكوفيّةِ الّتي استعملها، وكذلك القليل من الآراءِ النّحويّةِ الكوفيّةِ، كما وتطرّقتُ إلى بعضِ انفراداتهِ في كليهما.

هذا وقد واجهتُ بعضَ الصعوباتِ في دراستي هذهِ، أهمُّها: صعوبةُ فهمِ العديدِ من النّصوصِ بسبب اللّغةِ والإيجازِ والاستطرادِ، وقد تغلّبتُ عليها من خلالِ قراءةِ الكتابِ أكثرَ من مرةٍ. وأيضاً الاضطراب في بعضِ الآراءِ إذْ لا تَعْرِفُ رأيَهُ من رأيِ غيرهِ، وقد تجاوزتُ ذلك بالرجوعِ إلى الكتبِ النّحويّةِ المختلفة.

2.1 التّمهيد:

3.1 التّعريف بالفُرُخان :

لم تُعطِ كتبُ التّراجمِ واللّغة والأدبِ – وهي كثيرةٌ – حياةَ الفُرُخان اهتماماً يُذْكَر، فهو من النّحاةِ الّذين أهملتهم هذهِ الكتب، وحاولتُ جاهداً الحصول على شيء عن حياته، فلم أجد سوى القليلِ ممّا تناثرَ في بعضِ الكتب.

3.1.1 اسمُهُ وكنيتُه ولقبُه :

هو عليّ بنْ مسعود بنْ الحكمِ الفَرُخان، القاضي كمال الّدين أبو سعْد، (السّيوطيّ، 1979، 201/2) ويُكنّى بأبي سَعْد (حاجّي خليفة، 1982، 1675/2) وقد لُقِّب بالفَرُخان وبكمالِ الدينِ وبجمالِ الدينِ وبالقاضي وبقاضي القُضاة. (الفَرُخان، مقدمة المحقق، 1987، 12) ولُقِّبَ أيضاً بالفَرْغَانيّ. (حاجّي خليفة، 1982، 1675/2)

هذا وقد ذُكر صاحِبُ المستوفى في الكتب بِلَقَبَيْنِ، أولُهما (الفَرُخان) (السّيوطيّ، 1979، 201/2) و(أبو حيّان الأندلسي، 1984، 480/1) واعتمده محققُ كتاب (المستوفى في النّحو) الدكتور محمد بدوي المختون، وأثْبَتَهُ بهذا اللّقبِ الدكتور مصطفى أحمد النّمّاس محقق كتاب أبي حيّان السّابق (ارتشاف الضَّرب) وغيرهم، وثانيهما (الفرغاني) إذْ ذُكِرَ في كشف الظُّنون (حاجي خليفة، 1982، 1675/2) وأثبته مُحقِّق البرهان في علوم القرآن الدُّكتور محمد أبو الفضل إبراهيم. (الزَّركشي وحاشيته، دت، 359)

وعند عودتي لكتاب الأنساب للسّمعاني وَجَدْتُ اللّقبين، (الفَرْغاني) (السّمعاني، 1981، 9/274-277) و(الفَرُخاني) (السّمعاني، 1981، 9/363-265) ولم يذكر صاحب المستوفى عند ذكره اللقبين، والفرغاني نسبة إلى فرغانة المتاخمة لبلاد تركستان، والفرُخان نسبة إلى شخصٍ اسمه الفرُخان عاش في أطراف بغداد. (السّمعاني، 1981، 9 /141 و265)

وقد أكّد الدكتور محمد بدوي المختون أنّ الفَرُخان فرغاني الأصل (الفَرُخان، مقدمة المحقق، 1987، 12) فكلا اللقبين يدلاّن على صاحب المستوفى عند ذكر اسم الكتاب، فالفَرُخان والفَرغاني لقبان لصاحب المستوفى في النّحو، وقد ذكر المختون أثناء عرضه للنُسخ التّي اعتمد عليها أنّ بعضها ذكرت الفَرُخان وأخرى الفَرغاني. (الفَرُخان، مقدمة المحقق، 1987، 55-61)

وبناءً على ذلك، فقد اعتمدتُ اللّقبَ الّذي وردَ في أولِ صفحةٍ من كتاب المستوفى، يقول: "قال سيّدنا الشيخ الإمام الأجل العالم الحكيم السعيد جمال الدّين مجد الإسلام أبو سَعْد علي بن مسعود بن محمود بن أحمد الفَرُخان".(الفَرُخان، 1987، 3/1).

وهذا اللقب هو المشهور، وهو الّذي اعتمده المحقق ووضعه على كتاب المستوفى في النّحو، وقد اتّبعت السّيوطيّ في ضبطه، إذْ ضبطه بالـ(الفَرُّخان)؛ وذلك لكثرة اعتماده عليه، وهو الكتاب الوحيد تقريباً الّذي ضبطه بهذا الشكل. (السّيوطيّ، 1979، 2/201)

وكما أشرتُ في مقدّمة هذا التّمهيد، فإنّ الفَرُّخانَ منَ النّحاةِ الّذين لم يُترجَمْ لهم بالشّكل الكافي، حتّى قيل عنه إنّه من مجهولي الأحوالِ ومشهوري التّصنيف. (الفَرُّخان، مقدمة المحقق، 1987، 11) لذا، لم نَعلَمْ شيئاً عن مَولدِهِ ونشأتِهِ وتلاميذه وشيوخه.

2.1.3 ثقافته وعلمه :

يمكنُ الوصولُ إلى ثقافتِهِ وعلمِهِ من خلالِ كتابِهِ المستوفى في النّحو، فقد لُقِّبَ بالقاضي وقاضي القضاة، وهذا يدلُّ على سَعَةِ علمه إذْ -كما يبدو لي- إنَّهُ كان يعمل في القضاء.

زيادةً على ذلك، فهو يتحدّث في كتابه عن مجالات مُتَعَدِّدةٍ منها الفلسفة والفقه والنقد والفلك والرياضيّات والموسيقا، يقول الفَرُّخان: "فمبادئُ الأصولِ الكلاميّة كلّها مشهورة مسلّمة نحو قولنا: العَدْلُ جميلٌ والكذبُ قبيحٌ، وكثيرٌ منها يكون ضرورياً نحو قولنا: الجسمُ الواحدُ لا يوجدُ وقتاً واحداً في أكثرَ من مكانٍ واحدٍ. ومبادئُ الفقه منها نصوصٌ من الكتابِ وردت لبيان كثير من الأحكام، نحو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهاتُكمْ وبَناتُكمْ﴾ (النساء 23) ونحو قوله عزَّ من قائل: ﴿ وكُلُوا واشْرَبُوا حتّى يَتَبَيَّنَ لكُمُ الخَيْطُ الأبْيَضُ مِنَ الخيْطِ الأسودِ مِنَ الفجرِ﴾ (البقرة، 187) ومنها منقولاتٌ عن النبّي صلّى الله عليه وآله. وقد تقع فيما هو مشهور، يقيني نحو قولهم: رَدُّ الوديعةِ واجبٌ، ومبادئُ علمِ الهيئةِ مأخوذةٌ من علمِ النقدِ، وبعضها تجريبيّةٌ يشهد لها الرّصدُ، وأيضاً مبادئ الطّبِّ بعضها مأخوذةٌ من علوم أخرى، وبعضها مستفادةٌ من التجربة، ومبادئُ التّأليفِ من صناعة الموسيقا، جُلُّها منتزع من علم الحساب وباعتبار أفضل النِّسبةِ العدديّةِ فيه...". (الفَرُّخان،1987، 1/5) فهذا دليلٌ على سَعَةِ ثقافته وعلمه، وينظر (الفَرُّخان، 1987، 1/7، 75، 313) ومن المجالات الثقافية

الأخرى التّي برز فيها الفُرُخان النّحو والقراءات والحديث والصّرف والصّوت واللّغة والأدب وهذا يبدو واضحاً في فصول دراستي هذهِ.

3.1.3 عَقيدَتُهُ :

لم يُصَرِّحِ الفُرُخانُ بعقيدته، وإنّما استنتجها محقق الكتاب الدكتور محمد بدوي المختون من خلال عباراتٍ له يتداولها الشّيعة بكثرة، فقد أكدَ أنّ الفُرُخان شيعيّ، ومن العباراتِ التّي بَنَى عليها محققُ الكتابِ رَأْيَهُ هذا قول الفُرُخان: "وكذلك قَضيَّةٌ ولا أبا حسن، المعنى قضيّة ولا رجل لها يشبه عليّاً عليه السلام، على أنّه غُيِّبَ عنها". (الفُرُخان، 1987، 260/1)

ويضيفُ الدكتورُ محمد المختون أنّه يميلُ إلى الاعتزال أيضاً، يقول الفُرُخان: "... أمّا عندَ أصحابِ المعاني فليس ذلك قادحاً في شيءٍ ممّا أصّلناه، إذ هم يثبتون لله تعالى معاني كالعلمِ والقُدْرَةِ موجبةً لصفاتٍ بإزائها، وأمّا عندنا وفي سائر الصّفات، فإنّ ذلك يكونُ على سبيلِ المجازِ دونَ الحقيقةِ، وكما أنّه قد يقال: بقدرة اللهِ وبعلم اللهِ، وأيضاً قال اللهُ تعالى:﴿ ولا يُحيطون بشيءٍ من علمه إلاّ بما شاء ﴾ (البقرة 255) فكذلك ما أَقْدَرَهُ وما أعلَمَهُ، وأيضاً ما أَعْظَمَهُ وما أَجْوَدَهُ على تقدير عظمة وجود أوجبت كَوْنَهُ عظيماً وجواداً أو على تقدير حدوث أمر به قد ظهر بعض عِظَمِه أو بعض جوده وما شاكل هذا". (الفُرُخان، 1987، 126/1) وقد يكون ميله إلى المعتزلة، شأن متأخري الشّيعة الّذين سارُوا على منهج المعتزلة في الأخذ بالأصلين (التوحيد والعدل). (الفُرُخان، مقدمة المحقق، 1987، 35)

4.1.3 وفاته:

لم تُذْكَرْ سنةُ وفاتِه في الكتبِ التّي أشارَتْ إلى الفُرُخانِ، فقد ذكرَ صاحبُ كشفِ الظّنونِ اسمَهُ وكتابَهُ ولم يذكرْ سنةَ وفاتِه، وهذا دليلٌ على أنّها لم تكنْ معروفةً. وقد وردَ فيه ما نصُّه: "المستوفى في النّحو لأبي سَعْدٍ كمالِ الدينِ عليِ بنِ مسعودِ الفرغانيِّ المتوفّى سنة..." (حاجّي خليفة، 1982، 1675/2) ولم يذكرْ سنة الوفاة. وهذا الكلام يؤكّده محققُ الكتاب.

والأمرُ اللافتُ للنظرِ أنني – وأثناء بحثي ودراستي – قد وجدْتُ أنّ الدكتورَ مصطفى أحمد النمّاس محققَ كتابِ ارتشافِ الضرَبِ من لسانِ العرب لأبي حيّان قد ذكر سنة الوفاة بقوله في الحاشية: "صاحبُ المستوفى هو القاضي أبو سعيدِ عليٌّ بنُ مسعودِ بنُ الفَرُخان المتوفى 548هـ " (أبو حيّان الأندلسي وحاشيته، 1984، 480/1) وهذه السنة تختلف إلى حدٍّ ما مع ما حَدّدهُ المحققُ مِنْ أنّ الفَرُخان عاشَ على وجهِ التقريبِ في أواخرِ القرنِ السّادسِ ومنتصفِ القرنِ السّابعِ الهجريينِ (الفَرُخان، مقدمة المحقق، 1987، 12) وعلى كلٍّ فقد وُلِدَ الفَرُخان ومات في بداية عصر المماليك. وأنا أرجح الرواية الأولى لأن ابن مالك نقل عنه.

1.4 كتاب المستوفى في النّحو:

1.4.1 عنوانه:

(المُستَوفَى في النّحو)، إذْ يقال: استوفى فلانٌ حقّهُ : أي أخذَهُ وافياً تماماً، ويُقال: استوفى منه مالَهُ : لم يُبْقِ عليه شيئاً. (أنيس وآخرون، 1972، 1047/2) والمُستَوفَى بفتح الفاء سُمّي بذلك لأنّ مؤلّفه استوفى فيه أصولَ النّحو وفصولَهُ، أمّا المستوفِي، بكسر الفاء فوظيفة تلَقّبَ بها مَنْ يقوم بها، ومِنَ النّحاةِ مَنْ عُرِفَ بابن المستوفى وهو المبارك بن أحمد (ت637) الّذي له المحصّل في نسبةِ أبياتِ المفصّلِ. (الفَرُخان، مقدمة المحقق، 1987، 9)

وقد ذُكِرَ بهذا العنوان في كثيرٍ من الكتبِ ولم يذكرْ عنوانٌ آخرُ له، يُنظر (أبو حيّان الأندلسي، 1984، 480/1) و(ابن مالك، 1990، 343/3) و(الزركشي، دت، 353/2) و(السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 59) و(السّيوطيّ، الهمع، 3،1998/186) و(السّيوطيّ، 1979، 201/2) و(ابن هشام، 1987، 178/1)...

وتجدُر الإشارةُ هنا إلى أنّ كتاب المستوفى في النحو هو الكتاب الوحيد للفَرُخان، إذ لم تَذكُرِ المصادر السّابقة وغيرها أنّه ألّفَ كتاباً آخر غيره.

2.1.4 سبب تأليفه :

لقد بيّنَ الفَرُخانُ سببَ تأليفهِ هذا الكتابَ، والهدفَ مِنْ وضعهِ لهذا المُصنّفِ في مقدّمةِ الكتابِ بقوله: "فإنّي لمّا تصفّحتُ عامّةَ الكتبِ المُصنّفةِ في النّحو، وَجدْتُ

موجزَها يقصرُ عن الواجبِ فيه، ومبسُوطَها يَرْبَى على المحتاجِ إليه منه، ومعَ هذا فإنّ أكثرَها كان مُشَوّشاً في ترتيبه، وغير أنيقٍ في تقسيمِهِ وتبويبه، وبحيثُ يخفى عن المعنى المقصودِ، ويعجزُ الحدّ من اكتناه حقيقةِ المحدودِ، وصادفَ ذلك اتّصالي بخدمةِ الصّدرِ الأجلّ العالمِ المنعمِ شهابِ الدينِ ظهيرِ الإسلامِ صدرِ العراقيينَ أبي زيد محمد بن الفضل بن أحمد... بالعزّ ناديَهُ وأرغمَ بالذلّ أعاديَهُ، ولا زالتْ مواسمُ الفضلِ تذكرُهُ مزينة، وأقسامُ السعادةِ له ولأوليائه مُعينَةً، فرسمَ لي ومعه طائفةٌ من الإخوانِ أنْ أنشئَ كتاباً في النّحوِ وسيطاً تَسْلَمُ أوضاعُهُ ومبانيه، وتتناسبُ أعجازُهُ وهواديه، وأنْ أُقَرّبَ به البعيدَ، وأسّهلَ العويصَ،... فانتدبتُ لذلك وسَميّته (المستوفى في النّحو) ورضيتُ فيه من الكلامِ الميسورِ العَفو..." (الفَرُخان، 1987، 4/3/1)

فهذا النّصُّ يكشفُ جليّاً عن سببِ تأليفِهِ الكتابَ، فهو بأمرٍ من الصدرِ الأجلِّ شهابِ الدينِ ظُهَيرِ الإسلامِ، ومجموعةٍ من الإخوانِ، وبيّنَ في نصهِ السّابقِ أنّه سينشئُ كتاباً واضحاً سهلاً موجزاً يختلفُ عن صفاتِ الكتبِ التّي ذكر صفاتها في بداية نصّه السّابق.

3.1.4 مكانته وقيمته:

لا شكّ في أنّ للمستوفى في النّحو قيمةً كبيرةً إلى حدّ ما، فقد تردّد اسم هذا الكتاب غيرَ مرّةٍ في كتبِ كبارِ النّحاةِ، ينقلونَ بعضَ آرائهِ ويُنَاقِشُونَها ويَرفُضُونَها في بعضِ الأحيانِ.

فأبو حيّان الأندلسي أكثرَ منَ النقلِ عنه، (السّيوطيّ، 1979، 201/2) فقد عرضَ آراء مختلفة للفَرُخان في كتبه المختلفة، وهذا يدلُّ بشكلٍ واضحٍ على مكانةِ الكتابِ وقيمته، ومنْ ذلك قولهُ في مَعْرِضِ حديثِهِ عن كانَ وأخواتِها: "فعلى هذا يجوزُ كُنْتُهُ، ولا يجوز أصْبَحْتُه وأمْسَيْتُه وقالَ صاحبُ المستوفى وهو أبو سعيدِ الفَرُخان: خبرُ كانَ شديدُ الشّبَه بالحالِ إلاّ أنّه قد يجيءُ معرفة..." (أبو حيّان الأندلسي، 1984، 1/ 480) وينظر (الفَرُخان، 1987، 226/1) فقد ذكرَ أبو حيّان الأندلسي رأيَ الفَرُخان من أنّ خبر كان يشبه الحال وقد يجيء معرفة.

وقد ذُكِرَ أنّ أبا حيّان الأندلسيّ قد اعتمد على المستوفى اعتماداً مباشراً وجعله من مصادرِهِ في كتاب ارْتِشَافِ الضّرَبِ، يقول الدكتور مصطفى أحمد

النّمّاس محققُ ارتشافِ الضّرب: "بالنّظرِ في كتابِ الارتشاف نجدُ أنّ أبا حيّان قد اعتمد على كثير من الكتب حيث كان يعتمد عليها، ويجعلها بمثابة الأستاذ الّذي يستقي منه ويَرتَشِفُ من رحيقِهِ العذبِ. ومن هذه الكتب الكتاب لسيبويه، وشرحُ السّيرافي، وكتاب المستوفى لأبي سعيد علي بن مسعود الفُرُّخان". (أبو حيّان الأندلسي، مقدمة المحقق، 1984، 30/1).

وقد ذكره ابن مالك في كتابِ شرحِ التَّسهيلِ في مَعْرِضِ حديثِه عن أدواتِ العطفِ بقوله: "وهو المجهولُ تابعاً بأحدِ حروفِهِ، وهي الواو والفاء وثُمَّ وحتّى وأم وأو وبل ولا، وليس منها لكنْ وفاقاً ليونس، ولا (إمّا) وفاقاً له ولابن كيسان وأبي علي، ولا (إلاّ) خلافاً للأخفشِ والفرّاءِ، ولا (ليس) خلافاً للكوفيين، ولا (أي) خلافاً لصاحبِ المستوفى". (ابن مالك، 1990، 343/3)

وقد ذكر ابن هشام رأياً له في المُغْني بخصوصِ وجوهِ إعراب "كُنْ كما أنت" يقول: "والرّابع –أي الوجه الرّابع– أنّ ما الكافّة، وأنت: مبتدأ حذف خبره، أي عليه أو كائنٌ، وقد قيل (كما لَهُمْ آلهة) : إنّ ما الكافّة، وزعمَ صاحب المستوفى أنّ الكاف لا تُكَفُّ بما...". (ابن هشام، 1987، 178/1)

وقد ذكر السّيوطيّ آراءً له في كتبه المختلفة، ونقل عنه نصوصاً متعددةً، إذ اعتمد تعريفَ الفُرُّخان للنّحو في كتابه الاقتراح يقول: "وقال صاحب المستوفى: النّحو صناعةٌ علميّةٌ ينظرُ لها أصحابُها في ألفاظِ العربِ من جهةِ ما يتألّفُ بحسب استعمالهم لِتُعرَف النسبةُ بينَ صيغةِ النظمِ، وصورةِ المعنى، فيتوصّلُ بإحداهما إلى الأخرى".(السّيوطيّ، الاقتراح، 1988، 14) ويُنظَرُ (الفُرُّخان، 1،1998/59)

وقد ذكر له آراءً أخرى في الهمع منها قوله: "أثبت الكوفيون أيضاً العطف بـــ(أي) نحو: رأيتُ الغَضنْفَر أي الأسد، وضربت بالعَضْبِ أي السيف، والصحيح أنّها حرف تفسير يتبعُ بعدها الأجلى للأخفى ؛ لأنّا لم نرَ عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولا ملازماً لعطف الشيء على مرادفه، وهذا القولُ نقله في التسهيلِ عن صاحب المستوفى...". (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 186/3).

وقد نقلَ الزركشي فُصولاً من كتابِ المستوفى للفُرّخان ومن ذلك قوله: "قال صاحب المستوفى: العبرة في هذا بالتّالي ؛ إنْ كانَ التّالي قبل الانتظام جازماً كانت

هذه الشرطيةُ جازمةً – أعني خبراً محضاً– ولذلك جازَ أنْ نوصلَ لها الموصولات...". (الزركشي، دت، 353/2) ويقول الزركشي في موضع آخر: "فصل جامع لخّصته من كلام صاحب المستوفى في العربية". (الزركشي، دت، 359/1)

أمّا المحدثون فنراهم أيضاً يهتّمون بالمستوفى وينقلونَ بعض نصوصه وخصوصاً في بابِ العلّةِ، فعبد الرحمن السيّد يوردُ كلامهُ في معرضِ حديثِه عن العلّة نقلاً عن الاقتراح إذ أوردَ: "قال صاحب المستوفى: إذا استقريْتَ أصولَ هذه الصّناعة، علمْتَ أنّها في غايةِ الوثاقةِ، وإذا تأمّلْتَ عِلَلها، عرفتَ أنّها غيرُ مَدْخُولةٍ ولا مُتَسَمح فيها، وأمّا ما ذهب إليه غفلة العوام من أنّ عِلَلَ النّحوِ تكونُ واهيةً ومُتَمَحلِةً..." (السّيد، دت 275) وكذلك حسن الملخ الّذي عقد له فصلاً عنونهُ بـ(دفاع القاضي الفُرُخان عن النّحو وعلله) وممّا قال فيه: "صدّرَ القاضي كمال الدين علي بن مسعود الفُرُخان كتابه (المستوفى في النّحو) بمقدّمة في بيان علم النّحـو، بيّن فيها أنّ موضوع النّحو اللّفظ العربيّ من جهةٍ ما يتألّفُ معَ غيرِه منَ الألفاظِ...". (الملخ، 2000، 21)

فهذه المواضع أمثلةٌ تدلُ دلالةً قطعيةً على اهتمام النّحاة بكتاب الفُرُخان (المستوفى في النّحو) قديماً وحديثاً.

4.1.4 منهجه:

لقد ذكرَ الفُرُخانُ في مقدّمةِ كتابهِ المنهج الّذي سار عليه بشكلٍ عامٍ، فقال: إنّه بناهُ على الوضوح والاختصار والتّرتيب والتّقسيم، وقد حرَص في بنائه على أنْ لا يكون كالكتب الكثيرة التّي لا فائدة منها، يقول: "فإنّي لمّا تصفّحت عامّة الكتب المصنّفة في النّحو، وجدتُ موجزها يَقْصُرُ عن الواجب فيه، ومبسوطها يربى على المحتاج إليه فيه، ومع هذا فإنّ أكثرها كان مُشَوَّشاً في ترتيبه، وغير أنيق في تقسيمه وتبويبه، وبحيث يخفى عن المعنى المقصود، ويَعْجَزُ الحدُّ من اكتناه حقيقة المحدود... فرسم لي ومعه طائفةٌ من الإخوان أنْ أنشئ كتاباً في النّحو، وسيطاً تسلم أوضاعه ومبانيه، وتتناسب أعجازه وهواديه، وأنْ أقّرب البعيد وأُسّهل العويص، وأجمعَ فيه إلى الإيجازِ التّبيين، وإلى الإيضاحِ التلخيصَ... مع إلقاءِ القول فيه على سبيلِ الإجمالِ دون التفصيلِ". (الفُرُخان، 1987، 1/3-4)

فجاء كتابُهُ مختلفاً عن الكتبِ المشّوشَةِ غيرِ المرتّبةِ وغيرِ المقّسمةِ والمبّوبةِ، سليماً من عيوبِ الكتبِ الأخرى، فهو كتابٌ واضحٌ وسهلٌ وموجزٌ وملّخصٌ استوفى فيه صاحبُهُ مختلف الأبوابِ النّحويّة مع البعدِ عن التفصيلِ والإطالةِ، ومنْ أمثلةِ إيجازه قولهُ: "وشأنُ بئسَ في جميعِ هذه الأحكامِ شأن نِعْمَ، والبيان ذلك البيان فانقله" (الفَرُخان، 1987، 113/1) فلم يرَ الفَرُخان حاجة لإعادة أحكام (بئس) واقتصر على عبارته السّابقة.

ومن ذلك أيضاً قولهُ في عملِ اسمِ المفعولِ: "وباقي الأحكامِ، فعلى ما ذكرنا في اسم الفاعل، فتعرّفها من ثَمّ". (الفَرُخان، 1987، 147/1)

وقد اتّبع الفَرُخان في كتابهِ منهجَ التّقسيمِ والتّرتيبِ، فقسّم الأبوابَ النّحويّة والصّرفيّةَ على فصولٍ في جزأي كتابهِ، ولأنّه بناهُ على تعديدِ العوامل، فقد دمج الكثير من العناوين النّحويّة تحت فصلٍ واحد، فمثلاً تناولَ الفَرُخانُ في فصلِ الفعلِ والفاعلِ قضايا توضعُ في كتبِ النّحوِ مستقلةً، لكنّهُ تَطَرّقَ لها بشكلٍ كاملٍ في هذا الفصلِ، ومن هذه العناوين: المبني للمجهول والتنازع ونعم وبئس وكاد وعسى وأنواع (ما) والتّعجب، واسمِ التفضيل وغيرها من العناوين النّحويّة.(الفَرُخان، 1987، 100/1-146)

ولقد اتّبعَ الفَرُخان مذهب البصريين في كتابه، إلاّ أنّه لم يتّبعهم في كلٍّ ما قالوه، وإنّما أعملَ فِكْرَهُ، فأخذ آراءَ البصريينَ وأكثرَ منها، وتناولَ آراءَ الكوفيين وقَبِلَ القليلَ منها، وانفردَ ببعضِ القضايا التّي وضّحتُها في الفصلِ السّادس المُعَنْوَن بالمذهب النّحويّ.

وقد استخدم الفَرُخان لغةً تميل إلى الصّعوبة، إذ هي بحاجة إلى تدقيق وتركيز وإعادة لعّدة مرّات للوقوف على أجزائها، ولعلّ اختصاره الّذي ذكرته سابقاً واسْتطراده كانَا عاملينِ من عوامل صعوبة بعض النّصوص فيه.

5.1.4 شواهد:

الفَرُخان كأيٍّ نحويٍّ آخرَ اعتمد في إثبات قواعده النّحويّة على القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشّريف، والكلام العربي: نظمه ونثره، وهذا ما فصّلته في فصول الرسالة وبالتَّحديد في الفصل الأوّل وهو فصل السّماع.

6.1.4 مصادره:

لم يذكر الفُرُّخان كُتُبًا معّينةً اعتمدها في كتابه باستثناء كتاب سيبويه، فقد ذكره مَرّاتٍ قليلة جداً، (الفُرُّخان، 1987، 106/1) ولكنه أشار إلى مجموعة من النّحاة، نقل آراءهُم في كثيرٍ من الأحيان وناقشها وحاورها، فتارةً يَقْبَلُها وأخرى يَرْفُضُها، وسأقتصرُ هنا على أبرزِ العلماء الّذين نقل الفُرُّخان بعض آرائهم في كتابه واستفاد منها.

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي: (175هـ)

كانت نُقول الفُرُّخان عن الخليل قليلة إلى حدٍّ ما، وكثيراً ما كان يُقرنها بسيبويه، ومن ذلك قوله: "قال سيبويه وزعم الخليل أنّه إنّما يجيء هذا على نيّة الألف واللام، ولكنّه موضع لا يدخله الألف والّلام، كما كان (الجمّاء الغفير) منصوباً على نيّة إلقاء الألف والّلام نحو: طُرّاً وقاطبةً، والمصادر التي تشبهها". (الفُرُّخان، 1987، 12/2)

ومن ذلك قوله: "وأمّا (لن) فللنّفي في الاستقبال، ولا تجيء إلاّ مع الفعل المستقبل وتنصبه ألبتّة، قال تعالى: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ اليومَ إنسيًا﴾ (مريم 26). وذهب الخليل إلى أنّ أصله (لا أنْ) فحذفت الهمزة تخفيفاً، وبقيت الألف ساكنة مع النُون بعدها، فَخُزِلَتْ فَصَارَتْ (لن)".(الفُرُّخان،1987، 54/2) وينظر (الفُرُّخان، 1987، 3/2).

2- سيبويه: (180 هـ)

لقد أكثر الفُرُّخان من ذكر نُقول سيبويه وآرائهِ، ويُعَدُّ كتاب سيبويه (الكتاب) أهمَّ المصادر وأبرزها التي اعتمد عليها الفُرُّخان، ومن ذلك قوله: "وأذكر قول سيبويه –رحمه الله– وليس شيءٌ ممّا يَضْطَرُّونَ إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً". (الفُرُّخان، 1987، 11/1)

ومنه قوله في فصل الحروف: "ثُمَّ إنّ هذه الحروف منها ما هو أشدُّ امتزاجاً بالكلمة إمّا في أوّلها نحو لام التّعريف عند سيبويه...". (الفُرُّخان، 1987، 21/1) وينظر (الفُرُّخان، 1987، 33/1، 52، 106، 156، 301، 331، 54/53/12/4/2).

3- الفرّاء (207 هـ) :

لقد كانت نُقول الفُرُخان عن الفرّاء قليلة جدّاً، ومن ذلك قوله: "وهذا التَّصرف في (فوه) يَدُلُّك على صحّة ما ذهب إليه أصحابنا من أنّ هذه المدّات هي حروف الإعراب مقدّرة فيها الحركات، أمّا في الأربعةِ المتقدّمةِ علاماتٌ معادةٌ، وأمّا في (فوه) فَعَيْنٌ مبقاةٌ ألا ترى أنّها لو جُعِلَتْ بإزاءِ الحركاتِ أنفُسِها على ما ذهب إليه الفرّاء لبقي (فوه) على حرفٍ واحدٍ، وهذا من أعظمِ الإجحاف". (الفُرُخان، 1،1987/ 64)

4- الأخفش الأوسط (أبو الحسن) 215هـ :

لقد كانت نُقول الفُرُخان عن الأخفش محدودة، ومن ذلك قوله: "فإنْ قيل: فهل فيهم مَنْ يجوّز العطف على عاملين مختلفين وإنْ كان، فمّا الحجّة منه عنده ؟ قلنا: نعم، ذهب أبو الحسن إلى تجويز ذلك، واستظهر عليه بحجج منها قوله تعالى:﴿ وَإنّا أو إيّاكُم لَعلى هُدَىً أو في ضلالٍ مُبين﴾ (سبأ 24)...". (الفُرُخان، 1،1987/237).

وقد نقل الفُرُخان آراء كثير من النّحاة من أمثال الكسائي ينظر (الفُرُخان، 1987، 178/2، 199) والمازني (الفُرُخان، 1987، 229/2) وأبي علي (الفُرُخان، 1987، 122/1) وغيرهم.

وأكثر الفُرُخان من ذكر القُرّاءِ فيما يخصّ القراءات القرآنيّة من أمثال عاصم والكسائي وابن عامر وابن كثير ونافع وأبو عمرو. (الفُرُخان، 1987، 199/2)

لكن هذه النقولات تشكل جزءاً يسيراً من كتاب المستوفى، وذلك لأنّ صاحب المستوفى كان يذكر الآراء دون ذكر قائليها، فله عبارات تكثر في كتابه وخاصّة في الجانب النّحويّ من أمثال: "وقد ذهب كثيرٌ من النّحويين". (الفُرُخان، 1987، 172/2) وقوله: "ومن النّاس مَنْ ذهب" (الفُرُخان، 1987، 212/1، 222) وقوله: "ومن النّحويين مَنْ قال" (الفُرُخان، 1987، 286/1) وقوله: "فقد ذهب بعضهم" و"ذهب آخرون" (الفُرُخان، 1987، 328/1) وغيرها.

وبالرّغم من هذه المصادر فإنّ الجهد الأكبر -كما أرى- يعود للفُرُخان، الذي أثبت القضايا النّحويّة دون الاعتماد المباشر على تلك المصادر، بل كان يذكرها بشكل محدود في كتابه، فمثلاً بدأ بفصل التمييز دون أنْ يذكر آراء غيره، فذكر

صنفيه ومثّل عليهما، وأخذ يناقش القضايا ويسأل ويجيب دون ذكر المصادر التي اعتمد عليها في تلك القضايا أو ذكر قائليها. ينظر (الفُرْخان، 1987، 319/1، 325) وقد كرّر ذلك في معظم فصوله، وأرى أنّه أراد من كتابه هذا التعليم بأسلوب مختصرٍ وابتعد عن ذكر أصحاب الآراء إلاّ في الضرورة.

واعتماد النّحويّ على آراء البصريين أو الكوفيين يُعَدُّ دليلاً على مذهبه النّحويّ، وقد ذكرت ذلك في الفصل الأخير، وأرى هنا أنّ الفُرْخان أكثر من المصادر البصريّة موازنة مع المصادر الكوفيّة، وهذا يُشكّل دليلاً غير قطعي على نزعته البصريّة، وذلك لأنّ معظم النّحويين من الكوفيين مثلاً اعتمدوا على كتاب سيبويه وهم يتّبعون المذهب الكوفيّ ؛ لذا فهو دليل غير قاطع.

الفصل الثاني

السّماع

1.2 مفهومه:

اعتدّ النّحاةُ في بناء قواعدِهم بالسّماع (النّقل) أصلاً من أصول النّحو العربي زيادة على اعتدادهم بالقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

فمصطلحا السّماع، أو النقل مُصطلحان مُترادفانِ يحملان المعنى نَفْسَهُ على الرُّغم من أنَّ بعض النّحاة كالسّيوطيّ الذي آثر السّماع وعرّفه بقوله: "وأعني به ما ثَبَتَ في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته، فَشَمِلَ كلامَ اللهِ تعالى وهو القرآن، وكلامَ نبيِّهِ – صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظماً ونثراً " (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998م، 24) وبعضهم آثر النقل كالأنباري الذي قال: "النقل هو الكلامُ العربيُّ الفصيحُ المنقولُ النقل الصّحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة، فخرج عنه إذاً ما جاء من كلامِ غير العرب من المولَّدين وغيرهم، وما شذَّ من كلامـــهم". (الأنباري، لمع الأدلة، 1971م، 81)

على أنّ مَنْ يُنْعِمُ النَّظرَ فيما جاء به السّيوطيّ لا يختلف كثيراً في معناه عمّا جاء به الأنباري، إذ اتّفقا على أنّ السّماع، أو النّقل يختصّانِ بالكلام العربيّ الفصيح المنقول، أو المسموع عن العرب الفصحاء، ويشمل القرآن، والحديث، والكلام العربي: نظمه ونثره، وَحُدِّدَ كلام العرب إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، والخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولَّدين، وغيرهم وما جاء شاذّاً في كلامهم.

وذهب محمود نحلة إلى أنّ مصادرَ النّحوِ نوعان: مصادر منقولة، ومصادر معقولة، أمّا المنقول فيشمل القرآن الكريم، والحديث النّبوي الشّريف، وما نُقِلَ عن كلام العرب من شعر ونثر، إذ الأمرُ فيه منوط بالنّقل دون تَدَخُّلٍ للعقل فيه، أمّا المعقول فالقياس، واستصحاب الحال، ونحوهما، إذ لا يكونان إلاّ بإعمال العقل.... ولعلّه آثر أيضاً مصطلح النّقل ؛ لأنّ السّماع قد يشعر بأنّ ما نقله قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصلٍ، أو فواصل، فالنّقل أعمّ بهذا المعنى، وأشمل إذ يشمل السّماع المباشر، وغير المباشر. (نحلة، 1987، 31)

بغدادَ من أعراب الحُطمية الذّين غلّطَ البصريونَ لغتَهُم، ولحّنُوها..." (الحديثي، 1974م،81)

فالسّماع بهذا التحديد "الأخذُ عن العرب الفصحاء، ونقل لغاتهم، وتسجيل شعرهم ونثرهم، وقضاء الأزمنة الطّويلة في النّقل عنهم، ومتابعتهم في حياتهم اليومية، وشؤونهم المعيشيّة، وكان هذا السّماعُ هدفَ العلماءِ، ومبتغى الرواة، ومقصدَ الأوائل من النّحاة، كانت الرحلة إلى البادية أمراً مألوفاً، وكانت مشافهة الأعراب تكادُ تكون الطريق الطّبعي للإلمام باللّغة، والوقوف على أسرارها". (السيّد، د. ت، ص 236)

2.2 السّماع عند الفُرُخان:

وقد وجدت أنَّ الفُرُخان صاحب (المستوفى في النّحو) قد اعتدّ بهذا الأصل، فقد عاش على وجه التقريب في الفترة بين أواخر القرن السّادس، ومنتصف القرن السّابع الهجريين، (الفُرُخان، مقدمة المحقق، 1987م، 12)، أي عاصر بداية دولة المماليك وهذه الفترة كانت فيها الأصول النّحوية التي وضعها الأوائل من الخليل، وسيبويه قد تطوّرت كثيراً بعد القرن الخامس بسبب تداخل الدّرس النّحوي مع علم الكلام والمنطق، وأصبحت أحياناً هدفاً مقصوداً لذاته كما في كتب الفترة التي يمثّلها المستوفى، فكان الفُرُخان كغيره من النّحويين الّذين عاصرهم ممّن اعتدّوا بالقرآن الكريم، وقراءاته، وببعض الحديث والكلام العربي: نظمه ونثره في بناء قواعدهم النّحويّة، وأصولهم، وممّا يؤكد ذلك ما جاء في كتابه الذي نحن بصَدَدِ دراسته من شواهدَ تؤيّدُ ما ذهبنا إليه، كما أنّ معظم شواهده الشّعرية كانت في فترة الاحتجاج اللّغويّ، لنضعَ الفُرُخان في زُمْرَةِ أصحابه النّحويين كابن مالك، وابن الحاجب، وغيرهما.

ومن مظاهر اعتداد الفُرُخان بالسّماع أنه بنى كثيراً من قواعده على ما سُمِعَ من العرب، وممّا يؤكد اعتداده بالمسموع من الكلام العربيّ، والتزامه الشّديد به تلك الإشارات، والإيماءات التي يكررها في كتابه ومنها قوله: "ولا يتجاوز المسموع" (الفُرُخان، 1987م،1/ 229)، وقوله:"... ويكون موقوفاً على السّماع" (الفُرُخان،1987م، 275/1) وقوله: "وعلى هذا فقس ما صحّ لك به السّماع" (الفُرُخان، 1987م، 294/1)

وقوله: "إلاّ أنّ هذه ألفاظٌ تُستَعْمَلُ كَمَا تُسْمَع" (الفُرْخان، 1987م،1/ 334) وقوله: "أنّا سمعناهم" (الفُرْخان، 1987م، 240/1) ومن ذلك:" أن يوقف فيه حيثُ انتهى السّماع " (الفُرُخان،1،364/1987)، وغيرها من الإشارات والإيماءات.

3.2 موارد السّماع عند الفُرُخان:

لقد اشتملت موارد السّماع عند الفُرُخان على الموارد الآتية: القرآن الكريم وقراءاته. الحديث النّبوي الشّريف. الكلام العربي: نظمه ونثره.

1.3.2 القرآن الكريم وقراءاته:

أ- القرآن الكريم :

لا يختلف اثنان بخصوص الاحتجاج بالقرآن الكريم، فكلُّ النُّحاة احتجّوا بالقرآن؛ لأنّه كلام الله، نَزَلَ بلسانٍ عربيٍّ، وهو أولُ ما يُعتَدُّ به في باب السّماع، والفُرُخان كغيره من النّحاة احتجَّ بآياته، وأكثرَ منها، وبنى كثيراً من قواعده على القرآن خاصّة، وقد أَحْصَيْتُ الآياتِ التي استشهد بها فوجدتها تزيد على خمسمائة آية في جميع الجوانب النّحويّة والصّرفيّة والصّوتيّة والدّلاليّة، ومن طرق الاعتداد به :

1- مجيء الشاهد القرآني وحده :

فهو في استشهاده بالقرآن يبني بعض مسائله على آية واحدة أو أكثرَ، ومن المسائل التي اعتمد فيها على القرآن الكريم فقط لإثبات أصل أو قاعدة ما يلي:

1. دخول (إنْ) المخففّة على الفعل ومجيء اللّامِ لتأكيدِ معنى (إنْ) ولتكون فارقةً في اللّفظ بينها، وبين (إنْ) النافية.

يقول الفُرُخان: "وقد تَدْخُلُ على الفعل فتلزَمُها اللّام في نحو قوله تعالى :{ إن كُنّا عن عبادَتِكُمْ لَغَافِلِين} يونس29، وقوله تعالى :{ وإنْ وَجَدْنَا أكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِين} الأعراف102، دخلت اللام مؤكِدّة لمعنى إن، ولتكون فارقة في اللفظ بينها، وبين إنْ النافية في قوله تعالى: { إنْ كُنّا فاعِلِينَ} الأنبياء 17، وهذه النافية يصحبها في الأكثر (إلاّ) التي للاستثناء نحو قوله تبارك وتعالى :{ إنِ الكافِرونَ إلاّ في غُرُورٍ} الملك 20. (الفُرُخان،1987م، 245/1-246) أي: ما الكافرون إلاّ في غرور. ويُقال "إنّ اللّام الفارقة تلزم بعد (إنْ) هذهِ إنْ خيف التباسها بالنافية، وذهب الكوفيون إلى أنّ (إنْ)

هذهِ نافية لا مخففة، واللّام بعدها بمعنى إلاّ، وأجازوا دخولها على سائر الأفعال". (المرادي، 1976، 229)

2. جواز العطف بـــ(أو) جملة على جملة :

وقد اعتمد في ذلك على قوله تعالى: { لَعَلّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النارِ هُدَىً} طه 10، فعطف جملة { أجد على النّار هُدَىً} على جملة {آتيكم منها بِقَبَسٍ} بوساطة حرف العطف (أو)، وقوله تعالى :{ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَو يَزِيدُونَ } الصّافات 147، فعطف جملة {يزيدون} على جملة{أرسلناه} بـــ(أو) على أنّ الكلام محمول على المعنى تقديره: (أرسلناه إلى جمع هم مائة ألف أو يزيدون). (الفُرُخان، 1987، 36/2) ومعنى (أو) هنا هو الإضراب، أي : بل يزيدون (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 173/3) و(ابن هشام، 1987، 64/1) و(المرادي، 1976، 246)

3. (أن) التي بمعنى (أي) :

فاعتدّ الفُرُخان بقوله تعالى : {وَانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا} ص6، على أنّ (أنْ) في الآية بمعنى (أي) والتقدير: (أي امشوا) (الفُرُخان 1987، 247/1) (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 186/3) و(ابن هشام،، 1987، 76/1)

2- مجيء الشاهد القرآني مع غيره :

أ. قرآن ويُعَزِّزُهُ بشعر:

وأحياناً يبدأ بالشاهد القرآني ويعززه بشاهد شعري كقوله: (فحاشى لله) في قوله تعالى:{وَقُلْنَ حاشَ لله} يوسف 31، يجوز أن يكون اسماً كطوبى لزيد، وحذف التنوين من حيث إنّ الكلام كان بُنيَ على الإضافة, ثمّ أقحمت اللام (الفُرُخان، 1987، 318/1) فأقحم اللام بين المضاف (حاشى) والمضاف إليه (الله)، وعزّزه بقول الشاعر (النابغة الذبياني، 1986، 133) و(سيبويه، 1991، 278/2) و(الأنباري، 1998، 1/ 306) و(أبو حيّان الأندلسي، 1986، 665):

يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرّاراً لأقوامِ

فكأنك قلت : (يا بؤس الجهل)

وقوله: "... منها لا يعمّه الفعل أو ما ينوب عنه، بل يكون واقعاً في بعضه كالجهات السّت تقول: طار العصفور فوقك وتحتك وقدّامك وخلفك ويمينك وشمالك،

وكالسموات وما يجري مجراها " (الفَرُخان،1983م، 274/1) فاعتدّ بقوله تعالى: {فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ المَسْجِدِ الحَرَامِ} البقرة 149، وعزّزها بقول الهذلي (الهذلي، دت،1 /363) و(السّيوطيّ، الهمع، 1998، 117/2) :

أَقُولُ لِأُمِّ زِنْبَاعٍ أَقِيمِي   صُدُورَ العِيسِ شَطْرَ بَنِي تَمِيمِ

ب. قرآن ويعززه بكلام العرب النّثري :

وربّما يبدأ استشهاده بالقرآن، ويعزّزه بكلام العرب النثري، ولكنّه قليل جداً، ومنه قوله: "وممّا يجب أنْ نَذْكُرَهُ هُنَا قولَ القائلِ: يستوي عندي أقُمتَ أم قَعَدْتَ، فهذا محمولٌ علـى المعنى كأنـّه يستوي عندي قيامُك وقعودُك. قال الله عزّ من قائل: ﴿سَوَاءٌ عَلَيهِمْ أَأَنْذَرتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ البقرة 6، فلهذا صحّ أنْ يُسْنَدَ إلى الجمل الفعلية كما صحّ أن يخبر عنها في نحو قولهم: "تسمع بالمُعيديّ خيرٌ مِن أنْ تراهُ" (الميداني، 1998م، 129/1) فكما جاز أن تخبر عن الجملة لوقوعها موقع المبتدأ، كذلك جاز أن يسند إليها لوقوعها موقع الفاعل". (الفَرُخان، 1987م، 109/1)

ومنه أيضاً قوله: "فإنْ أضفْتَ إلى غَيْرِ ما لَهُ الفعلُ، أو عليه كان على تقدير حـذف المصـدر، وصفته المضافة بشرط إقامة المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: {فَشَارِبُون شُرْبَ الْهِيمِ} الواقعة 55، أي شرباً كشرب الهيم، والله أعلم، أو كقول الحجّاج: "والله لأَحْزِمَنَّكُمْ حَزْمَ السَلمة، ولأضربنّكم ضَرْبَ غرائبِ الإبلِ: أي حزماً مثل حزم السلمة، وضرباً مثل ضرب غرائب الإبل". (الفَرُخان، 1987م،296/1) فحذف المصدر (شرباً) وصفته (الكاف)، وأقام المضاف إليه (شرب) مقامه، ومثله قول الحجّاج في حذف المصدر (ضرباً) وصفته (مثل)، وأقام المضاف إليه (ضربِ) مقامه، ومثله (حزماً).

ج. شعر ويعززه بقرآن :

وهناك مواضع كثيرة قدّم كلام العرب، ثُمّ عزَّزَه بآيات قرآنية، ومنها قوله: "ويجوز أن يعمل الأقرب من الفعلين، فيشتغل الاسم بالثاني، فلا يمكن أن يتناول الأوّل لفظاً، وإن كان يتناوله معنى، فإن كان ما يستدعيه الفعل فاعلاً له أُضمر بالضرورة، إذ الفعل لا يبقى بلا فاعل نحو: قام وأقعدت عمراً، وأكرموني وأكرمت

قومك، وعلى هذا قول طفيل (الغنوي، 1997، 32) و(سيبويه، 1991، 77/1) و(الزّجّاجي، 1988، 116) و(أبو حيّان الأندلسي، 1986، 344):

وكُمْتاً مُدمّاةً كأنَّ مُتُونَها   جَرى فَوقَها واستشعرتْ لونَ مُذْهبِ

وإن كان ما يستدعيه الفعل مفعولاً له، حذف واكتفى بالاسم الصّريح بعده، إذ لم تمسّ الحاجة إليه مسيسها إلى الفاعل، فيضمر قبل الذكر على شريطة التفسير... وعلى هذا قوله تعالى:{ آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْراً} الكهف 96. (الفَرْخان، 1987، 103/1-104).

فتقدّم عاملان (جرى، واستشعر) وتأخر عنهما معمول واحدٌ (لون) الأول يطلبه فاعلاً والثاني مفعولاً، وقد أعمل الثاني ومثله قوله تعالى:{ آتوني أفرغ عليه قطرا}

ومنه أيضاً قوله في (لا): "أنْ تكونَ مع التّاء (لات) فتقتضي هَنَّا أو حين إمّا مضافاً كقول الطرماح (الطرماح، 1968، 264):

لاتَ هَنَّا ذِكْرَى بُلَيْنِيةِ الدَّهْـــ   ـرِ وأنَّى ذِكْرُ السِّنينَ المواضِي

وكقوله عزّ من قائل:{ ولاتَ حِيْنَ مناصٍ} ص3، والمعنى ليس الموضع موضع ذاك، أو ليس الحين حين ذاك. (الفَرْخان، 1987، 252/1-253)

فأعمل (لات) في (هَنَّا) في قول الطرمّاح كما أعملها في (حين) في الآية الكريمة، وقد أجاز الجمهور أنها تعمل عمل ليس ولا يذكر بعدها إلاّ أحد المعمولين والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع (ينظر، ابن هشام، 1987، 254/1) وقد ذهب الأخفش إلى عدم جواز إعمالها. (الأخفش، 1990، 492/1)

ب- القراءات القرآنية:

أمّا القراءات القرآنية، فجميعها حُجّة في النّحو كما قال عنها السّيوطيّ: "كلُّ ما ورد أنّه قُرِئَ به جاز الاحتجاجُ به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شـــاذّاً، وقد أطبَقَ النّاسُ على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإنْ لم يجز القياس عليه؛ كما يُحتَجُّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك بعينه، ولا يقاس عليه". (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 24)

فسيبويه اعتدّ بالقراءات القرآنية اعتداداً واضحاً، وأكثر منها، فلم يُلحِّن قارئاً أو يخطئ قراءة، بل كان يذكرها ليبيّن بها وجهاً من العربية، وأثر عنه استشهاده بما عُرِف من بعد بالقراءات الشّاذّة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، فإن خالفت القراءة القياس أعرض عن ذكرها وتجنّب الإشارة إليها.(نحلة، 1987م، 24).

وقد انتهت الحديثي إلى موقفه من القراءات بقولها: "فموقف سيبويه من القراءات موقف معتدل، وقد استشهد بها واستخلص منها القواعد، وقاس عليها كلام العرب، أو قاسها على كلام العرب، ونظر إليها نظرته إلى الآيات القرآنية الواردة في المصحف العثماني، فهو لم يخطئ قراءة ولم يلحن قارئاً، ولم يُرَجِّحْ قارئا على غيره، بل كان يؤيد القراءة أو يؤوّلها ويرجحها من غير أن يعتمد شخصية القارئ في ذلك، وسواء لديه أُورِدَ اسمه في القراءة أم لم يرد، أكان من القرّاء السبعة أو العشرة أم لم يكن..." (الحديثي، 1974، 59) ومن ذلك إجازته قراءة " إنّ هذه أمّتكم أمّةٌ واحدةٌ " بقوله: " وقال تعالى : " إنّ هذه أمّتُكُمْ أمّةً واحدةً " الأنبياء 92، وقد قرأ بعضهم :" أمّتُكم أمّةٌ واحدةٌ " حمل أمتكم على هذه، كأنّه قال : إنّ أمّتكم كلّها أمّةٌ واحدةٌ (سيبويه، 1991، 2/147-148) وأمثلة ذلك للناظر كثيرة تدلّ على احترامه للقراءات القرآنية.

فالبصريون يقفون من القراءات موقفاً مختلفاً عن الكوفيين، فكانوا يقبلونها غالباً إذا لم تعارض قاعدة وضعوها، أو أرادوا أن يخرّجوا بها شاهداً من الشعر، أو كلام العرب، فإن اصطدمت بما وضعوه من قواعد فإحدى ثلاث: إمّا التأويل والتّخريج، وإمّا تضعيفها والطعن بها، أو بِمَنْ قرأ بها، وإمّا إغفالها والإغضاء عنها. (نحلة، 1987، 43)

وأمّا الكوفيّون " فقد أخذوا بالقراءات جميعاً، واحتجوا بها فيما له نظير في العربية، فإن لم يكن له نظير، ردّه بعضهم كما عند الفرّاء، وأباحَهُ بعضهم وَبَنَوْا عليه قواعدَ وأحكاماً". (نحلة، 1987، ص 45)

ويتبيّن لنا من هنا أنّ النحويين وإن راوحوا في قبول قراءة دون أخرى إلاّ أنّهم كانوا في معظم ذلك أكثر احتراماً للقراءات القرآنية، فَمِن القلّة أن يرد تخطئةُ قارىء أو قراءة، "إذ كان قومٌ من النُّحاة المتقدّمين يعيبون على عاصم وحمزةَ وابن

عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن". (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 25) ويردّ السّيوطيّ على هذا بقوله: "وهم مخطئون في ذلك، فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية". (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998م، 25)

وأمّا الفُرُخان، فقد اعتدّ بالقراءات القرآنية، وبنى عليها قواعده النّحويّة وإنْ كانت قليلة في الجانب النّحوي إلاّ أنّ الظاهر لنا من خلال دراستنا للقراءات القرآنية عنده في الجانب النّحوي أنّه كان أكثرَ احتراماً للقراءات، وقرّائها السبعية منها والشّاذّة، فكما أورد عدداً من القراءات السبعية، أورد كذلك عدداً من القراءات الشّاذّة.

وهذه القراءات شأنها في ذلك شأن الآيات القرآنية في ورودها بين ثنايا كتاب المستوفى، فبعضها جاء شاهداً على مسألة نحوية دون أن يلجأ إلى تعزيزها بشواهد أخرى كما سنرى بعد قليل. (الفُرُخان، 1987م،308/1، 49/2)، وقد تأتي مُعزّزة ببيت من الشّعر. (الفُرُخان، 1987، 170/1،160) وربّما جاءت معزّزة لبيتٍ من الشّعر نظيراً لها. (الفُرُخان، 1987، 227/1)، كما أنّها قد تأتي معزّزة بآية ثمّ ببيت من الشعر(الفُرُخان، 1987، 367/1) وما إلى ذلك.

ومن المسائل النّحويّة التي اعتدّ فيها بالقراءات، وبنى قواعده النّحويّة عليها ما يلي:

1- مجيء الفعل مُقدّراً:

ومنه قراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: (يُسَبَّحُ له فيها بالغدوّ والآصالِ رجالٌ) النور36 وهي قراءة سبعية (ابن مجاهد، د.ت، 456) فرفع (رجال) على أنّها فاعل لفعل مقدّر تقديره (يُسبّحه رجال)، إذ يقول:"...أنْ يكون الفعل مرتّبا للمفعول فيؤتى بعده بالفاعل من غير أن رُتّب له فعل يَخُصُّه" (الفُرُخان، 1987، 161/1) وهذا مذهب الجمهور في ذلك (السمين، 1994، 221/5) أما بعض النّحويين كالزّجّاج وابن مالك فقد ذهبوا إلى أنّ (رجال) نائب فاعل للفعل يسبَّح دون اللجوء إلى التقدير (الزجاج، 1998، 45-46) و(ابن مالك، 1990، 118/2-119).

2-اكتساب المضاف البناء من المضاف إليه :

ومنه قراءة (من فَزَعِ يومئذٍ) النمل89، فاكتسب لفظ(يوم) البناء من لفظ (إذ) وهو مضاف إليه. ومثله قوله تعالى (إنّه لحقٌ مثل ما أنّكم تنطقون) الذّاريات 93، فقد اكتسبت (مثل) وهي معرفة البناء من الاسم الموصول(ما)، وقول الشاعر (سيبويه، 1991، 329/2) و(ابن هشام، 1987،2/517) و(الزّمخشري، دت، 125):

لَمْ يَمْنَعَ الشَّرْبَ منها غيرَ أنْ نطَقَتْ   حَمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوقَالِ

إذْ يقول: "فهذا على اكتساب المضاف البناء من المضاف إليه" (الفُرخان، 1987م،1/ 367) وموضع الشاهد(غير أن نطقت) فـــ(غير) مبنية على الفتح لإضافتها إلى مبنيّ غير مُتَمَكِّن، فابن هشام يقول: جعلوا ما يلاقي المضاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه والدّمامينيّ يقول: وأما الحرف المصدري وصلته فمبنيّ (سيبويه وحاشيته، 1991، 330/2) (السمين، 1994، 125/4، 103/6) وهي قراءة سبعية. (ينظر مكي، 1984، 169/2)

3- مجيء ما بعد (إلاّ) تابعاً لما قبله:

ومنه قراءة (فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم) البقرة249، على أنّ (قليل) بدل تابع لِ (واو الجماعة في شربوا) يقول:" وقد يرفع بطريق الاتباع تنزيلاً ل (إلاّ) مع ما بعده بمعنى غير" (الفرْخان، 1987، 308/1) فقد ارتفع ما بعدها على أنّه بدل بعض من كلّ عند البصريين، ويبعده ابن هشام ؛ لأنَّهُ لا ضمير معه في نحو (ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ) كما في نحو: (أكلتُ الرَّغيفَ ثُلثَهُ) وأنّه مخالف للمبدل منه في النّفي والإيجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه، وإلا حرف عطف عند الكوفيين (ابن هشام، 1987، 70/1) وهي قراءة أُبَيّ، والأعمش وتُعَدُّ شاذّة (المختصر، د.ت، 22) (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 192/2).

4- اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه:

ومنه قوله تعالى (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السّيّارةِ) يوسف10، ومنه قول الشاعر (الفارسي، 1981، 27/) :

وَابتَذلَتْ وَقْع المحاجِنِ

فــ(بعض) في الآية مذكّر اكتسبت التأنيث من المضاف إليه (السيّارة)، ولهذا أنّث الفعل (تلتقطه)، وفي البيت المضاف (وقع) اكتسب التأنيث من المضاف إليه (المحاجن) ولهذا أنّث الفعل (ابتذلت) يقول:" يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث لفظاً".(الفرُخان، 1987، 170/1) ويكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث إذا لم يختل المعنى وكان بعضاً من المضاف إليه أو كبعض منه كما في القراءة السابقة إذْ تَمَّ التأنيث في المعنى (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 421/2) وهي قراءة الحسن وابن كثير وقتادة وهي قراءة شاذّة. (المختصر، د.ت، 67)

5- مجيء اسم كاد ضمير الشأن:

ومنه قراءة (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيْغُ قُلوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) التوبة117، فاسم (كاد) ضمير الشأن المقدّر تقديره (كاد هو)، يقول: "على أنّ الضمير في (كاد) هو للشأن ولا يحتاج إلى إبراز الضمير هنا، لأنّا قد بيّنّا أنّ الضمير المتّصل المرفوع إذا انحاز إلى الفعل في مثل هذا الموضع استكنّ فيه، ولولا ذلك لكان لا بُدّ من ظهوره" (الفرُخان، 1987، 227/1) وهي قراءة سبعية صحيحة قرأ بها الباقون من القُرّاء غير حمزة وحفص. (مكي، 1984، 510/1)

6- مجيء (إذن) مسبوقة بالواو ناصبة:

ومنه قراءة: (وإذاً لا يلبثوا خلافك إلاّ قليلاً) الإسراء 76، فقد نصبت (إذاً) الفعل (يلبثوا) وهو مذهب سيبويه، يقول: "قال سيبويه: وبلغنا أنّ هذا الحرف في بعض المصحف (وإذاً لا يلبثوا خِلافك)، وسمعنا بعض الأعراب قرأها "إذاً لا يلبثوا" (الفرُخان، 1987، 58/2) وهي قــراءة شــاذّة لأُبي بن كعب. (المختصر، دت، 80)

7- مجيء الفعل المضارع مبنيّاً لاتّصاله بنون التوكيد:

ومنه قراءة (فاستقيما ولا تتّبعانّ) يونس89، إذ إنّ (تتّبعانّ) فعل مضارع اتّصلت به نون التّوكيد، لهذا لا مطمع فيه للجزم، يقول: "فإنّه وإنْ كان مضارعاً للاسم معرباً قبل اتّصال إحدى النُونين به، فالنون تُخْرِجُهُ مِنْ أنْ يَكُونَ مُعْرَباً، فلا مطمعَ فيه للرفع كما لا مطمع فيه للجزم" (الفرُخان،1987، 49/2) وهي قراءة سبعيّة صحيحة للجمهور.(مكي، 1984، 522/1)

على حين أنّه قد رفض قراءات شاذّة قليلة جداً وشكّك في الأخذ بها بقوله(زعم) كقراءة (ولات حينُ مناصٍ) ص3، برفع (حين) على أنّ (لات) تعمل عمل ليس و(حينُ) اسمها وخبرها محذوف بقوله: "وزعموا أنّ بعضهم قرأ (ولات حينُ مناصٍ) برفع حين" (الفَرُخان، 1987، 253/1) وفي كلامه هذا نوعٌ من النّظر في هذه القراءة والشّكّ فيها، وهي قراءة شاذّة لعيسى بن عُمر.(المختصر، د.ت، 130)

2.3.2 الحديث النّبوي الشّريف:

لقد كان من العدل أن يتصدّر الحديث النّبويّ الشّريف المركز الثّاني في الاحتجاج به في إثبات القواعد النّحوية والصّرفية بعد القرآن الكريم، وحتماً يكون ذلك قبل كلام العرب: نظمه ونثره، ذلك لِمَا في الحديث النبوي الشّريف من الفصاحة، فهو القائل: "أنا أفصحُ العربِ بَيْدَ أنّي من قريش"(العجلوني،1،1983/232)، ولِمَا في الحديث من صِحّة اللفظ ودقّة المعنى، وما بذل فيه من التّحري في الرواية والتشّدد في التدوين. (الشاعر، 1980، 45)

إذ استطاع الدكتور حسن موسى الشاعر أن ينتصرَ من خلال كتابه السّابق في الرّد على من يردّ الاحتجاج في إثبات القواعد النّحوية والصّرفيّة، وذلك بعرض موجز لفصاحة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكيفية رواية الحديث والعناية بضبطه، أو التعريف برواة الحديث، إذ يُقَسّمُ بحثه في طريقتين: طريقة وصفيّة قسّم فيها الرواة إلى ثلاث طبقات: فالصحابة طبقة، والتّابعون طبقة ثانية، وتابعوهم طبقة ثالثة، امتثالاً لقوله عليه السّلام: "خَيْرُ القُرونِ قَرْني، ثُمّ الذين يَلُونَهُم، ثمّ الذين يلونهم" (البخاري، 1998، 697)، والثانية : طريقة إحصائية ثبت فيها استخراج نسبة مئوية تقريبية للموالي معتمداً على كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد. (الشاعر، 1980، 25–44)

وعلى الرّغم من ذلك، فإنّ الحديث النّبوي الشّريف "لم يلق هذا الاهتمام لا مِنْ النُحاة الأوائل أنفُسِهم، ولا من الّذين كَتَبُوا في اللّغة التي تَصْلُحُ للاستشهاد، فلم نَجِدْ في كتب النُحاة الّذين قعّدُوا النّحو وبَنَوْا أصوله وحرّروا مصطلحاته وأبوابه، ولا في كتب الصّرفيين أو كتب الّذين تَحَدّثُوا عن السَّماع والقياس واللّغة التي يُقَاسُ عليها

حتى زمنِ أبي الحسن بن الضائع (ت680هـ) وأبي حيان (ت745هـ) أيّةَ إشارةٍ إلى موقف النُحاة الأوائلِ من الحديث والاحتجاج به، فلم يصل إلينا أيُّ خَبَرٍ منهم أو أيُّ تعليقٍ أو قولٍ أبدوه فيما يتعلق بهذا الأمر، ولا ندري حقيقةَ موقفهم منه، أيصحّ عندهم الاحتجاج به أم لا يَصِحُّ ؟ وإن صَحَّ فما شروط الحديث المُحتَجّ به؟ وإنْ لم يَصِحُّ فما سبب عدم تجويزهم الاحتجاج به؟ كما لم نكن ندري ما سبب سكوتهم عنه وعن توضيح موقفهم من الاحتجاج به، ولِمَ لم يُصَرِّح بَعضُ الّذين احتجّوا به من الأوائل بأنَّ هذا المحتجَّ به من الحديث النبوي".(الحديثي، 1981، 15)

ولعل السبب وراء هذا السكوت ما جاء به الدكتور محمود حسني في بحثه المعنون بـ(احتجاج النَّحويين بالحديث)، فلخّص تلك الأسباب في ثلاثة أشياءَ:

1- إنّ النّبيَّ (صلّى الله عليه وآله) قال قَوْلَتَهُ المشهورة: "أَنَا أفصحُ العرب بَيْدَ أنّي من قريش"، فلم تتركْ هذه المقولةُ مجالاً لأحدٍ في المناقشة، وكأنّها تجعل الاحتجاج بالأحاديث أمراً مُسَلَّماً به، كما هو الأمرُ في الاحتجاج بالقرآن الكريم.
2- إنَّ الوضعَ في الحديث كَثُرَ وتزايدَ بحيثُ صَعُبَ على هؤلاء النُحاة الأوائلِ الّذين يَتَحَرَّوْنَ الدقّة ويتشدّدون التّشدد كُلَّه أنْ يُمَيِّزُوا ما هو للرّسول وما هو ليس له.
3- أم لأنّ الحديثَ رُوِي بعضٌ منه بالمعنى، فاشتمل على لفظٍ غيرِ لفظِ النَّبيِّ، وإعرابٍ غيرِ إعرابِهِ، وتصريفٍ في اللفظِ غيرِ تَصرُّفِهِ، والأمرُ الذي جعل هؤلاء يتحرّجون في البتّ في هذه القضية. (مغالسة، 1979، 43)

ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنّ النحاة الأوائل لم يستشهدوا بالحديث، إذ ذكرت خديجة الحديثي في كتابها بعض الشواهد من الحديث على الاحتجاج به في اللغة والنحو، فأبو عمرو بن العلاء، وهو أستاذ الخليل يحتجُّ بثلاثة أحاديث، (الحديثي، 1981، 42-46) والخليل بن أحمد محتجٌّ بأربعة أحاديث (الحديثي، 1981، 46-50) وسيبويه وهو أول من وصلت إلينا آراؤه وآراء شيوخه بين دفتي كتاب ثابت له جامع لمعظم قواعد النحو والصرف التي نعرضها اليوم يحتجُّ بسبعة أحاديث.(الحديثي، 1981، 50)

وقد ذهب الباحثون إلى تقسيم موقف النُحاة في الاستشهاد بالحديث إلى ثلاث طوائف:

أولاً: "المانعون" ونقصد بهم : مَنْ منع الاحتجاج بالحديث النَّبويّ الشّريف في إثبات القواعد النّحويّة والصّرفيّة، وأهَمُّ مَنْ يُمَثِّلُ هذه الاتّجاه: ابن الضَّائع (680هـ) وأبو حيّان الأندلسي (745هـ) ولعلّ ذلك يعود للأسباب التالية:

1- إنَّ الحديثَ مَرْوِيٌّ بالمعنى دون اللّفظ، وما دام كذلك، فكثيرٌ من ألفاظه وما اعتراها من تصريفٍ أو إعرابٍ ليس من نُطْقِ الرّسولِ ولا من لفظه.

2- إنَّ الحديثَ وقعَ فيه لَحْنٌ كثيرٌ ؛ لأنّ أغلبَ رُوَاتِه أعاجمُ لا يُتْقِنُونَ اللّغة العربيّة.

3- إنّ أوائلَ النُّحاةِ من أئِمَّةِ البّصريين والكّوفيين، وإنّ النُّحاةَ المتأخرينَ في بغدادَ والأندلس وغيرها لم يفعلوا ذلك. (مغالسة، 1979، 43)

ثانياً: المجوّزون: ونقصد بهم الّذين أجازوا الاحتجاجَ بالحديث النّبويّ الشَّريف في إثبات القواعد النَّحويّة والصَّرفيّة، إذ يقول المجوّزون:" إنّ الأصلَ روايةُ الحديثِ الشَّريفِ على نحو ما سُمِعَ، وإنَّ أهْلَ العلمِ شَدَّدُوا في ضبط ألفاظه والتّحّري في نقله، ولهذا الأصل تَحْصُلُ غَلَبَةُ الظنّ بأنّ الحديثَ مرويٌّ بلفظه، وهذا الظنّ كافٍ في إثبات الألفاظ اللُّغويّة، وتقرير الأحكام النَّحويّة. (الشاعر، 1980، 50) وممّن عُرِفَ بهذا المذهب ابن مالك والرضي والدَّماميني وغيرهم. (مغالسة، 1979، 43)

ثالثاً: المتحفّظون: وهم من توسّطوا الفريق الأوّل : الذين منعوا الاحتجاج بالحديث، والفريق الثاني، الذين أجازوا ذلك "فلا يرفضون الحديث جملة، ولا يأخذون به جملة، ولكنهم يجيزون الاحتجاج بالأحاديث التي ثبت أنّها لفظُ الرّسولِ (صلى الله عليه وآله) وذلك كالأحاديث القصيرة والأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها (الشاعر، 1980، 55) وأشهر هذا الفريق الشاطبي الذي جوّز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها.(مغالسة، 1997، 43)

ويقف الفُرُخان ضمن الآراء الثلاثة السّابقة الذّكر حسب ما نراه موازياً لموقف الشاطبي ممّن أخذوا بالحديث بشكل غير مطلق، فنراه يذكر في الأغلب أنّ ما يحتجُّ به من الحديث ويعبّر عنه بقوله: (وقوله صلى الله عليه وآله) ينظر: (الفُرُخان، 1987، 136/1، 200، 322)، وربّما يُشَكِّكُ أحياناً بأنّ ما يَذْكُرُه من الحديث بقوله: (كأنّك سمعت) (الفُرُخان 1987م،229/1)، وأحياناً يَخْلِطُ بين قَوْلِ النَّبيِّ عليه

الصّلاة والسلام وقول الصّحابة، (الفُرُخان،2،1987/ 13). وقد لا يذكر أحياناً أنّ ما يحتجُ به من الحديث، فيورده ضمن الكلام النثّري (الفُرُخان، 1987، 2/ 9).

وأغلبُ الأحاديثِ التي أوْرَدَها –على الرُّغم من مَحْدُودِيَّتِها– أحاديثُ صحيحةٌ ذُكِرَتْ في كُتُبِ الصّحاحِ والسُّنَنِ، وقد اعتدَّ بها في بناء قواعده النَّحويِّة، وممّا يؤكد ذلك أنّها جاءت وحدها دون أن تكون مُعَزّزَةً أو مُعَزَّزَةً بشاهد قرآني أو شعري أو نثري آخرَ.

ومن المسائل التي اعتدّ بها في بناء قواعده النّحويّة على الحديث النّبويّ الشّريف ما يلي:

1. مجيء (أفعل) مضافاً جمعاً:

ومنه قوله عليه الصّلاة والسّلام: (أحاسنكم أخلاقاً) (البخاري،1168،1998)، حيث أضاف (أحاسن) وهي جمع صيغة (أفعل) إلى الضّمير (كم) إذ يقول "صَحَّ فيه الجمع الذي كان تقرّر له قبل الإضافة" (الفُرُخان، 1987، 137/1) وقد أجاز ابن هشام ذلك عندما يكون اسم التفضيل على أصله من إفادة المفاضلة كقوله تعالى : {أكابر مجرميها} الأنعام 123، وقوله تعالى: {هم أراذلنا} هود27. (ابن هشام، أوضح المسالك، 1994، 265/3).

2. مجيء (نعم) فعلاً غيرَ مُتصرِّف:

ومنه قوله عليه الصّلاة والسّلام: "نعم الإدام الخلّ" (ابن حنبل، دت، 390/3) فــ(نعم) فعل غير مُتَصرِّف و(الإدام) فاعل و(الخَلُّ) مبتدأ وخبره الجملة الفعلية (نعم الإدام) بدون ضمير، لكن الذي سوّغ ذلك اشتمال الإدام على الخلّ وغيره، يقول: "نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ، ونعمَ رجلاً زيدٌ، فإذا قلت نعم الرجلُ زيدٌ، فنعمَ فعل غير متصرِّف، وفاعله الرجل، وزيدٌ يرتفع بالابتداء، والخبر (نعمَ الرجل) مع خُلُوه من الضّمير العائد إلى (زيد)، وإنّما جاز ذلك لاشتمال الرجل على زيد وغيره من الأشخاص المندرجة تحت مفهوم الرجل، إذ هو دالٌّ على الحقيقة النّوعيّة، وكذلك قوله صلى الله عليه وآله: (نِعْمَ الإدامُ الخلُّ) الإدام يشتمل على الخلّ وعلى غيره من الألوان التي يؤتدم بها، إذ هو دالٌّ على الصّنف" (الفُرُخان، 1987، 109/1-110)

ولأسلوب المدح والذَّم أوجه إعرابية أخرى لا مجال لذكرها هنا. (ينظر ابن هشام، 1994، 251/3) و(السّيوطيّ، الهمع، 1998، 28/3).

3. وقوع الخبر المفرد مجازاً:

ومنه قوله عليه الصّلاة والسّلام: (أنا وعلي أبوا هذهِ الأمّة) (الفيروز أبادي، د.ت،113/2)، فـ(أبوا) خبرٌ عن المبتدأ (أنا) و(علي) إذ يقول: "وكلّ ذلك على توهّم أنّه هو بِنَحْوِ من الأنحاء، والكلام في الحقيقة والمجاز ليس ممّا يندرجُ في صناعة النَّحو". (الفَرُخان، 1987، 200/1)

4. مجيء الخبر مضافاً:

ومنه قوله عليه الصّلاة والسّلام: (ذكاةُ الجنين ذكاةُ أمّه)(سنن أبي داود،1988، 114)، فـ(ذكاةُ) خبرٌ مضاف إلى (أُمِّه) لمبتدأ (ذكاةُ الأولى) إذ يقول: "... كان ذكاةُ للأمّ هو ذكاة للجنين" (الفَرُخان، 1987، 1/ 200) وقد يأتي الخبر مضافا كما في قولنا : " اللهُ ربُّنا " "ومحمدٌ نبيُّنا ". (ينظر ابن هشام،1994، 167/1)

5. مجيء المعدود مقدّماً على العدد:

ومنه قوله صلى الله عليه وآله: (الناسُ كإبلٍ مائةٍ لا تكادُ تجدُ فيها راحلةً)(مسلم،1998، 128) فجاء المعدود (إبل) مقدّماً على العدد (مائة)، فطابق بالجمع، حيث يقول:"فإن بنيت الكلام على المعدود لم يكن بك بُدٌّ من التثنية أو الجمع، فجاء العدد بعده صفة له، تقول: عندي رجلان اثنان، ومررت بدراهم سبعة، وبنعاجٍ ثلاثين" (الفَرُخان، 1987، 321/1-322) إذ تعرب كل من (اثنان وسبعة وثلاثين) صفات، مع تطابقها مع المعدود في التثنية والجمع وهذا وارد في العربية يقول سيبويه : "يدلك على ذلك قول العرب: أخذ بنو فُلانٍ من بني فلانٍ إبلاً مائة، فجعلوا مائة وصفاً". (سيبويه، 1991، 28/2)

6.-مجيء (استحال) فعلاً ناقصاً:

ومنه قوله صلى الله عليه وآله: (استحالت الدّلو علي يدي عمرغرباً) (مسلم، 1998، 974) و(السّيوطيّ، الهمع، 1998، 358/1) فاسمُها (الدّلو) وخبرها (غرباً). إذ يلحظ بها الحال المؤول إليها، يقول: "واستحال العصير وتسكت، وقد يلحظ بها الحال المؤول إليها فتكون ناقصة". (الفَرُخان، 1987، 226/1)

7. لا يجوز إعمال (أفعل) التفضيل إن وجدت (منه):

ومنه قوله: (ما منْ أيّامٍ أحبُّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجّة) (الترمذي، دت، 131/3) إذ لا يجوز رفع (أحبُ) لوجود (منه) ؛ لأنّه لا يفصل بينه وبين (منه) وهو من صلته، لأنّ الصفة المشبهة إنّما أعملت لشبهها بالفعل، وأمّا وجود منه، فإنّه يزيل هذه الشّبهة، يقول: "وذلك أنّا قد بينّا في باب الفعل والفاعل أنّ الصّفة المشبّهة باسم الفاعل إنّما أعملت لمشابهتها الفعل، وأنّ (أفعل) هذا لم يعمل لبعده عن مشابهة الفعل بانضمام (من) إليه ملاصقة له، ومانعة فيه من التثنية والجمع" (الفَرْخان، 1987، 9/2) فلا ترفع أفعل الظاهر غالبا احترازا من مسألتين سمعت إحداهما عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهي : "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة: والأخرى جاءت عن العرب وهي: "ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينيه الكحل منه في عين زيدٍ".(سيبويه،1991، 32/2-33) وينظر (اليمني،2002، 279)

3.3.2 الكلام العربي:

يُعَدُّ الكلام العربي المنطوق المصدر الثالث –زيادة على القرآن وقراءاته، والحديث النّبوي الشريف– من المصادر المسموعة التي بنى عليها النحاة قواعدهم النّحويّة واللّغويّة، فأكثروا من الاستشهاد به، ولا يكاد كتابٌ نَحْوِيّ يخلو من هذا المصدر. إلاّ أنّ هناك تفاوتاً بين نحويّ وآخرَ بالنسبة للمادة المستشهد بها.

وينقسم الكلام العربي بطبيعته إلى قسمين:

أ. الشعر:

اعتدّ النّحاة بالشعر في بناء قواعدهم النّحويّة، وقد نُقلَ عن ابن نُباتة قوله: "منْ فضل النّظم أنّ الشّواهدَ لا توجدُ إلاّ فيه، والحُجَجَ لا تُؤْخَذُ إلاّ منه، أعني أنّ العلماءَ والحكماءَ والفقهاءَ والنّحويين واللّغويين يقولون: (قال الشاعر) و(هذا كثيرٌ في الشعر) و(الشّعر قد أتى به)، فعلى هذا، الشّاعر هو صاحب الحُجّة، والشّعر هو الحُجّة". (أبو حيّان التوحيدي، د.ت، 2/ 136)

ولا شكّ في أنّ الاعتماد على الشعر عند النّحاة أكثر من الاعتماد على النثر، وذلك لأنّ رواية الشّعر أدقُّ من رواية النَّثر، وأنّ تَذَكُّرَ المنظومِ أيْسَرُ من تَذَكُّرِ المنثور، وأنّ احتمال التغيير والتّبديل في الشّعر أقلُّ من احتماله في المرويّ من النثر. (حسانين، 1996، 86)

وذهب النّحاة إلى تقسيم الشّعراء من حيثُ الاحتجاج بشعرهم إلى أربع طبقات:

الأولى: طبقة الجاهليين، وهم الشعراء الذين عاشوا في العصر الجاهلي ولم يدركوا الإسلام كامرئ القيس، والنابغة الذّبياني.

الثانية: طبقة المخضرمين: وهم الذين عاشوا في العصر الجاهلي، وأدركوا الإسلام كأبي ذؤيب الهذلي، وحسّان بن ثابت.

الثالثة: طبقة الإسلاميين: وهم الذين عاشوا في عصر الإسلام إلاّ أنّهم لم يدركوا الجاهليّة كـ(جرير والفرزدق)، يقول عبد الرحمن السّيد "وهذهِ الطّبقة اختلف العلماء في الأخذ عنها، فقد رأينا بعضهم يُلَحِّنُ رِجالَها ويُخطِّئهم، ويبدو من كلام أبي عمرو بن العلاء أنّه لم يكن يأخذ بقولهم ... ولكن معظم العلماء رجّحوا جواز الأخذ عن رجالها، واستشهدوا بشعرهم، وجعلوه مرجعاً من مراجعهم". (السّيد، د. ت، 241)

الرّابعة: طبقة المولَّدين والمحدثين، وهم مَنْ جاؤوا بعد الطبقة الإسلامية، كبشّار بن برد وأبي نواس، ومَنْ عاصرهم، إلاّ أنّه اتّفق على أنّه لا يحتجُّ بكلام أحدٍ من شعراء هذه الطبقة عند البصريين. (السّيد، د. ت، 241)

إذن، فالشعراء مقسّمون من وجه الاحتجاج بشعرهم إلى طبقات، فأجمع البصريون على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية، واختلفوا في الاعتماد على شعر الطبقة الثالثة (نحلة، 1981، 67)، وهذا يؤيّد ما نقل عن السّيّد فيما مضى.

واتّفقوا على أنّه لا يُحتجُّ بشعر المحدثين، يقول السّيوطيّ: "أجمعوا على أنّه لا يُحتّجُّ بكلام المولّدين والمحدثين في اللغة والعربية" "ونقل ثعلب عن الأصمعي: ختم الشّعر بإبراهيم بن هَرَمَة وهو آخر الحجج". (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 42)

وقد وسّع الكوفيون دائرة الاحتجاج في هذهِ المسألة إذ احتجّوا بأشعار الطبقتين اللّتين لم يحتجَّ البصريون بهما في الأغلب، على أنّ الطبقة الرّابعة تشمل المولّدين أو المحدثين ومَنْ جاء بعدهم، فقد قاسوا على القليل من الشّعر أو النثر، كما بَنَوا أصولهم النّحويّة أو الصّرفيّة على شواهدَ شعريةٍ لا يُعْرَفُ قائلوها، كما اعتدّوا بالشّاذّ من الشّعرِ أو من الضّرورة بخلاف البصريين الّذين لم يجيزوا ذلك. (الحموز، 1977، 34-53)

فالنّحاة قد اعتدّوا بالشّعر وبَنَوا عليه قواعدهم، فهذا سيبويه يذكر في كتابه عدداً كبيراً جداً من الشّعر (سيبويه، 1991، 1/ 37، 27، 315، 227، 171، 165/2، 221، 297، 84/3، 204، 306) إذ بلغت شواهده الشعرية ألفاً وخمسين شاهداً، وابن هشام يعتدُّ أيضاً بالشعر ويجعله مصدراً في بناء قواعده (ابن هشام، 1994م، 70/1، 170، 195، 320،) و(78/2، 131، 275، 303) و(226/4، 274، 339، 367). و(ابن هشام، 1987م، 59/1، 140، 197، 255) (393/2، 519، 557، 637، 658) ومنهم أيضاً (الأنباري في الإنصاف، 1998م، 64/1، 65، 66، 71، 165، 213، 214، 229/2، 230، 245، 271، 289) والسّمين الحلبي في الدّر المصون (السمين، 1994م 643/1، 134، 65، 18/2، 398، 221/3، 38/4، 559/6)... وغير هؤلاء الكثيرون.

زيادة على هذا، فإن الفُرُخان يقف مع النُحاة في الاحتجاج بالشعر والاستشهاد به، ينظر (الفرُخان، 1987م، 60/1، 103، 107، 113، 131، 165، 225، 244، 256، 275، 303، 331، 20/2، 22، 28، 40، 69، 73، 78، 83،...)

ويظهر لي أنّ الفُرُخان احتجّ بالشّعر وأكثر منه خاصّة شعر عصر الاحتجاج من أمثال امرئ القيس (الفُرُخان، 1987، 39/1، 72، 184، 340، 72/2، 268، 275، 277) والنابغة الذّبياني (الفُرُخان، 1987، 25/1، 59، 178، 184، 190، 248، 280، 2/ 55، 99، 129) والأعشى (الفُرُخان، 1987، 60/1، 178، 227، 235، 10/2، 22، 27، 68،...) وغيرهم من لبيد وعنترة، وتأبّط شراً والطرمّاح وأبي ذؤيب الهذلي والحطيئة وحسّان وأوس بن حجر وجرير والفرزدق وعمر بن أبي ربيعة، والشّماخ، وكعب بن زهير، وغيرهم، وقد جاءت شواهده الشّعرية في ثنايا كتاب المستوفى على النحو التالي:

1- الأبيات المنسوبة إلى أصحابها:

وكثيراً ما كان يستشهد بأبيات شعرية قائلوها معروفون بِنَسْبِها إلى أصحابها، ومن ذلك قول ذي الرمّة (ذو الرمة، 1982، 996) (الأنباري، 1998، 386/1) و(ابن يعيش، دت، 108/2) و(المالقي، 1985، 153):

كَأَنَّ أصواتَ من إيغالِهِنَّ بِنَا   أَوَاخِرِ الميسِ أنقاضُ الفرَاريجِ

فاستشهد به على الفصل بين المضاف(أصوات) والمضاف إليه (أواخر الميس) بالظرف (من إيغالهنّ بنا) وإن كان هذا الفصل غير مقيس عند الفُرُخان. (الفُرُخان، 1987 202/1)

ومنه قول لبيد (لبيد، 1984، 179) و(ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، دت، 225/1):

وَإذا جُوزِيتَ قَرْضاً فاجزهِ   إنَّما يَجْزِي الفتى ليسَ الجملْ

فاعتدّ به على مجيء (ليس) عاطفة حكمها في ذلك حكم (لا) التي يعطف بها، وهي مرادفة لها في المعنى.(الفُرُخان، 1987، 45/2) إذ عطفت (الجمل) على (الفتى).

2- الأبيات غير المنسوبة إلى أصحابها مع أنّهم معروفون:

وفي مقابل هذا فإنّه اعتدّ بأبيات شعرية قائلوها معروفون إلاّ أنّه لم ينسبها إلى أصحابها ومن ذلك قول الشاعر: (سيبويه، 1991، 136/2) (ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، د.ت، 426/1) و(المالقي، 1985، 350)

فَلَو كُنْتَ ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي   ولكِنّ زنجيّاً غليظَ المشافرِ

فهذا البيت للفرزدق إلاّ أنّ الفُرُخان لم ينسبه إليه، فاكتفى بـــ(قال) وجاء به شاهداً على مجيء (لكنّ) للاستدراك خبرها محذوف والتّقدير :(ولكنَّ زنجيّاً غليظ المشافر لا يعرف قرابتي).(الفُرُخان، 1987، 249/1)

ومنه قول الشاعر: (سيبويه،1991، 58/1) و(الزّجّاجي، 1988، 238) و(الزّمخشري، دت، 31)

مَنْ صَدّ عن نيرانِها   فأنا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ

فهذا البيت لسعد بن مالك إلاّ أنّ المؤلف لم ينسبه، فاكتفى بقوله: "قال الشاعر"، وجاء به شاهداً على أنّ (لا) تعمل عمل (ليس) وخبرها مقدّر قياساً على

خبر المبتدأ، واسمها (براحُ) على أنّ التقدير:(لا براحُ لي). (الفَرُخان،1987، 255/1)
وقد جعلها سيبويه بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع. (سيبويه، 1991، 58/1)

3- الأبيات غير المعروفة القائل :

فقد اعتدّ الفُرُخان بأبيات غير معروفة القائل، وهذا ما أشار إليه المحقق، والذي يلفت الانتباه هنا هو ليس وجود الشاهد غير معروف القائل، فهذا كثير في النّحو العربيّ وكتبه، ولكنه كسل من المحقق غالباً، ومن ذلك قول الشاعر: (سيبويه، 1991، 133/2) و(ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، د.ت، 440/1) و(ابن عصفور، المقرّب، دت، 119)

فَلا تَلْحَنِي فيها فإنّ بِحُبِّها   أخاكَ مُعَنّى القلبِ جَمّ بلابِلُهْ

فهذا البيت غير معروف القائل ولم ينسبه المحقّق، فاكتفى بقوله: "نحو" وجاء به شاهداً على وقوع الظرف (بحبها) فاصلاً بين (إن) واسمها (أخاك) ولم يكن خبراً لها ؛ لأنّ خبر إنّ هو (مُعنّى). (الفُرُخان، 1987، 202/1) وهذا البيت من الأبيات مجهولة القائل عند سيبويه بلفظ مصاب بدل مُعنًّى. (سيبويه، 1991، 132/2-133) (ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، دت، 440/1)

ومنه قول الشاعر: (الفُرُخان، 1987، 250/1)

يا لَيْتَنَا لا نَريمُ الدّهرَ ساحتَهُ   ولَيْتَهُ حينَ سِرْنَا غُرْبَةَ معنا

فهذا البيت غير معروف القائل واكتفى بقوله:"قال" وجاء به شاهداً على مجيء (ليت) للتّمنّي. (الفُرُخان، 1987، 250/1)

4- أبيات ضعف الاحتجاج بها:

ونرى كذلك أنّ الفُرُخان قد رفض عدداً قليلاً من الأبيات إمّا لشذوذها وإمّا لعدم مسايرتها لقواعد العربية وفق فكره النّحويّ، فهذا شاهدٌ على نداء الاسم الموصول (التي) عند الكوفيين إلاّ أنّ الفُرُخان لا يجيزه ويعدّه من باب الغلط.
ومنه قول الشاعر: (سيبويه، 1991، 197/2) (الأنباري، 1998، 313/1) و(الزّمخشري، دت، 42)

مِنْ أَجْلِكِ يا التي تَيّمتِ قَلْبِي   وأنتِ بخيلةٌ بالدّلّ عَنّي

فهذا البيت غير معروف القائل ورفضه الفُرُخان في نداء المعرّف بأل وعَدّهُ من باب الغلط (الفُرُخان، 1987، 335/1)، وأنا في رأيي أنّه لا يجوز استثناء جزء من

المادّة اللّغويّة ؛ لأنّها لا توافق القاعدة أو الفكر النّحويّ، وهذا بعيد عن روح المنهج العلمي الحديث وخاصة المنهج الوصفي.

5- أنصاف الأبيات :

فكما رأينا فقد اعتدّ بأبيات شعريّة كاملة فيما مضى كذلك اعتّد بأنصاف أبياتٍ أو أجزاءٍ منها، وبنى عليها قواعده النّحويّة، ومنه قول الشاعر: (الفُرْخان، 1987، 1/ 260) (السمين، 1994، 1/90)

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمطيِّ

فاعتدّ به على أنّ اسم (لا) لا يكون إلاّ نكرة، وأمّا (هيثم) في البيت فهو اسم نكرة دالٌّ على شيء خاصٍّ لا اسم شخص، والمعنى: (لا رجلَ لها يُشْبِهُهُ) (الفُرُخان، 1987، 1/260)

ومنه قوله: (كثير، 1971، 506) و(الزّمخشري، دت، 63)

لِعَزّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ

فاستدلّ به على مجيء صاحب الحال نكرة (طَلَلٌ) قُدّم الحال عليه (موحشاً) (الفُرُخان، 1987، 1/284)

6- أبيات عززها بشواهد أخرى:

ويوجد مواضع احتجّ بها الفُرُخان بأبيات شعريّة عزّزها بأبيات أخرى أو بآية من القرآن أو بقراءة أو بحديث نبوي شريف أو بكلام نثري من كلام العرب.

وممّا اعتدّ به من الكلام الشّعري وعزّزه ببيت أو أكثر من الشعر قول ابن قيس الرّقيّات: (الرقيات، 1958، 91)

إنّما مُصْعبٌ شِهابٌ من اللـــ ــــه تَجلّتْ عن وَجْهِهِ الظَّلْمَاءُ

فجاء به شاهداً على إهمال إنّ وأخواتها لاتّصالها بما الكافّة، فرفع (مصعب) على أنّه مبتدأ، وقد عزّزه بقول النّابغة (الذبياني، 1986، 14) و(ابن جنّي، 2002، 683) و(ابن هشام، 1999، 215) و(أبو حيّان الأندلسي الأندلسي، 1986، 353):

قَالَتْ أَلا لَيْتَمَا هذا الحَمَامُ لنا إلى حَمَامَتِنَا أو نِصفه فقَدِ

إذ أهمل (ليت) لاتّصالها ب(ما) وجعل (هذا) مبتدأ.(الفُرُخان، 1987، 1/177-178)

ومنه قول الشاعر: (الأبرص، 1957، 10)

أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُ   فالقُطَبيّاتُ فالذنوبُ

فجاء به شاهداً على العطف بالفاء، إذ عطف (الذّنوب) على (القطّبيّات) وعزّزه بقول الشاعر: (امرؤ القيس، 1989، 25)

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ   بسقط اللّوى بين الدّخول فحوملِ

وقد اقتصر الفُرُخان على ذكر جزءٍ من البيت (بين الدّخول فحومل) فعطف (حومل) على (الدّخول) بالفاء. (الفُرُخان، 1987، 30/2)

ونادراً ما يعزّز الشعر بآيات قرآنية ومن ذلك قول الشاعر: (ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، د.ت، 412/1) و(الزّمخشري، دت، 265)

بِتَيْهَاء قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأَنَّها   قطا الحَزنِ قد كانت فِرَاخاً بُيُوضُها

على أنّ (كان) بمعنى (صار)، وعزّزه بقوله تعالى:(أنّي أخْلُقُ لَكُم مِنَ الطّينِ كَهيئةِ الطيرِ، فَأنفُخُ فيه فيكونُ طيراً بإذنِ اللهِ) آل عمران (49) (الفُرُخان،1987، 228/1)

وممّا عزّزه بقراءة قول حُمَيْدِ الأرقط: (سيبويه، 1991، 70/1، 147) (النحاس، 1986، 70)

فأصْبَحُوا والنّوَى عالِ مُعَرَّسِهِم   ولَيْسَ كلَّ النّوى يُلْقي المساكينُ

على أنّ اسم (ليس) ضمير الشأن مقدّر، وعزّزه بقراءة :(منْ بَعْدِما كادَ تَزِيغُ قلوبُ فريقٍ منهم) التوبة 117، على أنّ كاد تعامل معاملة (ليس) واسمها ضمير الشأن المقدّر.(الفُرُخان، 1987، 227/1) والتقدير : ليس الأمر والحديث كلّ النوى يلقي المساكين (النّحاس، 1986، 70) "فلو كان كُلٌّ على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلاّ الرفعُ في كلٍّ ولكنه انتصب على تُلْقِي ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول". (سيبويه،1991، 70/1)

وممّا عزّزه بحديث المصطفى عليه الصّلاة والسلام قول الشاعر: (عرّوة بن الورد، د.ت، 101)

لحَافِي لِحَافُ الضّيْفِ والبيتُ بَيْتُهُ

فقد جاء خبر المبتدأ (لحاف) مضافاً إلى (الضّيف) وهذا مُعزّزٌ بقوله عليه الصّلاة والسّلام :(ذكاةُ الجنين ذكاةُ أمّه) (سُنن أبي داود، 1998، 114) فـ(ذكاةُ) الثانية مضاف إلى (أمّه). (الفُرُخان، 1987، 199/1-200)

وممّا عزّزه بكلامِ العرب النّثري قول الشاعر(سيبويه، 1،1991/298) و(الزّجّاجي، 1988، 317):

وكانَ وإيّاها كَحرَّانَ لم يُفِقْ عن الماءِ إذْ لاقاهُ حتّى تَقدّدا

على أنّ الاسم بعد الواو منصوبٌ على أنّه مفعول معه (وإيّاها)، وهذا كما في قول العرب:" استوى الماء والخشبة" فـ(الخشبة) اسم منصوب على أنّه مفعول معه. (الفرُخان، 1987، 1/293-294) وينظر (سيبويه،1،1991/298) و(الأنباري، 1،1998/228) ومثله قول الشاعر(الصلت، د.ت، 276):

سَلامَكَ ربّنا من كلِّ فَجْرٍ بَريئاً ما تُغَنّثُكَ الذّمومُ

فنصب (سلامك) على المصدرية مثلها في ذلك قول سيبويه:(بَراءتَكَ ربّنا من كلِّ سوء)(سيبويه، 1991، 1/325) في نصب (براءتك) (الفرُخان، 1987، 1/301) فكل هذا ينتصب انتصاب حمداً وشكراً. (سيبويه، 1991، 1/325)

وفي هذا بيانٌ على أنّ الفرُخان لم يكن يكتفي بذكر بيت واحدٍ على مسألة نحويّة واحدة، بل كان يعمد في أكثر ذلك إلى تعزيز هذه الأبيات بشواهد أخرى سواء من القرآن أو الحديث أو الكلام العربي: نظمه ونثره.

7- أبيات لتعزيز شواهد أخرى:

فقد أورد أبياتاً شعريّة ليعزّز بها شواهد أخرى من القرآن أو الحديث أو الكلام العربي، وممّا جاء به من الشعر ليعزّز به آية من القرآن قول الشاعر: (ابن معد، 1974، 47)

أمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أمرتَ بهِ

إذ جاء به مُعزّزاً لقوله تعالى :(واختَارَ موسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) الأعراف 155 وفي هذين الشّاهدين، فإنّه لا يقدّر حرفَ جرٍّ محذوف في البيت على أنّ التقدير: (أمرتك بالخير) كما لا يقدّر حرف جرٍّ محذوف في الآية على أنّ التقدير:(فاختار موسى من قومه).(الفرُخان، 1987، 2/54)

ومنه قول الشاعر: (الهذلي، 1998، 198)

وإنَّ حَديثاً منْكِ لو تَعلَمينَهُ جنَى النَّحل في ألْبَانِ عُوذٍ مَطَافلِ

فجاء به مُعزّزاً لقوله تعالى:(واحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفقهوا قولي) طه27-28، فأتى بهما شاهدين على أنّ حرف الجرّ متعلق بالمقدّر في الفعل، ففي بيت الشعر تقديره(مستقرٌّ في ألبان) وفي الآية الكريمة تقديره: (ظاهرةٌ من لساني). (الفَرُخان، 1987، 350/1)

وممّا جاء به من الشّعر ليعزّز به الكلام العربي النثري قول الشاعر(أبو زبيد الطائي، د.ت، 30) و(ابن يعيش، دت، 32/9):

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاتَ أَوَانٍ　　　　فَأَجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

فقد عزّز به قولهم في المثل:(حَنَّت ولات حنّت) (الميداني، 1998، 192/1)

إذ جاء بهما شاهدين على جعل (لات) مكان الظرف من باب الاتساع ؛ لذلك جرّ ما بعدها.(الفَرُخان، 1987، 254/1)

ومثله قول الشاعر: (الفَرُخان، 1987، 230/1)

بُعَيْدَة المُصْبِحِ مِنْ مَمْسَاها

فقد عزّز به قولهم في المثل:(إذا سَمِعْتَ بِسُرَى القينِ فاعلم أنّه مصبحٌ) (الميداني، 1997، 41/1) إذ جاء بهما شاهدين على مجيء (أصبح) تامّة (الفُرُخان، 1987، 229/1-230)

8- تكرار الأبيات الشعرية:

وقد يعمد الفُرُخان إلى أنْ يكررَ بعضَ الأبياتِ الشعريّةِ في كتابه المستوفى ولكنّه قليل جداً.

ومنه قول الشاعر: (سيبويه، 1991، 341/2) و(السّيوطيّ، الهمع، 1998، 198/2) و(ابن عصفور، المقرّب، دت، 188) و(ابن هشام، 1994، 239/2)

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهْ　　　　إلاّ رَسِيمُهُ وإلاّ رَمَلُهْ

فقد كرّر هذا البيت في كتابه في الجزء الأوّل في الصفحة(307) و(311)، وجاء به شاهداً على تكرار (إلاّ). (الفَرُخان، 1987، 307/1 /311)

ب- النثر:

وأعني به ما نقل عن أفواه العرب ولغاتهم ضمن الفترة الزمنيّة الّتي حدّدها النحاة فيمن يحتجُ بلغتهم كما بيّنت ذلك فيما مضى، لذا ذهبوا إلى أن يضعوا شروطاً

في ناقل اللغة بأن يكون عَدْلاً رجلاً كان أم امرأة. حُرّاً كان أم عبداً، فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله، كما أنّه يقبل نقل العدل الواحد دون أن يشترط أن يوافقه في النقل غيره إلاّ أنّ بعضهم قال: لا بُدّ مِنْ نقل اثنين عن اثنين حتّى يتّصل بالمنقول عنه؛ لأنّ النقل بمنزلة الشّهادة. (الحديثي، 1974، 80)

وقد ذهب الزبيدي إلى أنّ الكلام العربيَّ النّثريَّ يَشْمَلُ لغةَ الحديثِ المستعملة في التّخاطب، وهي تلك اللّغة الدّارجة المستعملة في البوادي أو في المدن طوال عصور الفصاحة كما أنّه يشمل لغة الأمثال. (الزبيدي، 115،1997)

وعند النظر إلى مستوى اللغة بين سكّان البادية وسكّان المدينة، نلحظ فروقاً بينهما، يقول ابن جنّي في الخصائص:" وليس أحدٌ من العرب الفصحاء إلاّ يقولُ إنّه يحكي كلامِ أبيه وسلَفِه، يتوارثونه آخرُ عن أولٍ، تابع عن متَّبع، وليس كذلك أهل الحضر ؛ لأنّهم يتظاهرون بينهم بأنّهم قد تركوا وخالفوا كلام مَنْ ينتسب إلى اللغة العربية النصيحة غير أنّ كـــلام أهل الحضر مُضاهٍ لكلام فصحاء العرب في حروفهم، وتأليفهم إلاّ أنّهم أخلّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح". (ابن جنّي،1990، 31/2)

وقد ذهب النّحاة وعلى رأسهم سيبويه إلى الاستشهاد من لغات العرب، فكان أعلاها في رأيه وأفصحها وأقدمها اللغة الحجازية، إذ إنّها اللغة الأولى الجيّدة من لغات العرب فاعتمدوا عليها واحتجّوا بها. (الحديثي، 1974، 82)

وقد نقل السّيوطيّ في الاقتراح أنّ قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ على اللسان عند النطق.(السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 33)

ومن المهم لنا ونحن بصدد الكلام عن كتاب نحويٍّ احتجّ صاحبه بكلام عربي نثري، كان أغلبه ممّا ورد عن العرب في أمثالهم دون أن يتطرّق إلى أنّ ما يشير إليه في معرض حديثه أنّه من لغة العرب سواء أكان من قريش أو من تميم أو قيس..

إذن فقد شكّلت الأمثالُ مصدراً رئيساً من مصادر السّماع عنده، فاحتجّ به في بناء قواعده النّحويّة واللّغويّة، على الرّغم من أنّ الأمثال لا تحتفظ بصيغتها الأصلية

كغيرها من الأنواع الأخرى من الأساليب اللّغويّة كالكتابات المعينية مثلاً. (ولفنسون، دت، 212)

ولعلّ الاعتداد بالأمثال أكثر من غيرها من الأساليب النّثريّة يرجع إلى كونها موجزة قصيرة في بنائها سهلة الحفظ، وسريعة التّداول بين النّاس، وممّا يؤكّد ذلك النّظر للوهلة الأولى فيما كتب عنها من مجلّدات كمجمع الأمثال للميداني (ت 518) وجمهرة الأمثال للعسكري (ت 282هـ) وغيرها.

كما أنّ "النّحاة الأوائل كعيسى بن عمر والخليل ويونس كانوا يعيشون في محيط كانت الأمثال فيه شائعة متداولة، إلاّ أنّها على كثرتها لم تكن عند النّحاة تعادل الشواهد القرآنيّة والشّعريّة". (الزبيدي، 1997، 129)

فقد اعتمد سيبويه على سبعة أمثال في إثبات قاعدة إضمار الفعل المستعمل إظهاره وهي: (اللهمّ ضبعاً وذئباً) و(أمرَ مبكياتك لا أمر مضحكاتك) و(الظباءَ على البقر) و(أو فرقاً خيرٌ من حب) و(ادْفَعِ الشرّ ولو إصبعاً) و(متعرّضاً لعنن لم يعنِه) و(بيعَ المَلطَى لا عهد ولا عقد) (سيبويه، 1991، 1/255-256، 268، 270، 272)

كما أنّ المبّرد استدلّ على أنّ (كاد) للمقاربة بمثلين هما (كاد العروس يكون أميراً) (الميداني، 1998، 2/158) و(كاد النّعام يطير) (الميداني، 1998، 2/162) (المبرد، 1993، 3/74)

وقد احتذى الفُرُخان مذهب سيبويه وغيره من النّحويين في الاعتماد على الأمثال، فكان أحياناً يشير إلى أنّ ما يعتدّ به من الأمثال. فيقول:(لأنّه مثل) (الفُرُخان، 1987، 1/114) "وقولهم في المثل" (الفُرُخان، 1987، 1/171، 160، 2/43) وفي أحيانٍ أخرى يكتفي بقوله: "نحو قول العرب" (الفُرُخان، 1987، 1/180) وفي أحيان أخرى لا يشير إلى شيء من ذاك. (الفُرُخان، 1987، 1/23، 327)

كما أنّه ولأهميّة الأمثال يلجأ أحياناً إلى أن يكرر بعض هذه الأمثال فقد كرّر قولهم: (تسمع بالمعيدي خيرٌ من تراه) (الميداني، 1998، 1/129) (الفُرُخان، 1987، 1/ 109-213) وقولهم (سَرعانَ ذا إهالة) (الميداني، 1998، 336) (الفُرُخان، 1987، 1/14، 155) زيادة على هذا فقد اعتدّ الفُرُخان بكلام بعض العرب، كعبارة سيبويه النّثريّة

(براعتك ربّنا من كلّ سوء) (سيبويه، 1991، 325/1) (الفرّخان، 1987،1/301)، وعبارة يونس (يا فاسق الخبيث). (الفرُخان، 1987، 331/1)

ومن المسائل التي بنى قواعده النّحويّة على الكلام العربيّ النّثريّ ما يلي:

1- حذف الخبر للاستغناء عنه:

ومنه قولهم :(كلُّ رَجُلٍ وضيعته) فقد جاء به شاهداً على حذف الخبر على أنّ التقدير (كلُّ رجلٍ وضيعته متقارنان)، ومثل هذا أيضاً قولهم(أنت وشأنك) والتقدير (أنت وشأنك متقارنان) (الفرُخان، 1987، 1/ 182)، وفي هذا قد رفع ما بعد الواو على العطف والإتباع خلافاً لنصب الاسم بعدها في نحو:(ما صنعت وزيداً) و(لو خليت وعمراً لأرضاك) (الفرُخان، 1987، 181/1) وحذف الخبر هنا وجوباً في مثل (كل رجلٍ وضيعته) إذ يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نصٌّ في المعية. (ابن هشام، 1994، 203/1)

2- حذف الفعل والفاعل :

ومنه قولهم في المثل:(اللهمّ ضبعاً وذئباً)(سيبويه، 1991، 255/1) فحذف الفعل والفاعل ونصب المفعول به (ضبعاً) على أنّ التقدير (وفّق له يا الله ضبعاً وذئباً) (الفرُخان، 1987، 1/ 161) إذ يجوز النصب على المفعول به بفعل محذوف. ينظر (سيبويه، 1991، 255/1-256) و(السمين، 1994، 65/1)

3-حذف حرف النّداء :

ومنه قولهم:(افتد مخنوق) (الميداني، 1998، 78/2) وقولهم(أصبح ليل) (الميداني، 1998، 403/1)، فقد حذف حرف النّداء من المنادى على أنّ التقدير (يا مخنوق) و(يا ليل) وهذا الحذف لا يُعْتَدُّ به في باب النّداء (الفرُخان، 1987، 327/1) إذ إنّ البصريين حملوا هذه الشواهد من باب الشّاذ إلاّ أنّه من المقبول عند الكوفيين أن يجيزوا مثل هذا الحذف للاعتداد بشواهد أخرى غير تلك الشّاهدين كقولهم (ثوبي حجر) والتقدير في ذلك (يا حجر). (ينظر، الحموز، 1997، 187)

4- مجيء (حتّى) حرف عطف :

ومنه قولهم :(استَنّتِ الفِصَالُ حتّى القرعى) (الميداني،1998، 333/1) فقد جاءت (حتّى) حرف عطف، إذ عطفت (القرعى) على (الفصال) والمعطوف بها

11- مجيء اسم الفعل معادلاً للفعل وحده:

ومنه قولهم في المثل:(سَرْعَانَ ذا اهالة) (الميداني، 1998، 336/1) فهذا شاهد على اسم الفعل ممّا عادل الفعل وحده وناسب عديله من الأفعال.(الفُرُخان، 1987، 18/1)

وبهذا، فقد اعتدّ الفُرُخان بالسّماع أصلاً من الأصول النّحويّة، وما تلك الأمثلة إلاّ نماذج قليلة ممّا ورد في كتابه. أحببتُ ذكرها لتوضيح موقفه من السّماع وموارده المختلفة.

الفصل الثالث

القياس

1.3 مفهومه:

عدّ النّحاة القياس الأصل الثّاني من الأصول النّحويّة التي اعتمدوا عليها في بناء قواعدهم النّحويّة وإثباتها، حتّى قيل عنه "هو معظم أدلّة النَّحو والمعول في غالب مسائله عليه". (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 59)

فهو أساس النّحو، ولولاه لَجَمُدَتِ اللّغةُ، واقتصرت على المسموع الّذي لا يلبّي احتياجات الإنسان، كما أنّه "من غير المعقول أن يكون كَلامُنَا كُلّهُ بمفرداته وتراكيبه وارداً عن العرب" (الأفغاني، 1951، 62) لذلك يلجأ الإنسان إلى الصَّوغ القياسيّ إذ إنّ الحاجة مساسَّةٌ إلى استعمال صيغ جديدة لم يعرفها من قبلُ، وإلى استخدام جمل جديدة لم يَسْمَعْ بها من قبلُ، وهذه الصِّيَغُ والجملُ لا تأتي كيفما اتُّفِقَ، بل تأتي مَقِيسةً على ما اختزنه المتكلم في ذاكرته من نُظُمِ البيئة اللّغويّة في صيغها وجملها. (عيد، 1987، 107-108)

لذلك قيل "ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب" (ابن جنّي، 1990، 358/1) فالكلام المسموع الذي نُقِلَ عن العرب في فترة الاحتجاج لا يلبّي كلَّ حاجات الإنسان؛ لأنَّنا لم نسمعْ كُلَّ الصِّيغ التي نستعملها، وإنّما قِسْنَا تلك الصِّيَغ على صيغ نُقِلَتْ عن العرب، يقول السّيوطيّ: "فلو لم يَجُزِ القياسُ، واقتصر على ما ورد في النّقل من الاستعمال لَبَقِيَ كثيرٌ من المعاني لا يمكنُ التَّعبيرُ عنها لعدم النَّقل، وذلك مُنَافٍ لحكمةِ الوضع، فوجب أنْ يوضعَ وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً". (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 60)، ومثال ذلك: "إذا قالَ العربُ: " كَتَبَ زيدٌ ؛ فإنَّه يجوز أن يُسْنَدَ هذا الفعلُ إلى كلِّ اسمٍ يَصِحُّ منه الكتابة نحو "عمرو" و "بشر" و"أزدشير" إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال". (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 60)

فالقياس لغة: "تقدير الشيء بالشيء" (ابن فارس، 1991، 40/5) "واقتاسه وقَيَّسه إذا قدّره على مثاله" (ابن منظور، دت، 60/6)، والقياس: "بمعنى التقدير، وهو مصدر:

قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدّرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقيس رُمْحٍ أيْ قَدْرُ رُمْحٍ. (الأنباري، لمع الأدلة، 1971، 93)

وهو في عرف العلماء، عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل: "هو حَمْلُ فَرْعٍ على أصْلٍ بعلّة، وإجراءُ حُكْمِ الأصلِ على الفرعِ وقيل: هو إلحاقُ الفرعِ بالأصلِ بجامعٍ، وقيل: هو اعتبارُ الشيءِ بالشيءِ بجامعٍ، وهذه الحدودُ كُلُّها متقاربة" (الأنباري، لمع الأدلة، 1971، 93) وَعَرَّفَهُ في جدله ثانية بقوله: " وأمّا القياسُ فهو حَمْلُ غير المنقولِ على المنقولِ إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلِّ مكانٍ، وإنْ لم يكنْ كُلٌّ مَنْقُولاً عنهم، وإنَّما لَمَّا كانَ غيرُ المنقولِ عَنْهُم من ذلكَ في معنى المنقولِ كان محمولاً عليه، وكذلك كلُّ مقِيسٍ في صناعة الإعراب". (الأنباري، جدل الإعراب، 1971، 45، 46)

وعند الرُّمّاني: هو "الجمعُ بين أوّلٍ وثانٍ يقتضيه في صِحَّةِ الأوّلِ صِحَّةُ الثّاني، وفي فساد الثّاني فسادُ الأوّلِ السّابق". (الرّمّاني، 1984، 66)

وبروزُ هذا المصطلحِ بدايةً كان عند الفقهاء، إذ تأثرت الأصولُ النّحويّةُ بأصول الفقه، في فترة النَّشأة، فاستمدّ النُّحاة مصطلحَ القياس من القياس الفقهي، لذلك نرى "تأثر الخليل بن أحمد بأبي حنيفة بن ثابت فقيه العراق (ت 150هـ)؛ لأنّه كان معاصراً له، ومن أساليب الفقهاء عند الخليل بن أحمد التّأويل، والحمل على النَّظير، والاستدلال بالأوّلى". (الخثران، 1993، 97)

وفي كلام الأنباري السّابق قولٌ حَسَنٌ يَشْمَلُ مفهومَ القياسِ الّذي سنعتمده في هذا الفصل، وهو حملُ الفرعِ على الأصل وإجراؤه مجراه، وعليه يحمل أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها مّما قد يطلق عليه اسم المحاكاة والتّقليد لِمَا سُمِعَ عن العرب، وهذا ما ذهبت إليه الحديثي بقولها: "وما القياس إلا محاكاتنا للعرب في طرآئقهم اللُّغويّة، وَحَمْلُ كَلامِنا على كَلامِهِم، ولن تتمَّ لنا هذه المحاكاةُ إلاَّ إذا أخذنا بالقواعد اللّغويّة والنّحويّة والصّرفيّة الّتي وضعها مؤسسو النَّحو بعد استقرائهم الكلام العربيّ الأصيل في فصاحته وعروبته على اختلاف القبائل المتكلّمة به، وتَعدُّدِ مساكنِها وتنوُّعها على الحدِّ الّذي مرَّ بنا في كلامنا على السَّماع". (الحديثي، 1974، 222)

والقياسُ عندها: "حملُ مجهولٍ على معلومٍ، وحملُ غيرِ المنقولِ على ما نُقِلَ، وَحُمِلُ ما لم يُسْمَعْ على ما سُمِعَ في حكم من الأحكام وبعلّةٍ جامعة بينهما". (الحديثي، 1974، 213) ومعنى القياس عندها مطابق لمعنى القياس عند القدماء.

فلا مجال لإنكار القياس بأيِّ شَكْلٍ من الأشكالِ ؛ لأنّ النُّحاةَ لو اعتمدوا على السّماع لَجَمُدَتِ اللّغةُ، واقتصرت على المسموع ؛ ولأنّنا لم نسمع جميع مفردات اللّغة ومشتقاتها وأبنيتها، وقد رد الأنباري على من أَنْكَرَ القياس بقوله: "اعلم أنَّ إنكارَ القياسِ في النَّحو لا يتحقَّقُ ؛ لأنَّ النّحو كُلَّه قياسٌ، ولهذا قيل في حَدِّه: "النَّحوُ علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فَمَنْ أَنْكَرَ القياس فقد أنكر النَّحو، ولا نَعْلَمُ أحداً من العلماء أنكره، لثبوته بالدّلائل القاطعة، والبراهين السّاطعة". (الأنباري، لمع الأدلة، 1971، 95)

2.3 نشأته وبعض آراء النُّحاةِ فيه :

ولم ينشأ القياس بهذا المفهومِ الواضحِ مرَّةً واحدةً، بل نشأ نشأةً لا إرادية في مسائلَ مُحدّدةٍ، ثُمَّ تطوّر مع مرورِ الزمنِ، وقد عبّر عبد الرحمن السَّيِّد عن ذلك بقوله: "ولقد مرَّ القياس بالمراحلِ الّتي مَرَّ بها غيرُه من أصول هذا العلم وفروعه، فلم ينشأ كاملاً ناضجاً دُفْعَةً واحدةً، وإنما نشأ -كما نشأ غيرُه- سَاذَجاً بسيطاً ثُمَّ تَطَوَّرَ مع الزّمنِ، وَمَرَّ بمراحلِ النُّمو، وَعَمِلَتْ فيه التَّجربةُ والملاحظةُ عَمَلَهَا، حتَّى وصل إلى ما نَعْرِفُه له من قواعدَ وأحكامٍ". (السيد، دت، 244)

وهذه النّشأةُ أصبحت تقترنُ عِنْدَ ذكرِ القياسِ بِمَنْ يُنْسَبُ إليهم آراءٌ في النّحو، فَمِنْ تلك العبارات " أوّلُ من مَدَّ القياسَ، وشرح العلل". وهو عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي، (الجمحي، دت، 14/1) ومنها أيضا "كان معنيّاً بالقياس" وهو عيسى بن عمر الثقفي، وغيرها من العبارات التي تنبئ عن ذلك. (حسانين، 1996، 144)

ولقد ذكر سعيد الزبيدي المراحل التي مَرَّ بها القياس، وحددَّها في ثلاث مراحل: الأولى مرحلة النشأة التي ورد فيها لفظ القياس مقترنا بعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت 117هـ)، الّذي كان أول مَنْ بَعَجَ النَّحو ومدَّ القياسَ والعِلَلَ، وكان أشدَّ تجريدا للقياس، (الجمحي، دت، 14/1) و(القطفي، 1986، 105/2) و(الطنطاوي،

دت، 58-61)، والثّانية مرحلة المنهج، إذ أصبح القياس أصلاً من أصول النَّحو العربيّ، وأساساً من أُسُسِ الدّراسةِ النّحويّة التي تُبْنَى عليها القواعدُ، وهي مرحلة الخليل وسيبويه لاعتمادهما على القياس في بناء القواعد النَّحويّة، والثالثة مرحلة التّنظير، ويمثلها الأنباري (ت577هـ) الذي ألّف كتابا في أصول النّحو (لمع الأدلة في أصول النّحو) متأثراً فيه بشكلٍ كبيرٍ بأصولِ الفقهِ، وذكر فيه تعاريف القياسِ وأقسامه وما إلى ذلك. (ينظر، الزبيدي، 1997، 18-19)

وبناء على هذا، يَتَبَيَّنُ لي أنّ القياس بمعناه المنهجي قد نضج عند الخليل الذي بنى أقيسته على الكثرة المطّردة من كلام العرب، وأكثرَ من الأقيسة، واعتمد عليها، واهتمّ بها في مسائله النّحوية، (الحديثي، 1974، 227) إذ "يرجع للخليل الفضل في إظهار معالم القياس، ووضع رسومه ومناهجه، وتجد في كتاب سيبويه أنماطا كثيرة من قياسه مبعثرة في أبواب شتى. (الأفغاني، دت، 670-68)

وأكثر سيبويه تلميذ الخليل من القياس، وكان قياسه في الأغلب على كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وقد صرح بذلك في غير موضع من كتابه وأخذ به، (ينظر، نحلة، 1987، 106) ومن ذلك قوله: "ولو أنَّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيّتها تقوله لم يلتفتْ إليه" (سيبويه، 20/2/1991)، وقوله: "والوجه كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهمٍ، وهذهِ ناقةٌ وفصيلها راتعين، لأنّ هذا أكثرُ من كلامهم، وهو القياس" (سيبويه،1991، 82/2)، وقوله في باب المصادر: "وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فِعَالٍ كما جاء على فُعُولٍ، وذلك نحو: حججتهُ حجاجاً، وبعض العرب يقول: كَتْباً على القياس" (سيبويه، 1991، 7/4). وما تلك إلاّ إشارات وإيماءات قليلة تدلُّ على اهتمام إمام النّحاة بالقياس.

ثم جاء بعدهما عددٌ كبيرٌ من النَّحاةِ الّذين اعتمدوا على القياس، ويمكن إجمال هذهِ الآراء ضمن مدرستي النَّحو: مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة.

فالكوفّيون اهتّموا بالقياس واتَّسعوا في الرِّوايةِ عن العرب، وتساهلوا في شروط المرويّ ومَنْ رَوَى عنهم، ولم يقفوا عند القبائل التي احتجَّ البصريون بلغتها وقاسوا عليها، وإنّما تَعَدَّوا هذه القبائل ولم يتحرّجوا من الأخذ عن سكان الحواضر كما تحرَّج البصريون، (الحديثي، 1974م، 229) ونرى أنّهم اعتمدوا "في القياس على

الكلام العربي: نظمه ونثره، المُطَّردِ والشَّاذِّ والنَّادرِ، والكثيرِ، المجهولِ القائلِ والمعروفه، الفصيح وغير الفصيح، وغير ذلك. وهذا القياس ينبئُ عن منهج لُغَويّ يقوم على احترام كلام العرب بمستوياته المختلفة، لا على احترام ما يمكنُ أنْ يُعَدَّ نموذجا أو مثالا قدوة، والتَّقيُّد به، ورفض ما لا يخضع لسلطان هذه القيود وهم في هذهِ النّزعة يلتقون المنهج الوصفي المعاصر، الّذي يَعتد بالكلام أيّاً كان". (الحموز، 1997، 94)

ويرى شوقي ضيف أن الكوفيين لم يكتفوا بالقياس على ما سمعوه ممَّنْ فَسَدَتْ سَلائِقُهم من أعرابِ المدنِ، وعلى ما شَذَّ على ألسنة بعض أعراب البدوِ، وإنّما تعدّوا ذلك إلى استخدامهم القياسَ بدونِ استناد إلى سماعٍ كقياسهم العطف بـــ (لكن) في الإيجاب على العطف بـــ (بل) في مثل: (قام زيدٌ بل عمرو)، فقد قاسوا ذلك على (لكن) وأجازوا: (قام زيدٌ لكن عمرو) بدون أيِّ سماعٍ عن العربِ يُجيزُ لهم هذا القياس. (ضيف، دت،163-164)

ويرى عبد الرحمن السّيد أنَّ الكوفيين جعلوا القياس يَتَحكَّمُ فيهم، ويُصرِّفُ قواعدهم، ويُتَّخَذُ أساساً للّغةِ ولو لم يسانده سماع أو يؤيِّدُه نقل. (السيد، دت، 250)

والبصريون اعتدّوا بالقياس كأصل من أصول النّحو العربيّ، وبَنَوا عليه قواعدهم النّحويّة، ولكنهم يختلفون عن الكوفيين في التَّشدُّد بحدود البيئة الزَّمانيّة والمكانيّة الّتي ذكرتها في بداية دراستي هذه في فصل السّماع، فقد "جعلوا السّماع الصّحيحَ أساسَ القياسِ عندهم، فإذا وافق القياسُ السَّماعَ الصحيحَ كان ذلك الغاية عندهم الّتي ليس فوقها غاية، وإذا خالف السَّماع الكثير القياس رَجَّحُوا السَّماع على جانب القياس، إذ لا خيرَ في قياس لا يُؤيِّدُه سماع، وإذا استعملت الكلمة أو الكلمات المعيَّنة استعمالا عربيّاً موثوقاً به، ولكنه لا يساوي القياس ولا يوافقه، قُبِلَتْ هذه الكلمة أو الكلمات ولم يُقَسْ عليها وأُجْرِيَ القياس فيما عداها." (السيد، دت، 250)

ويضيف سعيد الأفغاني: "رسم البصريّون خطّتهم في النّحو بعد أن جعلوا نُصْبَ أعينهم الهدفَ الّذي إليه يرجعون، وهو عصمةُ اللّسانِ من الخطأ، وتيسير العربيّة على من يتعلّمُها من الأعاجم، ولذا تحرَّوا ما نقلوه عن العرب، ثم استَقْرَوْا أحواله، فوضعوا قواعِدَهم على الأعمِّ الأغلبِ من هذه الأحوال، فإن تناثر هنا

وهناك نصوصٌ قليلةٌ لا تشملها قواعدهم سَلَكُوا بها –بعد التَّحرّي من صِحَّة نقلها عن العرب المُحتجِّ بكلامهم– إحدى طريقتين: إمّا أن يتأوّلوها حتّى تَنْطَبِقَ عليها القاعدة، وإمّا أنْ يُهْمِلُوا أمْرَها لِقِلّتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها، جاعليها من الصّنف الّذي سَمَّوه مُطَّرِداً في السّماع شاذّاً في القياس... وَهُم الّذين أمْعَنُوا في أحوال الكلام العربي، واستبقَوْا عِلَلَهُ وحكّمُوا فيها المنطقَ والعقلَ حتّى جاءت في القياس والنَّحو الّذي بُنِيَ عليها متماسكة متناسقة في الجملة، ولا بُدَّ في كلِّ تنسيقٍ من تشذيبٍ يُخْرِجُ بعضَ النتوء من الهيكل المُشَذَّب". (الأفغاني، دت، 163، 167)

والخلاصة أنّ المدرستين اعتدّتا بالقياس مع اختلاف في الطريقة والأسلوب، "فالصَّحيح أنّ الفريقين كانا يقيسان، وربّما كان الكوفيّون أكثرَ قياساً إذا راعينا الكـمَّ، فهم يقيسون على القليل والكثير والنَّادر والشّاذِّ، ولم نعلمْ لهم مناهجَ مُحَرَّرةٍ في القياس، أمّا البصريون فهم أقيسُ إذا راعينا (الكيف) والحقُّ مراعاته، فهم لا يقيسون إلاّ على الأعمِّ الأغلب، ولهم في القياس أصولٌ عامّةٌ يراعونها، والزَّمَنُ حكَمَ لِعِلْمِهم بالبقاء إذ كان الأنسب والأضبط، فكان نَحْوُ النَّاس حتّى هذا اليوم بَصْرِيّاً في أغلبه". (الأفغاني، دت، 167)

على أنّ أغلب النّحاة قد أقرّوا بالقياس وإن تفاوتوا في درجات اعتمادهم عليه وشروطهم وما إلى ذلك، إذ لا يُمْكِنُ إنكاره كما ذكرت سابقا، إلاّ أننا نرى القليل منهم يرفضه وخاصّةً القياس العقلي الذي يقوم على تشبيهِ لِظَاهِرةٍ لُغَوِيَّةٍ بظاهرة أخرى لها حكم مُعيّن، ليثبتَ للأُولى حكم الثانية، فابن مضاء القرطبي يرفض هذا القياس (القرطبي، دت، 134) وَبَنَى رَفْضَهُ على أنّ المُشَابهةَ غيرُ تامّةٍ بين الحُكمين – وأنّ العربَ لَمْ تَرِدْ ذلك – وأنّه قياسٌ يقومُ على الظّنِّ، والأسسُ الّتي بَنَى عليها هذا الرفضَ أسسٌ مقبولةٌ بقياسِ الاجتهادِ الفرديِّ ومن زاويتها السّلبيّة، ذلك أنَّ العلاقة الذّهنيّة بين الظّاهرتين لا تَصلُحُ أساساً لبناء القواعد اللّغويّة، فهذه المشابهة قائمةٌ على العقل، واللّغة لا تُدْرَسُ على أساسِ العقلِ، وإنَّما تُدْرَسُ على أساس العُرْفِ. (عيد، 1978، 117)

ويضيف محمد عيد أنّ هناك فرقا بين نظرة المحدثين للصَّوغِ القياسيِّ وبين النّحاة وذلك أنّ " الصّوغ القياسيّ لدى المُحْدَثين عَمَلٌ يقومُ به المتكلمُ لا النُّحاةُ،

والمقيسُ عليه هو النُّظم اللّغويّة العُرفِيَّة الّتي تُخْتَزَنُ في ذهنِ المتكلم وشعورهِ دون مجهودٍ وليست القواعد المحفوظة المقررة، والمقيسُ هو الحَدَثُ الكلاميّ الّذي يَتَحقّق فعلا وليست إخضاع ما ورد من كلماتٍ للقوانين المُجَمَّدَة، ومن هُنَا يعلم أنَّ الموقفين والمنهجين مُتَبَايِنَانِ". (عيد، 1978، 113)

فمحمد عيد يرفض قياس النُّحاة ؛ لأنّه لا يخضعُ للروح العلميّة، ويُعلّل رَفْضَه بقوله: "إنّ رفضَ اتّخاذِ القياس مَنْهَجاً للبحث ليس رَفضاً تَحَكُميّاً بل رَفْضاً يقوم على أُسسٍ علميّة، ذلكَ أنّ اتّخاذَ القاعدةِ أساساً ثُمَّ فرضها على المفردات عَمَلٌ يُجَافِي الرّوح العلميّة الصّحيحة ؛ لأنّه يقوم أساساً على التّحكم، إذ يبدأ من النِّهاية إنْ صَحَّ هذا التَّعبير، والتَّحَكُمُ لا يَتَّفِقُ في طبيعته مع الرُوح العلميّة". (عيد، 1978، 113)

إلاّ أنّ المنطقَ والعقلَ يُحكِّمان علينا بأنْ نَقْبَلَ القياسَ ولو على شكلٍ قليل مجاراة لروح الحياة والعصر، إذ إنَّه من الأسس المهمَّة التي نرتكزُ عليها في مسايرة مُستَجدّات الحياة واللّغة الّتي نَنْطِقُ بها مع ما يعتريها من تَطَوُرٍ دائمٍ لها، وهذا أمرٌ مُجْمَعٌ عليه عند نُحاة العربيّة تقريباً، وإنْ كان بعضهم قد رفضه وبشكل جزئيٍّ كابن مضاء ومحمد عيد وغيرهما.

3.3 أركان القياس:

أمّا أركانه فقد أجمع النّحاة تقريباً على أن للقياس أربعة أركان هي أصل وهو المقيس عليه، وفرعٌ وهو المقيس وحكم وعلة جامعة.(السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 60) و(الأنباري، لمع الأدلة، 1971، 93) و(السيد، دت، 248) و(نحلة، 99/1987)

"وذلك مثل أن تُركّبَ قياساً في الدّلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله، فنقول: "اسمٌ أُسْنِدَ الفعلُ إليه مُقَدَّماً عليه، فَوَجَبَ أنْ يكونَ مرفوعاً، قياساً على الفاعل"، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسمَّ فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرّفع، والأصل في الرَّفع أنْ يكون للأصل الّذي هو الفاعل، وإنّما أُجْرِيَ على الفرع الّذي هو ما لم يُسمّ فاعله، بالعلّةِ الجامعةِ الّتي هي الإسناد، وعلى هذا النَّحْوِ تَرْكِيبُ كلِّ قياسٍ من أقيسة النَّحوِ". (الأنباري، لمع الأدلة، 1971، 93)

فالمقيس عليه هو الكلام المسموع عن العرب، ولكن ليس كلّ الكلام بل الكلام الّذي تَتَوافَرُ فيه شُروطُ الكثرة والصّحّةِ والفصاحة وما إلى ذلك، فلا يُقَاسُ على

جميع ما سُمِعَ عن العرب، إنّما عُدَّ هذا المسموع درجات يُقَاسُ على بعضها ويحفظ البعض الآخر، وهذه الدَّرجات للمسموع المحفوظ أو المقيس عليه تختلفُ باختلاف المدارس النَّحويَّة وباختلاف النُّحاة أنفسهم. (الحديثي، 1974، 233-234)

ومن شروطه ألاّ يكونَ شاذّاً خارجاً عن سنن القياس، فَمَا كان كذلك لا يجوزُ القياسُ عليه كَتَصْحِيحِ "اسْتَحْوَذَ" و"اسْتَصْوَبَ" و"اسْتَنْوَقَ"... وكما لا يُقَاسُ على الشَّاذِّ نُطْقَاً لا يُقاسُ عليه تَرْكَاً كامتناعك من (وَذَرَ، وَدَعَ) مع جوازهما قياسا ؛ لأنَّ العربَ تَحَامَتْهُمَا، وليس من شروطِ المقيسِ عليه الكثرة، فقد يُقَاسُ على القليل لموافقته للقياس، ويُمْنَعُ على الكثير لمخالفته له. (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 61، 62)

والمقيس"هو المحمول على كلام العرب تركيباً أو حكماً" (الزبيدي،25،1997)، وقد أورد السّيوطيّ كلام المازني بخصوص المقيس: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، قال: ألا تَرى أنَّك لم تَسْمَعْ أنت ولا غيرُك اسم كلِّ فاعل ولا مفعول، وإنّما سَمِعْتَ البعضَ فَقِسْتَ عليه غيره، فإذا سمعت: "قام زيدٌ" أجزت "ظَرُفَ بشرٌ" و"كَرُمَ خالدٌ". (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 67)

والحكم "هو ما يُنْتَقَلُ من المقيس عليه إلى المقيس" (السّيد، دت، 248) "وفيه مسألتان: جوازُ القياسِ على حكمٍ ثَبتَ بالقياس إذِ الأصلُ أنْ يُثْبَتَ بالسّماع، وجوازُ القياس على أصلٍ اختلف في حكمه كقوله في (إلا) إنّها نَابَتْ مَنَابَ فعلٍ، فهي تَعْمَلُ عَمَلَه قياساً على (يا)، فإنَّ إعمال (يا) مُخْتَلَفٌ فيه. (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 69)

والعلّة "هي السَّبب الّذي من أجْلِهِ يَسْتَحِقُّ المقيسُ حُكْمَ المقيس عليه" (السيد، دت، 248)، وقد أفردْتُ لها فصلاً خاصّاً في دراستي هذه لِمَا لها من قيمةٍ كبيرةٍ عند الفُرْخان تَسْتَحِقُّ التَّوَسّعَ بها والحديثَ عن فروعها.

4.3 أقسام القياس:

"والقياس على أربعة أقسام: حملُ فرع على أصل كإعلال الجمع وتصحيحه حَمْلاً على المفرد، فَمِنْ ذلك (قِيَمٌ) و(دِيَمٌ) في (قِيمَة ودِيمَة)، وحَمْلُ أصلٍ على فرعٍ كإعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحّته، كـ(قمت قياماً) و(قاومت قواما)، وحملُ نظيرٍ على نظيرٍ كبناء باب (حَذَامِ) على الكسر تشبيها له بـ"دَرَاكِ" و"تَرَاكِ"

وبناء "حاشا" الاسميّة لِشَبَهِهَا في اللّفظ بـ"حاشا" الحرفيّة، وحملُ ضِدٍّ على ضدٍّ، ومن أمثلته النَّصْبُ بـ" لم " حَمْلاً على الجزم بـ(أنْ) فإنَّ الأولى لنفي الماضي والثّانية لِنَفْيِ المستقبل". (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 66)

وقد ذكرت هذهِ الأركانَ والأقسامَ بشكل مُوْجَزٍ من أجلِ التّمهيدِ للقياس عند الفُرُّخان في كتابه "المستوفى في النّحو"، وليس مَعْرِضُ حديثي عن القياس النَّظري بشكل تفصيلي، ولكنَّ الأهمَّ هو مدى اعتداد الفُرُّخانِ بهذا الأصل الّذي لا يمكن إنكارُه وتجاهُله لِمَا له من أهميَّةٍ كُبْرى في إرساء القواعد النَّحويّة الّتي بين أيدينا في العصر الحاضر، وتزخرُ فيها كتب النُّحاة قديما وحديثا.

5.3 القياس عند الفُرُّخان:

والفُرُّخان كغيره من النّحاة اعتدّ بالقياس وأكثر منه في إثبات قواعده النّحوية، وممّا يدلُّ على ذلك تلك الإيماءات والإشارات الكثيرة الّتي تَرِدُ في ثنايا كتابه ومنها قوله: "وعلى هذا فَقِسْ ما سِوَاه" (الفُرُّخان، 1987، 216/1، 245، 288، 273، 304، 308، 347) وقوله: "وعلى هذا القياس". (الفُرُّخان، 1987، 321/1، 177)

وقد يرفض القياس أو لا يقبل تطبيق عملية القياس في بعض المسائل، فَيُعَبِّرُ عنه بعبارات دَالَّة على ذلك كقوله:"وإن كان ليس بالأقيس"، (الفُرُّخان،1987، 189/1) أو قوله: "وليس هذا شيئاً يقاس عليه" (الفُرُّخان، 1987، 303/1، 341) كما أنَّه قد يَدُلُّ على القياس دون أن يُصَرِّحَ بما يشير إلى ذلك. (الفُرُّخان، 1987، 170/1) وغيرها الكثير.

وهذا القياس ينقسم بشكل عامّ إلى نوعين بطبيعة الحال: قياس على المسموع من كلام العرب وقياس نَحويّ.

1.5.3 القياس على المسموع من الكلام العربي:

ومن المسائل التي بَنَى فيها قواعده النَّحويَّة على القياس على المسموع من الكلام العربي ما يلي:

1. **حذف حرف الجرّ ونصب المجرور مفعولاً:**

قاس الفَرُخان هذه المسألة على قول الشّاعر: (ابن طفيل، 1913/144) (سيبويه، 1991، 1/163، 214)

فَلأَبْغِيَنّكُمْ قَنَا وعَوارِضاً　　　وَلأُقْبِلَنَّ الخَيلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

فقد حذف حرف الجر (الباء) ونصب المجرور (قناً) على أنه مفعول، والتَّقدير: "فَلأَبْغِيَنَّكُمْ بقناً وعوارضٍ" كما في قولنا: " ابغني ثوبا" والأصل (ابغ لي ثوباً) ومثله في البيت (لأقبلنّ) ؛ لأنّ (أقبل) في الأصل فعل لازم، فالأصل أن يَتَعَدَّى بحرف من حروف الجر مثل: (أقبل بها) إلاّ أنّ الشَّاعر قد توسَّع توسُعا ثانيا فقال: (لابة ضرغد) ولم يأتِ بحرف الجرّ، إذ يقول: "... فمحمول عندنا على نَحْوِ قولك: (ابغني ثوبا) والأصل (ابغ لي ثوبا) وحذف الجار وصار المجرور بحذفه مفعولا لا ظرفا" (الفَرُخان، 1987، 1/276) فقاس الفَرُّخان حذف حرف الجرّ ونصب المجرور مفعولاً على الاستعمال اللّغويّ الوارد في الشّاهد الشعري المسموع عن العرب، فإذا حذف حرف الجر نصب ما بعده (السمين، 1994، 1/115) على تقدير بقناً وعوارضٍ، ولكنه حذف الحرف واتَّصل الاسم بالفعل، وقد شبّه ذلك بدخلت البيت، وقَلَبَ زيد الظَّهرَ والبطنَ. (سيبويه، 1991، 1/163،214)

2. **مجيء الحال معرفة:**

قاس الفَرُخان هذه المسألة على قول لبيد: (لبيد، دت، 108) (سيبويه،1991، 1/372) (الأنباري، 1998، 2/308) (ابن يعيش، دت، 2/62)

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْهَا　　　ولَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدّخَالِ

فـ (العراك) حال جاءت مُعَرَّفة بالألف واللام، وأما قولهم: (جاءوني الجمّاءَ الغفير)/ فـ (الجمّاء) هنا حال معرفة بالألف واللام لحالة المجيء، فقد قال الفَرُخان إنّ (العراكَ) في البيت: " على تقدير تعترك العراك المتصوّر كان فيها " (الفَرُخان، 1987، 1/288، 289) والأنباري يعد (العراك) حالاً مع شذوذها، وإنما هي مَصْدَرٌ دلَّت على فعل في موضع الحال والتَّقدير: (أَرْسَلَها تَعْتَرِكُ العِرَاكَ)، على معنى تعترك العِرَاكَ، ثم حُذِفَتْ جُمْلَةُ (تَعْتَرِكُ) التي في مَوْضِعِ الحالِ وأقامُوا المصدر دَلِيلاً عليها. (الأنباري، 1998، 2/312)

3. وقوع الأسماء غير المشتقة موقع الحال:

قاس الفُرُخان هذه المسألة على قول العرب في المثل (فاها لفيك) (الميداني، 1998، 71/1) إذ يجوز أن تنصب (فاها) مفعولا واقعا موقع الحال كقول الشاعر: (سيبويه، 1991، 316/1) (النحاس، 1986، 100) (ابن يعيش، دت، 122/1)

فَقُلْتُ له: فاها لفيك فإنَّها قَلُوصُ امرئ قاريك ما أنت حَاذِرُهْ

والتقدير: "كلمتهُ مُحَوِّلا فاهاً إلى فيّ" فنصب (فاهاً) مفعولا واقعا موقع الحال، التقدير: (مُدْنيةً فاهاً لفيك) ومنه (بِعْتُ المتاعَ يداً بيد) على أن التقدير: (بعته لامسا يدا بيد) كما يجوز في (فاهاً) أن تكون مفعولا واقعا موقع المصدر الواقع موقع الحال، على أن التقدير في البيت: (كلمته مشافهة) ومثله قولهم: (تُرْباً لك وجندلاً) قياسا على نصب (سقيا لك ورعيا) إذ يقول: " فكأنَّك إذا قُلْتَ (بعته يداً بيدٍ) قلت بعته بيعا حاضرا، وإذا قلت كلمته (فاهاً إلى في) قلت: (كلّمته مشافهةً)، وإذا قلت في الدعاء على الرجل (فاها لفيك) قلت: (مقاربة من الشرّ)". (الفُرُخان، 1987، 1/ 290) فقاس الفُرُخان وقوع المفعول والمصدر موقع الحال وهما غير مشتقين على الاستعمالات اللّغويّة المسموعة عن العرب والواردة في النّص السّابق.

والحال من حقِّها أنْ تكون نكرة وذو الحال معرفة، وأمّا أرسلها العراك – الواردة في المسألة الثّانية– ومررت به وحده وجاؤوا قضّهم بقضيضهم، وفعلت جهدك وطاقتك، فمصادر قد تكلم بها على نيّةِ وضعها في موضع ما لا تعريف فيه كما وضع (فاهِ) إلى فيَّ موضع شفاهاً، وعنى معتركةً ومنفرداً وقاطبةً وجاهداً ومن الأسماء المحذوِّ بها حذوَ هذهِ المصادر: قولهم: (مررت بهم الجمّاء الغفيرَ). (الزّمخشري، دت، 63)

4. النّصب على المصدر:

قاس الفُرُخان هذه المسألة على قول الشّاعر: (سيبويه، 1991، 364/1)

فيها ازْدِهَافٌ أيَّما ازدِهافِ

فقد نُصِب (أيّ) نَصْب المصدر، ومثله قول الشاعر: (الأحوص، 1998، 153) (سيبويه، 1991، 380/1) (الزّمخشري، دت، 33)

أصبحتُ أَمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنّني قَسَمَاً إليكَ مع الصُّدودِ لأَمْيَلُ

فـــ (قَسَماً) منصوبٌ على المصدر، ومنه قوله تعالى: (الّذي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) السّجدة (7)، فقد نصب (كلَّ) نصب المصدر، ومنه قول الشاعر: (سيبويه، 1991، 1/ 357) (النحاس، 1986، 105)

إذا رأتني سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا　　　دَأْبَ بِكارٍ شايحت بِكَارُهَا

بنصب (دأبَ) نصب المصدر، وممّا جاء به الفُرُخان أمثلة على هذه المسألة نصب (الحقّ) في نحو: (هذا سعيدٌ الحقّ) ونصب (حقاً) في: (أنت كريمٌ حقاً)، ونصب (جود) في نحو: (لهُ جودٌ جودَ البحر)، اذ يقول: " لأنّ (جود) الأوّل قد أغنى غِنَاءَ الفعلِ، فانتصبَ عنه الثّاني". (الفُرُخان، 1987، 303/1)

5. تكرار (إلاّ) في الاستثناء:

ذهب الفُرُخان إلى أنّ (إلاّ) في الاستثناء إن كُرِّرت بنفس اللفظ لا يجوز اعتبارها صفة، كما في قول الشاعر: (سيبويه، 1991، 341/2) (ابن هشام، 1994، 2/ 239) (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 198/2) (ابن عصفور، المقرّب، دت، 188)

مالَكَ من شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهْ　　　إلاّ رسيمهُ وإلاّ رَمَلُهْ

فقد كَرَّر (إلاّ) فلا يجوز اعتبار ما بعدها صفة لها، أمّا إن اختلف اللفظان نحو: (ما جاءني غير زيد إلا عمرو) فـــ (إلاّ عمرو) صفة ل (غير) قياسا على قول الشّاعر: (سيبويه، 1991، 340/2) (النحاس، 1986، 149)

يا كَعْبُ صَبْرَاً على ما كان من حَدَثٍ　　　يا كعبُ لم يَبْقَ منا غير أجلادِ

إلاّ بقــيّات أنفــاسٍ نُحَشْــرِجُــها　　　كراحــلٍ رائحٍ أو باكرٍ غادي

فرفع (بقيّات) على أنّها صفة من (غير) التي سبقتها في البيت الأول، وعدّ النحاس (بقيات) بدل من غير مرفوع. (النحاس، 1986، 149)

ومنه أيضا قول الفرزدق: (سيبويه، 1991، 340/2) و(أبو حيّان الأندلسي الأندلسي، 1986، 596)

ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ　　　دارُ الخليفةِ إلاّ دارُ مَرْوانِ

فرفع (دار) الثانية على أنها صفة (لغير) كما رفع (دار) الثالثة على أنّها صفة بعد صفة، وكل هذا على اختلاف اللفظين (غير) مع (إلا) بخلاف قولنا: (ما جاءني إلا زيد إلا عمرو)، يقول: "لأنّ زيداً جاءَ في الأوّل ولم يجئ في الثّاني، ولا على أن يكون صفة له ؛ لأنّ (إلاّ) قد تكررت واللفظ واحد". (الفُرُخان، 1987، 311/1

-312) فقد قاس الفَرُّخان عدم اعتبار إلاّ صفة إنْ كُرِّرَت بنفس اللّفظ وجواز اعتبارها صفة إنْ تغيّر اللّفظ على الاستعمالات المسموعة عن العرب في الشواهد السّابقة، وتنظر المسألة في (باب تثنية المستثنى)(سيبويه، 1991، 2/338-341) وفي باب(تكرار إلاّ). (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 2/197-199)

6. مجيء اسم الفاعل للحال والاستقبال:

ذهب الفَرُّخان إلى أنَّ اسم الفاعل إنْ كان ماضياً من المتعدّي وأضيف إلى المُوقعِ به الفعل تَعَرَّف بالإضافة نحو: (مررتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِ بكرٍ) ومثله قوله تعالى: (مالكِ يومِ الدّين) الفاتحة (4)، أمّا إنْ كان من غير الماضي فإنَّه إذا أُضيف للمفعول لم يتعرَّف بالإضافة، ويكون المضاف إليه في موضع النَّصب، ولهذا ما يعطف عليه يكون منصوبا قياساً على قول الشاعر:(سيبويه، 1991، 171/1) (النحاس، 1986، 83) (ابن هشام، 1987، 2/377) (ابن يعيش، دت، 11/6) و(المالقي، 1985، 105)

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أتَانا   مُعلِّقَ وفْضَةٍ وَزِنَادَ راعِ

فحذف التّنوين في (مُعلّقَ) وأضاف، ولهذا لمّا عطف (زناد) عليه نصبه، على أنّ المعنى: (مُعلّقاً وزناداً)، فالمضاف إليه (زناد) في موضع النَّصب مفعولا لاسم الفاعل، يقول: "وغير الماضي إذا أضيف إلى المفعول لم يتعرف بالإضافة، ويكون في حكم الانفصال، والمضاف إليه في موضع النَّصب، فلهذا ما قد يعطف عليه يكون منصوبا" (الفَرُّخان، 1987، 140/1) فحذف التنوين من (مُعلّق) وأضاف (ويجوز النَّصب على معنى التنوين، فتقول: وزناداً راعي) على معنى ومعلّقاً زناداً. (النحاس، 1986، 83)

٦٢٢٣٦٤

7. مجيء (لعل) دالة على جواز شيء محض دون الرّجاء:

قاس الفَرُّخان هذه المسألة على قول الهذلي: (الهذلي، دت، 212)

- لَعَلَّكَ إمّا أمُّ عَمْرٍو تبدّلتْ   سِوَاكَ خَلِيلاً شاتمي تستخيرها

ومثله قول ابن أبي ربيعة: (الفَرُّخان، 1987، 116/1)

ودنا فقال لعلّها معذورة   في بعض رقبتها فقلت لعلَّها

فـ (لعل) في البيتين جاءت دالة على جواز شيء محض دون الرجاء، خلافا لـ (عسى) الموضوعة على التَّرجّي والإشفاق، يقول: " والفرق بينهما أنّ (عسى)

موضوع على التَّرجِّي والإشفاق و (لعلّ) قد يخلو من ذلك بحيث لا يدل إلا على محض التجويز". (الفرُخان، 1987، 116/1)

8. مجيء (ما) نكرة:

قاس الفرُخان هذه المسألة على قول الشّاعر: (ابن أبي الصلت، 1980، 63) (سيبويه، 1991، 315/2،109) (ابن جنّي، 2002، 251) (ابن يعيش، دت، 30/8) و(ابن هشام، 1999، 115)

رُبَّمَا تَجْزَعُ النُّفوسُ من الأمرِ   له فَرْجَةٌ كَحلِّ العِقَالِ

فـ (ما) المتّصلة بـ (رُبَّ) نكرة موصوفة، وهي التّي تدخل على اللفظ، فيُسوِّغ له الدّخول، فهذا حجّة بأنّ (ما) نكرة، ولولا ذلك لم تقع (ربّ) عليها، على أن التَّقدير فيه، (ربّ شيء تكرهه النّفوس) و (شيء) نكرة، ويقول في استعمالات (ما): "أن تكون بمعنى شيء، وهذه تنقسم قسمين، فإنها إما أن تكون بحيث تلزمها الصّفة، فتكون منكورة موصوفة... وإمّا أن تكون بحيث لا تحتاج إلى صفة أصلاً كما يقال: (دققته دقّاً نعمّا) كأنه نعم شيئاً. (الفرُخان، 1987، 118/1-119) فقاس مجيء ما نكرة على الاستعمال اللّغوي الوارد في الشاهد الشّعري السّابق فـ(رُبّ) لا يكون ما بعدها إلاّ نكرة، فدخول (رُبّ) على (ما) دليل على قابليتها للتّنكير، والجملة بعدها صفة لها. (سيبويه وحاشيته، 1991، 108/2-109)

9. مجيء فاعل (نعم) مضافاً إلى نكرة موصوفة:

قاس الفرُخان **هذه المسألة** على قول الشّاعر: (ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، دت، 600/1) (ابن جنّي، 2002، 477) (ابن عصفور، المقرّب، دت، 70) (ابن يعيش، دت، 7/131)

فَنِعْمَ صاحِبُ قَوْمٍ لا سِلاحَ لَهُمْ   وصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمانُ بنُ عَفَّانا

- فـ(صاحب) الأولى فاعل لـ(نعم) وهو مضاف إلى (قوم) التي جاءت نكرة موصوفة بـ (لا سلاح لهم). إلاّ أنَّه قد يأتي فاعل (نِعْمَ) مضافاً إلى المعرّف بالألف واللام. فيكتسب العموم وذلك نحو قوله عز من قائل: (ولَنِعْمَ دَارُ المُتَّقِينَ) النحل (30)، فأضاف (دار) وهي فاعل نعم إلى المتقين المعرف بالألف واللام، فاكتسب معنى العموم من المضاف إليه. (الفرُخان، 1987، 112/1) فلم يجئ فاعل نعم وبئس

مضافا لنكرة إلاّ في الشّعرِ؛ لأنّ النكرة لا يفهم منها الجنس إلا في بعض المواضع والبيت شاهد على ذلك. (ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، دت، 1/600-601)

ويقال إنّ (نعم وبئس) لا يرفعان النّكرة، فكيف جاز رفع (صاحب) وهو مضاف إلى النكرة، والمضاف إلى النكرة نكرة بمنزلتها ؟ والجواب عن ذلك أنّه لمّا أضافه إلى (القوم الذّين لا سلاح لهم)، صار فيه ضربٌ من التعريف لتخصيصه وصفته، وأنت إذا وصفت النكرة قرّبتها من المعرفة بالصفة، فجرت مجرى المعرفة، وجاز وقوع النكرة ها هنا لِمَا فيها من الشّياع ؛ لأنّ النكرة لا تخصُّ واحداً بعينه، فأشبهت ما فيه الألف واللام، فعلى هذا تجري هذه المسألة، (ابن جنّي، 2002، 477) وقد عدّه ابن عصفور قليلاً جدّاً، (ابن عصفور، دت، 70)، فأجاز الفُرُخان ذلك قياساً على الاستعمال اللّغويّ الوارد في الشّاهد الشّعري.

10. مجيء الواو للحال:

ذهب الفُرُخان إلى أنّ واو العطف إذا كانت لعطف الجملة لا لعطف المفرد على المفرد في نحو (قام زيدٌ وعمروٌ منطلقٌ). فهذه الواو قد تكون حالية والجملة التي تليها حال للفعل قبلها قياسا على قول الرّقّاد: (الفُرُخان، 1987، 1/179)

ألاَ طرقت أسماءُ والّليلُ دَامِسٌ

على اعتبار أنّ الواو للحال وجملة (الليل دامسٌ) حال للفعل (طرقت) إلاّ أنّه يجوز حذف هذه الواو إن عاد من الجملة بعدها ضميرٌ إلى صاحب الحال قبلها قياسا على قول الشّاعر: (المسيب بن علس، 1994، 102) (ابن يعيش، دت، 2/65) و(أبو حيّان الأندلسي، 1986، 683) و(المالقي، 1985، 481)

نَصَفَ النّهَارُ الماءُ غَامِرُهُ   ورَفِيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي

فحذف واو الحال وجملة (الماء غامره) حال لصاحب الحال (النهار) (الفُرُخان، 1987، 1/179). فقاس الفُرُخان جواز اعتبار الواو للحال في عبارة (وقام زيدٌ وعمروٌ منطلقٌ) على الاستعمال اللّغوي في قول الرّقّاد، وقاس أيضاً جواز حذف الواو إنْ عاد من الجملة ضميرٌ إلى صاحب الحال قبلها على الاستعمال اللّغوي الوارد في الشّاهد الشّعري.

11. تغني النَّكرة غناء المعرفة فينصب عنها الحال:

قاس الفُرُّخان هذهِ المسألة على قول الشاعر: (ابن عقيل، دت، 739) و(ابن هشام، 1994، 275/2)

لا يُرْكَنَنْ أحَدٌ إلى الإحْجَامِ   يومَ الوَغَى مُتَخوّفا لِحِمَامِ

فإنّ كلمة (أحد) وإن كانت نكرة، فإنّها أغنت غناء المعرفة، فانتصب عنها الحال (مُتَخَوِّفاً)، كما أنّه قد تتنزّل المعرفة منزلة النّكرة كقولنا: (هو الرجل يفعل كذا) فالرجل وإن كان معرفا بالألف واللام إلاّ أنّه في موضع النّكرة من حيث إنَّه لا يراد به واحدٌ بعينه، بذلك جاز أن يوصف بالنّكرة، وأما قولنا: (هو الرجل مثلك)، فإن فيه وجهين: أحدهما على تقدير حذف الألف واللام من الموصوف (الرجل)، والآخر على تقدير الألف واللام في الصِّفة، يقول: "وهو الرجل مثلك وقد وصف فيه المعرفة بالنّكرة، إذ قد ذكرتم أن إضافة مثل هذهِ ليست بمفيدة التَّعريف". (الفُرُّخان، 1987، 11/2-12)

12. مجي الفعل (تقول) مُتَعدّياً لمفعولين:

ذهب الفُرُّخان إلى أنّ الأفعال الذِّهنيَّة مثل الاعتقادات والظّنون والتَّخاييل تنصب مفعولين، نحو قولنا: (علمت زيداً قائماً) و(رأيت بكراً مُنْطَلِقاً) و (ظَنَنْتُ عبد الله راكباً) و(حَسِبْتُ الشمسَ طالعةً) و(خِلْتُ السَّرابَ ماءً) و(زَعَمْتُ أخاك عاقلاً)، وكذلك ما يصرف منها من الأفعال، ويلحق بهذا النَّوع (أري) من المضارع خاصّة، ومُرَتّباً للمفعول وهو معادل لأظنّ وليس بمعنى (أرى من رأيت)، ومنها كذلك الفعل (تقول) قياساً على قول الشاعر: (ابن أبي ربيعة، دت، 227) (الزّمخشري، دت، 260) (ابن يعيش، دت، 78/7)

أمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ   فمتَى تَقولُ الدّارَ تجمعُنَا

-فقد أجرى الفعل (تقول) مجرى (ترى وتظنّ)، فنصب مفعولين هما (الدار) و(يجمعنا) على أنّ التقدير (متى تظنّ الدّار) (الفُرُّخان، 1987، 264/1) وتأتي (تقول) بمعنى (ظَنّ) في لغة بني سُلَيْم من غير شروط، وأمل غير بني سليم فلا يجرونه مجرى الظَّن إلا بأربعة شروط منها أن يَتَقَدَّمَهُ أداةُ استفهام وهذا ينطبق على

الشاهد (ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، دت، 462/1). فقاس الفُرُّخان جواز مجيء الفعل (تقول) متعديّاً لمفعولين على الاستعمال اللّغوي الوارد في الشّاهد الشّعري.

13. مجيء المفعول له معرفة:

ذهب الفُرُّخان إلى أنّ المفعول له فضلةٌ زائدةٌ على الجملة، يكون مصدرا دالا على الحدث، فإنْ صُرِّحَ به سُمّي مفعولا له، والعامل فيه الفعل، ففاعله فاعل الفعل للعلّة الجامعة بينهما إذ لا يكون إلا حَدَثاً صادراً عن الفعل سَبَباً في ظهور الفعل عنه، فيكون مُغَايِراً للفعل؛ لأنَّ الشيء لا يكون سَبَباً لنفسه، والأصل في المفعول له أنْ يكونَ نكرةً، إلاّ أنّه يأتي معرفةً قياساً على قول حاتم: (الطائي، 1981، 81) (ابن يعيش، دت، 54/2) (ابن هشام، 1994، 67/2)

وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَهُ وأصفحُ عن شَتْمِ اللّئيمِ تكَرُّماً

فـ (ادّخاره) مفعولٌ له جاء معرفة وإن كان الغالب فيه التّنكير، وذلك لكونه حدثا في نفس الفاعل، ومنه قول الشّاعر: (العجّاج، 1997، 192) و(سيبويه، 1991، 1/ 369) و(ابن يعيش، دت، 54/2)

يركب كلَّ عاقرٍ جمهور مخافةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ
والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ

فـ (الهول) مفعول له وإن كان معرفة؛ لأنّه سبب باعث ليس غاية المقصد. (الفُرُّخان، 1987، 290/1–291) ففي الشّاهد الأول كأنّه قال: فعلت هذا لادخاره فلما حذف حرف الجر عمل الفعل فنصبه (النّحاس، 1986، 106).

لذا، فقد قاس جواز مجيء المفعول له معرفة على الاستعمالين اللّغويين الواردين في الشّاهدين الشّعريين.

14. نصب المضاف المثنى على المصدر:

ذهب الفُرُّخان إلى أن المثنى من المصادر مثل: حنانيك ولَبّيّكَ، وسَعْدَيْكَ وحَوَاليْكَ، تنصب نصب المصدر قياسا على قول الشّاعر: (العجاج، 1997، 99) (النّحاس، 1986، 104)

ضَرْباً هذاذيك وَطَعْناً وخضاً

على أنّ التقدير: (هَذَا بَعْدَ هَذٍّ) فنصب على المصدر ومثله قول الشّاعر: (النحاس، 1986، 103) و(ابن هشام، 1994، 105/3) و(الزّجّاجي، 1988، 306)

إذا شُقّ بُرْدٌ شُقّ بالبُردِ مِثْلُهُ دواليكَ حتّى ليسَ للبُردِ لابسُ

فقد نصب (دواليك) على المصدر خلافاً لسيبويه الذي عدَّها حالاً ينظر (سيبويه، 1991، 350/1)، يقول: "وأمّا المثنّى من هذه المصادر فكما في الاستعطاف حنانيك كأنّه حنانا بعد حنان، أي كُلَّما مَرَّ حنان جاء بعدَ حنانٍ، فثنّوه ك(حواليك) وعلى هذا لبَّيك، وسعديك، يقال: ألبَّ على كذا إذا أقام عليه لا يتحول عنه، وسعديك أيضا على تقدير (إسعاداً بعد إسعادٍ) حذفت الزوائد منهما معا، وانتصب علىالمصدر" (الفُرُخان، 1987، 302/1) (ينظر، الزّمخشري، دت، 33) و(ابن عصفور، المقرّب، دت، 165). فنتصب (حنانيك ولبيّك وسعديك وحواليك وهذاذيك ودواليك) نصب المصدر. فقاس الفُرُخان، نصب المضاف المثنى على المصدر استناداً إلى الاستعمالين اللّغويين الواردين في الشّاهدين الشّعريين.

15. جواز حذف مفعول اسم الفعل:

قاس الفُرُخان هذه المسألة على قول لبيد: (لبيد، دت، 142) (ابن يعيش، دت،4/ 45)

يَتَمَارَى في الذي قُلْتُ لَهُ وَلَقَد يَسْمَعُ قَوْلَ حَيّهَلْ

فقد حذف مفعول اسم الفعل(حَيَّهَل) الذي بمعنى (إئتِ) والأصل (حَيَّهَل الثّريد) للاستغناء عنه، ومثله (حضرك زيداً) و(دونك عَمْراً) و(عليكَ العملَ) وما أشبهها. (الفُرُخان، 1987، 153/1)

وحَيَّهَلْ اسم فعل مُركّب مَزْجاً من حَيَّ بمعنى: أَقْبِلَ، وهَلاَّ بمعنى قِرَّ وتقدّم، فلمّا رُكِّبَ حذف ألفها، وكَثُرَ استعمالها لاستحثاث العامل تغليباً لِ(هَلاَّ)، وتستعمل بمعنى قدّم نحو: حَيَّهل الثّريد، وبمعنى عَجّل متعدٍّ بالباء، نحو: حَيَّهل بكذا، وبــ(إلى) نحو: حَيَّهل إلى كذا، وبمعنى: أقبل، فيتعدَّى بــ(على) نحو: حَيَّهل على كذا، (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 86/3). فقد قاس الفُرُخان جواز حذف مفعول اسم الفعل حَيَّهل للاستغناء عنه اعتماداً على الاستعمال اللّغوي الوارد في الشّاهد الشّعري.

16. حذف حرف الجَرّ وإبقاء عمله:

قاس الفُرُّخان هذهِ المسألة على قول الشاعر: (سيبويه، 1991، 210/4) و(ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي، دت، 561/2) و(الكفوي، 1993، 293)

وقَاتِمِ الأعماقِ

فقد حذف حرف الجّر (ربّ) وأعمل الواو عملها، فجّر (قاتم) والتقدير (وربّ قاتمٍ) ومثله قول الشّاعر: (امرؤ القيس، دت، 11) و(ابن هشام، 1994، 66/3) و(ابن هشام، 1999، 245)

فَمِثْلِكِ حُبْلَى

فحذف (ربّ) وأعمل الفاء على أنّ التّقدير: (وربّ مثلك حبلى) ومنه (الله لأفعلن) على أنّ التقدير: (بالله لأفعلنّ) وكلّ هذا بحذف حرف الجّر وبقاء عمله. (الفُرُّخان، 1987، 363/1-364). إذ قد تحذف (رُبَّ) ويبقى عملها، قال ابن مالك: يُجَرُّ بـــ(ربّ) محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر. (المرادي، 1976، 428)

وفي هذهِ المسائل التي عرضتها دليل واضحٌ على اعتداد الفُرُّخان بالقياس على المسموع من الكلام العربي: نظمه ونثره، وإن لم أرنُ إلى حصر هـــذه المسائل ؛ لأنّ ذلك سيخرجني من قضيّة البحث وهي مدى اعتداده بالقياس، ولكي لا أطيل، إلاّ أنني حاولت التّنوع في الأبواب النَّحويّة وتجنّبا للتّكرار في بعض هذه المسائل لتكون منارة علم، ولأنتقل إلى القسم الثاني من القياس ألاَ وهو القياس النَّحويّ.

2.5.3 القياس النّحويّ:

لقد ذكرت سابقاً أن للقياس أربعة أركان هي: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم وعلّة، وقد بنى الفُرُّخان قواعده النّحويّة على القياس سواء أكان من باب حمل الفرع على الأصل، أم حمل الأصل على الفرع، أم النّظير على النّظير، أم الضّدّ على الضّدّ، ومن المسائل التي بنى قواعده النّحويّة على القياس النّحويّ ما يلي:

1.عمل (لا) النّافية للجنس:

قاس الفُرُخان عمل (لا) النّافية للجنس على عمل (إنّ) إذ إنّ كليهما تدخلان على الجملة الاسميَّة، فتنصب الأوّل ويُسمّى اسمها، وتبقي الثاني على محلّه مرفوعاً، ووجه الشَّبه بينهما أنَّ كلتيهما حرفان، يقول الفُرُخان: "وإنما أعملت عمل إنَّ وأخواتها، إذ هي حرف كما أنّ (أنّ) حرف". (الفُرُخان، 1987، 256/1)

ومن ذلك: لا رجل في الدار. فـ (رجل) اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، و(في الدار) خبرها في محل رفع، وفي هذا القياس حمل الشيء على ضِـدِّه، ذلك لأنَّ (لا) للنفي و (إنّ) للإثبات. (ينظر، الأنباري، 1998، 176/1)

2. نداء الأعداد:

قاس الفُرُخان نداء الأعداد المركّبة (خمسة عشر) على نداء الأسماء التي لا تظهر عليها الحركة، إذ إنه يقال: (يا خمسةَ عشرَ) كما تقول:(يا مَنْ أحسن) و(يا قاضي)، إذ يمتنع الضمّ في مثل هذه المواضع يقول: "فإن قيل: فكيف ينادون خمسة عشر "قلنا: يا خمسة عشر، كما تقول: يا مَنْ أحسن". (الفُرُخان، 1987، 337/1).

كما قاس نداء (خمسة وخمسين) وغيرها في نحو قولنا: (يا خمسة وخمسين) على نحو: (يا خيراً من زيد)، كما يجوز أن يقال: (يا ثلاثة والثلاثين والثلاثون) على التّفصيل، إنْ لم يقصد به العلَمِيَّة، أمّا إنْ سُمّي به فلا يُقال إلاّ: (يا خمسة عشر) و(يا ثلاثة وثلاثين) ؛ لأنّ العلم لا يفرق بين جزأيه. (الفُرُخان، 1987، 337/1).

إذ يجوز نداء الأعداد المركّبة من مثل (خمسة عشر) والمعطوفة من مثل (يا سبعة وعشرين) إنْ سُمِّيَ بهما، وتكون الأعداد المركبّة كلّها داخلة في قسم المنادى المضاف، فمصدر كل واحد منها واجب النصب عند الكوفيين في النّداء، ويظلُّ العجز مبيناً على الفتح بمنزلة النون، أمّا عند غيرهم فالأعداد المركبّة كلّها مبنية علىَ فتح الجزأين ما عدا العلمين (اثني عشر واثنتي عشرة) والمنادى هو العدد المركب بجزأيه معاً إلاّ هذين. أمّا المعطوفة فتبقى الواو عاطفة. (عباس حسن وحاشيته، دت، 17، 33)

5- وقوع (منذ ومذ) في موقع (حتّى):

قـــاس الفَرُّخان مجيء (منذ، مذ) بأحوالها المختلفة على (حتّى)، فـ(منذ، مذ) تأتيان تارة من الحروف الجارّة، نحو: (ما رأيته مُذْ يومِ السبت) على أنّ (مذ) حرف جرٍّ، و(يوم) مجرور به، وتارة أخرى، من الحروف التي تبتدأ بعدها الأسماء نحو: (أنـــت منـــتظرٌ مـــنذُ يومُ الجمعةِ) و(ما رأيته مُذِ الغزوُ) والتّقدير: (منذ يومٌ للجمعة موجودٌ أو حاصلٌ) و(مذ الغزوُ واقعٌ)، وإنّما حذف الخبران استخفافاً، وتارة ثالثة من الحروف التي يقع بعدها الأفعال كقول الشاعر: (التّبريزي، دت، 82)

فَلا تَطْلُبَنْها يا ابنَ كُـــوزٍ فإنّـــهُ   غَذَا الناسُ مُذْ قَامَ النبيُّ الجَواريا

فقد وقع بعد (مذ) فعل وهو (قام)، و(النبي) فاعله.

وفـــي هذا شَبَهٌ في القياس على (حتّى)، إذ إنّها تأتي جارّة في نحو: (جاءني القـــوم حـــتّى زيدٍ) وتارة يأتي بعدها المبتدأ والخبر لقول الشاعر: (جرير، دت، 549) (ابن هشام، 1987، 128/1)

حتّى ماءُ دجلةَ أشْكَلُ

فـ(ماء) مبتدأ خبره (أشكلُ)، وتارة ثالثة، يأتي بعدها الفعل في نحو: (شربنا حـــتّى بـــدا الإصباح) فـ(بدا) فعلٌ فاعله (الإصباح)، فكما جاز هذا في (حتّى) جاز في(مذ ومنذ). (الفَرُّخان، 1987، 194/1، 195، 196)

6- إعمال (ما) عمل (ليس):

قاس الفَرُّخان إعمال (ما) عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز في نحو قولنا: (ما زيـــدٌ خارجـــاً)، والعلّـــة في ذلك مشابهة (ما) (ليس) في الدّلالة على النّفي الحالي المجّرد، إذ إنّ كليهما تدلاّن على النّفي، إلاّ أنّ الفرق بينهما أنّ (ما) لا يتقدّم خبرها لا علـــيها ولا علـــى اســـمها لا نحطاط رتبة (ما) عن (ليس)، فلا يقال: (ما منطلقاً بكـــرٌ)؛ لأنّـــه قدّم الخبر على الاسم، كما لا يقال: (ما زيدٌ خارجاً ولا منطلقاً بكرٌ) وذلـــك للعطف، فقد اشترطوا في إعمال (ما) عمل (ليس) أن لا يتقدّم خبرها عليها ولا علـــى اســـمها، وألاّ ينـــتقض نفيُها بالاستثناء، نحو: (ما زيدٌ إلاّ أخوك) فرفع (أخوك) على أنّه خبر (زيد) لا خبر (ما)، وكلُّ هذا للمحافظة على الأصل والفرع؛ لأنّ فـــيه حمل للفرع على الأصل يقول: "فأمّا (ما) فقد شبهها أهل الحجاز بـ(ليس)

مـــن حيث أنّيا قد شاركتها في الدّلالة على النّفي الحالي المجرّد، فأعملوها عملها". (الفَــرُخان، 1987، 240/1) وتـــنظر المسألة في الإنصاف. (الأنباري، 1998، 155/1- 156)

7- حذف (أنْ) من الفعل بعد (عسى):

قـــاس الفُرُخان هذهِ المسألة على قول الشاعر: (سيبويه، 1991، 159/3، 139/4) (ابن يعيش، دت، 117/7، 62/9)

عَسَى اللهُ يُغْنِي عن بلادِ ابن قادرٍ بِمُنهمرٍ جـــوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

إذ حذف (أن) من خبر (عسى) (يغني) قياساً على دخول (أن) على الفعل بعد (كاد) تشبيهاً لـــ(عسى) بـــ(كاد). إذ الأصل فيه أن يقال: (كاد زيدٌ يقوم) إلاّ أنّه قد تـــزاد (أن) بعـــد كاد كقول الشاعر: (النّحاس، 1986، 174) (ابن جنّي، 2002، 484) (الزّمخشري، دت، 270) و(الزّجّاجي، 1988، 202)

قَدْ كَادَ من طُول البِلَى أنْ يَمْصَحَا

يقول الفُرُخان: "وقد تحذف (أن) من الفعل بعد (عسى) ... تشبيهاً لـــ(عسى) بـــــ(كــــاد) ... وأيضـــاً قـــد تزاد (أن) بعد (كاد) ... تشبيهاً لـــ(كاد) بـــ(عسى). (الفُرُخان، 1987، 114/1، 115) وفي هذا حملُ الشيء على ضدّه بدخول (أن) أو عدمها وقد علل ذلك النحاس بالضرورة إذ يقول: " لم يقل عسى أن يغني ولا يقال : عسى يذهب إنما كلام العرب عسى أن يذهب وإنّما حذف للضرورة، إذ قد أدخل أنّ فـــي الشّاهد الثاني على كاد ولا يجوز في الكلام. لا تقول : كاد أن يفعل إنّما يقال : كاد يفعل".(النحاس، 174،1986)

8- بناء (غير) على الضمّ:

قـــاس الفُرُخان بناء (غير) على الضمّ؛ لأنْه قطع منه المضاف إليه (لا غير) علـــى (قبل) و(بعد) بعد حذف المضاف إليه في نحو: (من قبلُ ومن بعدُ)، والجامع بيـــنهما أنّ كلّ واحدٍ من هذهِ الأسماء يحتاج بالضّرورة إلى ما يضايفه، إلاّ أنّه عند حَـــذْفِ هذا المضاف إليه مع كونه ثابتاً في النّية كان آخر المضاف كأنّه ليس منتهى الاسم، لذا لم تُجرِ عليه الإعراب، يقول الفُرُخان: "فأمّا (لا غيرُ)، فالضمّة التي على

الـــرّاء فيها هي حركة بناء لا حركة إعراب، وإنّما يبنى ؛ لأنّه اقتطع منه المضاف إليه استغناءً عنه". (الفُرُخان، 1987، 262/1)

9- نصب المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه:

قـــاس الفُـــرُخان جواز نصب المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه في نحو قولنا: (ما جاءني إلاّ بكراً أحدٌ) على جواز تقديم المفعول به على الفاعل في نحو : (أكرمَ زيداً أخوه)، فكلما نصب (زيداً) على أنّه مفعول به تقدّم على الفاعل (أخوه)، فكـــذا نصـــب (بكـــراً) علـــى أنه مستثنى قد تقدّم على المستثنى منه (أحد)، يقول الفُـــرُخان: "فـــإن قيل إنّ (إلاّ) مع الاسم الذي يتّصل بها تقدّم على المستثنى منه ... فمـــن أي القبيلين هو؟ ... قلنا: ننصبه على الاستثناء ... كما تنصب (زيداً) في نحو (أكرمَ زيداً أخوه)". (الفُرُخان، 1987، 309/1).

ووجه الشّبه بين المفعول والمستثنى أنّ كلّ واحدٍ من المنصوبين هو وإن كان مقدّماً في اللفظ، فهو مؤخرٌ في النيّة.

10- دخول اللام على (كي):

قاس الفُرُخان هذه المسألة على قوله تعالى: (لِكَيْ لا يكُونَ ذلك على المؤمنين حرجٌ) الأحزاب (37)، على دخول اللام على (أن) في نحو: (لأنْ أفْعلَ كذا وكذا)، فكمـــا جـــاز دخـــول هذهِ اللام على (أنْ) جاز دخولها على (كي)، وكلا (أن وكي) حـــرفان ينتصب الفعل بعدهما، فـــ(يكون) في الآية السّابقة فعل مضارع منصوب، ومـــثله (أفعـــل)، يقـــول الفُـــرُخان: "ويجوز أن يلحق (كي) اللام كما يلحق (أن)". (الفُرُخان، 1987، 62/2)

11- بقاء النّصب في العطف بعلمٍ مضافٍ على المنادى:

قـــاس الفُرُخان هذهِ المسألة في نحو: (يا زيدُ وعبدَ الله) على الصّفة في نحو: (يـــا زيـــدُ صاحبَ عمرو)، فكما عطفنا بعلم مضاف (عبد الله) على المنادى (زيد)، وجـــب النّصـــب، كمـــا وجب النّصب في وصف (زيد) بـــ(صاحب عمرو)، يقول الفُـــرُخان: "فـــإن كـــان العلـــم المعطوف مضافاً لم يكن فيه إلاّ النّصب كالصّفة". (الفُرُخان، 1987، 330/1)، ووجه الشّبه بين الصّفة والعطف أنّ كليهما من التّوابع،

فـيعاملان معاملـة واحـدة جنـباً إلى جنب، مع التوكيد نحو: (يا تَيْمُ كلَّهم) بنصب (كلَّهم). (ابن هشام، 1994، 4/32-33)

12- لزوم الجرّ بحروف الجرّ:

قـاس الفُـرُخان الجرّ بحروف الجرّ ك(من وإلى وعلى وغيرها) على الجرّ بالإضـافة، ذلـك لما فيهما من اندماج أحد المعنيين في الآخر، وامتزاجه به، نحو: (جلسـت على الكرسي)، فوجب أن تكون (على) جارًا في هذا الموضع لما فيه من شـدّة اتّصـال بيـنه وبين معنى الاسم الذي يليه، كما في الإضافة نحو: (رأيته يوم الجمعـة)، إذ إنّ (الجمعة) مضاف إليه وجب جرّه لما بينه وبين المضاف (يوم) من امتزاج ما ليس بينه وبين غيره من أصناف الاسم، يقول الفُرُخان: "فإن قيل: ولِمَ لزم أن يكون هذا النّحو من الإيصال المذكور مقتضياً للجرّ، قلنا: لأنّ الإضافات المعقولة مـن هـذهِ الحـروف علـى تـنوّعها متصـوّرة فـي الأسـماء بعدها ملاصقة بهـا ...كما أنّ المضاف من الأسماء لمّا كان بينه وبين المضاف إليه من الامتزاج مـا ليس بينه وبين غيره من أصناف الاسم، لزم أن ينجرّ الاسم بعده بإضافته إليه، وممّـا يؤنسك بهذا أنّك لا تفصل بين هذهِ الحروف وبين ما ينجرُّ بها من الأسماء". (الفُرُخان، 1987، 1/348)

13- نصب تمييز النّسبة:

قـاس الفُرُخان هذهِ المسألة في نحو: (طب نفساً) و(ضاق غيرك ذرعاً) على الحـال فـي نحو: (جاءني أخوك ماشياً) على أنّ (طبت) يعمل في (نفساً) و(ضاق) يعمـل فـي (ذرعـاً)، فنصبا نصب (ماشياً بـ(جاء)، ووجه الشبه بينهما أنَّ كليهما منصـوبٌ علـى انفصاله من الكلام الذي قبله، فكما أنّه لا يليق التّعريف بالحال لمّا كـان لمجرّد بيان الهيئة التي عليها وقع الفعل، فكذا التمييز الذي به وقع الفعل، فلا يليق به التّعريف، وفي هذا حملٌ للأضعف على الأقوى، حيث أنّ الفعل لا يخلو من أن يكون للذي هو منه أو عليه هيئة فيها وقع كان عمله في التمييز أضعف من عمله في الحال، لذا لم يجيزوا تقديم التمييز على الفعل في نحو: (شحماً تفقأ بشرٌ) بخلاف جوازهم (راكباً أتاني زيدٌ) على تقديم الحال على الفعل. (الفُرُخان، 1987، 1/319)

والأمــثلة كثــيرة بخصــوص القياس بِشِقَّيْهِ وأركانه وأقسامه، أحببتُ إيراد بعضــها فقط لبيان اعتداد الفُرُّخان بالأصل الثّاني من الأصول النّحوية وهو القياس وإثبات الكثير من قواعده عليه.

الفصل الرابع
العِلّة النحوية

لقد بيّنتُ – فيما سبق– سبب إفراد فصل للعِلّة لِمَا لها من أهميّةٍ كبيرةٍ عند الفُرُخان، ولاعتباره من أشدّ المدافعين عنها. (الملخ، 2000، 211) فلم تكن العلّة أصلاً منفرداً من أصول النّحو، وإنّما جزء من القياس، لذلك ادخلوها في بابه؛ لأنّها الرُّكنُ الرّابعُ الّذي "لا يتّمُ إلاّ به، إذ لا بُدَّ لإلحاق المقيس بالمقيس عليه". (نحلة، 1987، 124) زيادة على ذلك، فإنّ لها فائدة في العلم بأنّ الحكم معها في غاية الوثاقة. (الشاوي المغربي، دت، 69)

1.4 مفهومها ونشأتها:

والعِلّة في اللّغة: المرض، وهي حدثٌ يُشْغِلُ صاحبه عن وجهه، كأنّ تلك العِلّة صارت شُغْلا ثانياً مَنَعَهُ من شُغْلِهِ الأوّل. و(اعتلّ) أي مَرِضَ فهو عليل. (أبو بكر الرّازي، 1967، 450) والتّعليل في اللّغة معناه: السّقْيُ بعد سقيٍ، وجَنْيُ الثّمرة مَرّةً بعد أخرى، والعِلّة بالكسر: المرض، والحدث يُشْغِلُ صاحبه عن صاحبه. (ابن منظور، دت، 11/467)

والعِلّة في الاصطلاح: هي "تفسير اقتراني يُبيّن عِلّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وَفْقَ أُصوله العامّة" (الملخ، 2000، 29)، وهي ثبوت المؤثّر لإثبات الأثر؛ أي انتقال الذّهن من المؤثّر إلى الأثر، كانتقال الذّهن من النّار إلى الدّخان. (الجرجاني، 1992، 86) "وهي الصفة أو الميزةُ الّتي من أجلها أُعْطِيَ المقيسُ الحكمَ الّذي فيه المقيسُ عليه، مثال ذلك أن للفاعلِ وَضْعَاً خاصًّا في الجملة، فإذا تَحقّق هذا الوضعُ في أيّ كلمة صارت فاعلاً، واستحقّت الرّفع، ففي قولنا: (سافر زيدٌ) مثلا، فإنّ كلمة (زيد) دلّت على مَنْ وقع منه الفعل، وكلُّ كلمةٍ دلّت على ذلك فهي الفاعل، فالعِلّة لاعتبارنا: (زيدٌ) فاعلا هنا في وقوع الفعل منه، لذلك حكمنا له بالحكم النّحويّ الّذي هو الفاعليّة، ثمّ نقول: إنّ كلمةَ (زيد) مرفوعة؛ لأنّ كلّ فاعلٍ مرفوع، فقولنا: (كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ) هي العِلّة في رفع (زيد). لذلك حكمنا لزيد بالحكم الّذي هو الرّفع". (الحديثي، 1974، 317)

وقد عُولِجَتِ العِلّة تَحْتَ مُسَمَّياتٍ مختلفة، إلاّ أنّ مُصْطَلَحَ العِلّة هو الأعمّ والأشمل. (الشّاوي المغربي، دت، 29) و(الأنباري، لمع الأدلة، 1971، 93) وأُطْلِقَ عليها العِلّة الجامعة (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 60) و(الأفغاني، 1951، 84) وعالجها الزبيديّ تحت مسمّى الجامع. (الزبيدي، 1997، 26)

وبدأت العِلّة بتأثر مباشر بالعلوم الفقهيّة والكلاميَّة، لذلك تَحدَّث العلماء عن العِلَل الثّلاث: العِلَل النَّحويّة والفقهيّة والكلاميَّة، وحاولوا توضيح مدى تأثُّر العِلَل النَّحويّة بالعِلَل الفقهيّة والكلاميَّة، فابن جنّيّ يقول: "اعْلَمْ أنّ عِلَلَ النَّحويّينَ – وأعني بذلك حذّاقَهم المُتقنين، لا ألفافَهُمْ المُستَضْعفين– أقربُ إلى علل المتكلمين، منها إلى عِلَل المُتفقهين، وذلك أنّهم يُحيلُون على الحسّ وَيَحتَجُّون فيه بِثِقَلِ الحال أو خِفَّتِها على النَّفس، وليس كذلك حديثُ علل الفقه، وذلك أنَّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوهُ الحكمة فيها خَفِيّة عنّا". (ابن جنّيّ، 1990، 49/1)، وفرّق الشاوي بينَ عِلَلِ الفقهِ وَعِلَلِ النَّحو بقوله: "وعلل الفقه أمارات فَيَصِحُّ تَخَلُّفُها، وعلل النَّحو أقربُ منها للعِلَلِ العقليَّة، فهي غيرُ مدخولةٍ، وحيثُ لا تظهرُ العِلّة، فَيُقَالُ في النَّحو مَسْمُوعٌ وفي الفقه تعبّد". (الشاوي المغربي، دت، 69)

فالعِلّة النَّحويّة –وإنْ تأثّرت بالعِلَل الفقهيّة إلا أنّها– قريبةٌ مِنَ العِلَل الكلاميَّة العقليَّة، وهذا القربُ دَفَعَ عدداً من العلماء إلى رفضها مستندين في رفضهم على المبالغة في التَّأويل والمنطق وهذا ما سأبينه في الصَّفحات القادمة.

وهي كأيِّ مصطلح يَبْدَأُ ساذجاً بسيطاً، ثمّ يتطوّر، ويكتملُ مفهومهُ، ويتداوله العلماءُ في مُصنَّفاتِهم، وَيُبْدُونَ آراءَهم فيه، فقد ارتبطت بالحكم النَّحويّ ارتباطاً وثيقاً، وعاصرتْ نَشْأَتَهُ، وكانت في أوّلِ أمْرِها ساذجةً فطريَّةً، ثم تَطَوَّرَتْ، وتعقّدَ الحديثُ فيها، وتشعّبَ إلى نوعٍ من الجَدَلِ النّظريّ لا غناءَ فيه ولا قيمةَ له في الدَّرْسِ اللّغويّ. والمُتَتَبِّعُ لتاريخ الدَّرس اللّغويّ يرى ذلك واضحاً كلَّ الوضوح. (نحلة، 1987، 124)

وترتبط البداية الحقيقة للتَّعليل بعبد الله بن زيد المعروف بابن أبي إسحق الحَضْرَمِي المتوفى سنة(117هـ) وهو أوّل مَنْ بَعَجَ النَّحوَ ومدَّ القياس، وشرح العِلَل. (الجمحي، دت، 14/1) و(القفطي، 1986، 105/2) و(الطنطاوي، دت، 58-61)

ويرى ابن جنّي -كما تقول الحديثي- أنَّ أبا عمرو بن العلاء هو أوّل من نقل استعمالَ التَّعليل عن العرب، (الحديثي، 1974، 317). فقد نقل ابن جني نَصّاً عن الأصمعيّ عن أبي عمرو يدلّ على ذلك، إذ يقول: "سمعت رجلاً من اليمن يقول: "فلانٌ لغوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم أليس بصحيفة ؟ أتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نَظَرُوا، وتدرَّبُوا، وقاسُوا، وتصرَّفُوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلاً، يُعَلِّلُ هذا الموضوعَ بهذه العِلّة، ويحتجُّ لتأنيث المذّكر بما ذكره، فلا يهتاجهم لمثله، ولا يَسْلُكُوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنَعُوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربيّ ذلك وَوَقَفَهُمْ على سَمْتِهِ وأمِّهِ". (ابن جنّي، 1990، 250/1)

ولعلّ السّيوطيّ يشير إلى طبيعة التَّعليل وبدايته في الرّاوية الّتي ذكرها في الاقتراح: "وذكرَ بعضُ شيوخنا: أنّ الخليلَ بنَ أحمدَ سُئِلَ عن العِلَل الّتي يُعتلُّ بها في النَّحو، فقيل له: عن العرب أَخَذْتَهَا أم اختَرَعتَها من نَفْسِكَ ؟ فقال: "إنَّ العربَ نَطَقَتْ على سَجِيَّتِها وَطِبَاعِها، وعرفَتْ مواقعَ كلامِهَا، وقامَتْ في عُقُولِها عِلَلُهُ، وإنْ لم يُنْقَلْ ذلك عنها، وَعَلَّلتُ أنا بما عندي أنّهُ عِلّة لِمَا عَلَّلْتُهُ منه، فإنْ أَكُنْ أَصَبْتُ العِلّة فهو الّذي التَمَسْتُ، وإنْ يَكُنْ هناك عِلّةٌ غيرُ ما ذَكَرْتُ فالّذي ذكرته مُحْتَمَلٌ أنْ يكونَ عِلَّةً". (السّيوطيّ، 1998، 81)

فالعرب أصلاً لم يتحدَّثوا عن العِلَل ولم يذكروها، ولكنّهم نَطَقُوا باللّغة كما أَرْشَدَتْهُم سَجِيّتُهم، وكما أَسَاغَتْها طبيعتُهم، فلمّا جاءَ العلماءُ يَبْحَثُونَ في اللّغة بُغْيَةَ الوقوفِ على أسرارها، ورغبةً في تيسيرِ دراستِها، حتّى يستطيعَ الخَلَفُ أنْ ينهجَ نَهْجَ السّلفِ، وقاموا بمحاولاتٍ لضبطِ اللّغة وقواعدها، فحاولوا أنْ يلتَمِسُوا ضوابطَ وقواعدَ، وحاولُوا أنْ يَجِدُوا عِلَلاً وأسباباً، فَعَقَدُوا الموازناتِ، ونظرُوا في المتشابهات..." (السيد، دت، 262)، إلاّ أنّ العِلَل في بدايتها كانت مَظْنُونَةً فَرْدِيَّةً لا تقومُ على أُسُسٍ كاملةٍ وسليمةٍ.

لكنّ الخليل أكثرَ منها، وتبدو العِلّة -كما قال الباحثون- قد اكتملت إلى حدٍّ ما في زمنه، وهذا ما يؤكّده السّيد بقوله : "إنّ العِلّةَ زَمَنَ الخليلِ قد اكتملت أسبابُها، وأنّ النّحاة قد أَشْرَفُوا بها على الغاية، وأنّها قد وصلت في مراحلِ النُّمُوّ إلى درجةِ

النُضْجِ، فقد اتَّضَحَتْ مَعَالِمُها وأصبحت أداةً فعّالةً بين حالاتِ الكلمةِ المختلفةِ. (السيِّد، دت، 269)

وتضيف الحديثي: " أنّ الخليلَ شَيْخ سيبويه وأقرب أساتِذَته إليه وأكثرهم تأثُّراً فيه كان من أوّلِ مَنْ بَسَطَ القولَ في العِلَل النَّحويّةِ بَسْطاً أذْهَلَ معاصريه، وحيّرهم حتّى أخذُوا يسألونَهُ عن هذه العِلَل، ومن أين أتَى بها". (الحديثي، 1974، 356)

ولمّا جاء تلميذه سيبويه، اعتمد على العِلَل، لذا تكثر التَّعليلات في كتابه كثرةً مُفْرِطَةً سواء للقواعد المطَّردة أو للأمثلة الشّاذّة، فهو لا يُعَلِّلُ فقط لما كَثُرَ في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد، بل يُعَلِّلُ أيضاً لِمَا يَخْرُجُ على تلك القواعد، وكأنّما لا يوجدُ أسلوب ولا توجد قاعدة بدون عِلّة. (ضيف، دت، 82)

وبعد الخليل، بدأت العِلّة تتبلور شيئاً فشيئاً على أيدي النّحاة الّذين علّلوا أحكامهم النَّحويّة، ففي القرنين الثّالث والرّابع: اعتمد النُحاة على العِلّة من أمثال المبرِّد والمازنيّ وأبي علي الفارسي وابن جنيّ، وغيرهم "وما كاد القرن الثالث ينتهي حتى استقّرت عِلَلُ النَّحو واتّسع البحث فيها، وأصبح ممّا يَفْخَرُ النّحاةُ بمعرفته والاهتداء إليه، يكتبون فيها ويناقشون ويجادلون، ولما جاء القرن الرابّع، غزَتِ النَّزْعَةُ المنطقيَّةُ الفكرَ الإسلاميّ، فتأثّرت بها العلوم المختلفة ومنها علم النَّحو الّذي اعتمد على القياس والتَّعليل اعتمادا تاما". (الحديثي، 1974، 320)

فألَّفَ النّحاةُ في العِلَلِ، وأفردُوا لها كُتُبا وأبواباً في مُصنّفاتِهم، فابن جنيّ أفردَ لها أبواباً في الخصائص، والزّجاجيّ ألّفَ كتاب (الإيضاح في عِلَلِ النَّحو)، وابن الورّاق ألّف كتاب (شرح عِلَلِ النَّحو) وألَّف الأنباري كتابي (لُمَع الأدلة في أصول النّحو) و(الإغراب في جدل الإعراب) وغيرها من الكتب والمصنّفات. (الحديثي، 1974، 320-322)

2.4 أنواعها:

أَسْهَبَ العلماءُ في ذكرِ أقسامِ العِلَل وأنواعها، وفصّلوا فيها القول، فالسّيوطيّ يقول في الاقتراح: "اعتلالاتُ النَّحويّين صِنْفَان: عِلّةٌ تَطَّرِدُ على كلام العرب، وتنساقُ إلى قانونِ لغتهم، وعِلَّةٌ تُظْهِرُ حِكْمَتَهُم، وتكشفُ عن صحَّةِ أغراضِهِم ومقاصدِهِم في موضوعاتِها، وَهُم للأُولى أكثرُ استعمالاً، وأشدُّ تداولاً، وهي واسعةٌ

الشُّعَبِ إلاّ أنَّ مدارَ المشهورِ منها على أربعةِ وعشرينَ نوعاً، وهي علّةُ سماعٍ، وعلّةُ تشبيهٍ، وعلّةُ استغناءٍ، وعلّةُ استثقالٍ، وعلّةُ فرقٍ، وعلّةُ توكيدٍ، وعلّةُ تعويضٍ، وعلّةُ نظيرٍ، وعلّةُ نقيضٍ، وعلّةُ حملٍ على المعنى، وعلّةُ مُشاكلةٍ، وعلّةُ معادلةٍ، وعلّةُ قربٍ ومجاورةٍ، وعلّةُ وجوبٍ، وعلّةُ جوازٍ، وعلّةُ تغليبٍ، وعلّةُ اختصارٍ، وعلّةُ تخفيفٍ، وعلّةُ دلالةِ حالٍ، وعلّةُ أصلٍ، وعلّةُ تحليلٍ، وعلّة إشعارٍ، وعلّةُ تضادٍ، وعلّةُ أولى". (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 71، 72) وينظر (الأفغاني، 87،1951، 88) و(الشاوي المغربي، دت، 70،69، 71)

أمّا الصِّنْفُ الثّاني –وهو العلّة التي تُظْهِرُ حكمتهم– فقد "سمّاها بَعْضُهُم علّةَ العلّةِ، وبعضُهم: مُتَمِّم العِلَّةِ، أيْ: بإظهار حكمتها، فهي شرحٌ لها، ويَصِحُّ الاستغناءُ بها، كأنْ يُقالُ في العِلّة: رُفِعَ (زيدٌ) لأنَّه فاعلٌ، فيُقالُ في حكمة ذلك: إنّما ارتفع الفاعلُ ؛ لأنه أُسْنِدَ إليه، فلو بدأتَ بهذا لأَغْنَى، وقد تكونُ الحكمةُ صالحةً لتتميمِ العِلّةِ والحكمةِ، كتعليل رفع الفاعل بالفرق بينه وبين المفعول". (الشاوي المغربي، دت، 69)

وقد زاد العلماء في تحليل هذه العِلَل وتوضيحها وتفصيلها، وبيان أقسامها، وعرض أمثلة مختلفة بخصوصها، حتى إنّهم ذكروا أقساماً وأنواعاً مختلفة لها، وهذا لا مجال لذكره هنا.

3.4 أقسامها:

فقد قسّمها الزّجّاجي إلى ثلاثة أقسام:

العِلَل التَّعليميَّة: "وهي الّتي يُتَوَصَّلُ بها إلى تعليم كلامِ العربِ ؛ لأنّا لم نسمعْ نحنُ ولا غيرُنا كلَّ كلامِها لفظاً، وإنّما سَمِعْنا بَعْضاً فقسنا عليه نَظيرَهُ، مثال ذلك أنّنا لما سمعنا (قام زيدٌ فهو قائم) و(رَكِبَ عمروٌ فهو راكب)، فعرفنا اسم الفاعل، قلنا: (ذهب فهو ذاهب) و(أكل فهو آكل)، ومن هذا النَّوعِ من العِلَل قولنا: (إنَّ زيداً قائمٌ)، إنْ قِيلَ بِمَ نَصَبْتُم زيداً ؟ قلنا: بـ(إنّ) ؛ لأنّها تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ...

فأمّا العِلّة القياسيّة فأنْ يقال – لِمَنْ قال: نَصَبْتَ زيداً بإنّ في قوله: إنّ زيداً قائمٌ– ولِمَ وجب أنْ تنصبَ (إنّ) الاسم ؟ فالجوابُ في ذلك أنْ يقولَ: لأنَّها وأخواتها ضَارَعَتِ الفعلَ المتعديَّ إلى مفعولٍ، فَحُمِلَتْ عليه، فأُعْمِلَتْ إعمالَه لمّا ضارعتْه،

فالمنصوب بها مُشَبَّهٌ بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مُشَبَّهٌ بالفاعل لفظاً، فهي تُشْبِهُ من الأفعالِ ما قُدِّمَ مفعولهُ على فاعلِه، نحو: ضَرَبَ أخاكَ محمّدٌ، وما أشبه ذلك.

أمّا العِلّةُ الجدليّةُ النّظريةُ، فكلُّ ما يُعتلُّ به في باب (إنّ) بعد هذا مثل أنْ يقال: فَمِنْ أيِّ جهةٍ شَابَهَتْ هذه الحروفُ الأفعال ؟ وبأيِّ الأفعال شبّهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال ؟ وحين شَبَّهْتُمُوها بالأفعال، لأيِّ شيءٍ عدلتم بها إلى ما قُدِّمَ مفعولُه على فاعله، نحو ضَرَبَ زيداً عَمْروٌ، وهلاّ شبهتموها بما قُدِّمَ فاعِلُه على مفعولِه ؛ لأنَّه هو الأصل وذاك الفرع ثانٍ...". (الزّجاجي، دت، 64-65) وينظر (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 81)

"وموجز ما ذكره الزّجاجيّ في الإيضاح أنّ العِلَلَ الثلاث لكلٍّ منها حكمها، فالتَّعليميَّة يُتَوَصَّلُ بها إلى معرفة كلام العرب، فهي ضرورة لتحقيق غايةِ النَّحوِ التَّعليميَّة، والقياسيّة: نستطيعُ بها مجاراةَ العربِ، فنقيسُ على كلامِهم، في حين أنَّ العِلّةَ الثّالثةَ وهي الجدليّة ليس فيها فائدةٌ لا للنَّحوِ ولا للّغةِ وإنّما هي عِلَلٌ تَدْخُلُ في باب المجادلة والمناقشة والنَّظر". (الحديثي، 1974، 326)

وأكثر العلماء من تعداد أنواع العِلَلِ وذكرها، فابن السرّاج يُقسِّمُها إلى عِلَّةٍ وعِلَّةِ العِلَّة، (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 73) وابن جنّيّ يختلفُ مع ابن السّرّاج في عِلّةِ العِلّةِ إذ يقول: "وهذا موضعٌ ينبغي أنْ تعلمَ منه أنّ هذا الّذي سماه عِلّةَ العِلّةِ إنّما هو تَجوُّزٌ في اللّفظ، فأمّا في الحقيقة فإنّه شَرْحٌ وتفسيرٌ وتتميمٌ للعِلّةِ ؛ ألاَ ترى أنَّه إذا قيل له: فلِمَ ارتفع الفاعلُ، قال: لإسنادِ الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع (زيد) من قولنا: (قام زيدٌ)، إنّما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مُغْنِياً عن قوله: إنّما ارتفع بفعلِه...". (ابن جنّيّ، 1990، 174/1) وعِلَّةُ العِلَّةِ هذه تقابل مصطلح العِلّة القياسيّة (يحيى القاسم عبابنة، 1995، 88) وعند ابن مضاء القرطبي علل أُولٍ وثوانٍ وثوالثٍ. (ابن مضاء، 1982، 130)

4.4 بعض آراء النُّحاةِ فيها :

وأغلب النُّحاة اعتدّوا بالعلّةِ في بناء قواعدهم النَّحويَّة، لكنَّ قليلاً منهم رَفَضَها، فابن مضاء مثلاً قبل الأولى التَّعليميَّة ورفض العِلَل الثَّواني والثَّوالث، وذكر ذلك في فصل "الدعوة إلى إلغاء العِلَل الثَّواني والثَّوالث" ومما يَجِبُ أنْ يَسقُطَ

في النَّحوِ العِلَلُ الثّواني والثَّوالث، وذلك مثل سؤال السّائل عن (زيد) من قولنا (قام زيدٌ) لم يرفع ؟ فيقال ؛ لأنّه فاعل، وكلُّ فاعلٍ مرفوعٌ، فنقول: ولِمَ رُفِعَ الفاعل ؟ فالصّواب أنْ يُقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين مَنْ عَرَفَ أنّ شيئاً ما حَرَامٌ بالنّصِّ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة...". (ابن مضاء، 1982، 130)

وقد أشارت الحديثي إلى أنّ أبا حيّان اتّبع ابن مضاء القرطبي، تقول: "وقد مال أبو حيّان الأندلسي الأندلسي إلى رأيِ ابن مضاء في إلغاء التَّعليل في اللّغة والنَّحو، ونَفَرَ من التَّعليل واطّرحها ونادى بترك ما لا فائدة فيه منها وما لا يكسبنا علماً باللّغة أو النّحو العربيّ؛ لأنّ هذين العِلمين ليسا بحاجة إلى التّعليل، التَّعليل عنده لا يكون إلاّ بعد تَقَرُّرِ السّماعِ". (الحديثي، 1974، 351)

أمّا النّحاة المحدثون، فقد وقفوا موقفين متغايرين من التَّعليلِ، فمنهم مَنْ اتّبع غالبية النّحاة في اعتمادهم على العِلَل، ومنهم من عدَّها غير مقبولة مثل عبد الرحمن السّيد وشوقي ضيف ومازن المبارك وعبّاس حسن وغيرهم. (الحديثي، 1974، 353، 355) و(نحلة، 1987، 127) فمثلا محمد عيد يرفضها ؛ لأنّ النّحاةَ قد اصطنعوا غرائب العِلَل بقوله: "وما نُقِلَ عن العرب تعليل ساذج لا يقاس بما صنعه النّحاة من غرائب العِلَل. (عيد، 1978، 145)

ولعلّ رفض العلماء للتعليل نابعٌ من تعقيد النّحاة للجوانب التَّعليميَّة، وعدم مسايرة هذه العِلَل لتطوّرات الحياة ومستجدّاتها، يقول السّيد: "إنَّ طريق هذه العِلَل كان –من غير شك– طريق الظنّ والحَدْسِ، ولم يكن طريقَ العلمِ واليقينِ، وإنّ النّفسَ –وإن كانت تَطْمئنُّ إلى بعضِ هذه العِلَلِ وتجدُ فيها غِنَاءَ– لا تستريحُ إلى بعضها الآخر، وتجد فيها عَنَاءَ، وإنّ بعضَ هذه العِلَل إنْ ساغت وقُبِلَتْ، فبعضها الآخر لا يُساغُ ولا يُقْبَلُ، فقد تكلّف النّحاة في بعضها وفلسفوها، وظهر فيها النَّهجُ المنطقيّ والافتراض العقليّ، فأصبحت مرذولةً مُستَكْرَهَةً، بعد أنْ جَافَتِ البساطةَ، وقُصِدَ فيها إلى الإبعاد، يَتَّضِحُ ذلك في أبوابٍ كثيرةٍ، طَرَقُوا فيها ما ليس من النَّحوِ من شـــيءٍ، والتمسوا لها من العِلَل ما لا يُقْبَل، ولا يَتّصِلُ بالواقع بسبب". (السيد، دت، 276)

ويضيف السّيد : "لقد حَمّلَ النّحاةُ قواعدَ النّحوِ من العِلَلِ فوقَ ما تتحمّل، وقد أسْرَفُوا في التماسِها إسرافاً بالغاً، فخرجوا بها عَمَّا كان يجبُ أنْ نَقِفَ عنده دون مبالغةٍ أو إغراقٍ ودون تمحّلٍ أو إبعادٍ، ولو وقفوا عند السّائغِ المعقول منها لَسَلِمَتْ لهم، وأُخِذَتْ عنهم كما سَلِمَ لهم ما سَاغَ من الذّهن، وقُبِلَ منهم ما ارتضاه العقل". (السيد، دت، 283)

ويمكن إجمال رأي النّحاة في التّعليل ضمن المذهبين النّحويّين: المذهب الكوفيّ والمذهب البصريّ.

فقد لخّص الحموز موقف الكوفيين من التّعليل بقوله: "وعليه ؛ فانّ جُمْهُورَ عِلَلِهِمِ يُمْكِنُ عدُّها من باب العِلَلِ التّعليميّة أو العِلَلِ الأولى، البعيدة عن أساليب الفلسفة والمنطق، والتّأويل والتّقدير، والتّخمين ؛ لأنّها تُنْتَزَعُ من روح اللّغة، أو الكلامِ العربي المسموع الّذي بَنَوا عليه قَواعِدَهم، وأُصُولَهُم، وليستْ من باب العِلَلِ الجدليّةِ أو الفلسفيّةِ أو من بابِ عِلّةِ العِلّةِ، أو عِلّةِ عِلّةِ العِلّة". (الحموز، 1997، 137)

ويضيف الخثران أنّ الكوفيين "لم يحاولوا كثيراً التّوفيق بين المثال المخالف للقاعدة والقاعدة نفسها، أو أنْ يُدْرِجُوا النّصوصَ تحت القاعدة بوساطة التّأويل". (الخثران، 1993، 237)

أمّا البصريون، فيكادون يجمعون على الأخذ بالتّعليل النّحويّ كلٌّ على وَفْقِ ما يَرتَضيهِ فِكْرُهُ وإدراكُهُ، وعلى رأسِهم الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديّ وسيبويه والرُمّانيّ وابن جنّيّ وغيرهم. (الحديثي، 1974، 319) و (الملخ، 2000، 195)، فهم عَامّةً كانُوا أبعدَ نظراً من جمهور الكوفيين في وقوفهم حُرّاساً للمعايير النّحويّة؛ لأنّهم أَحْسَنُوا التّوليفَ والانسجامَ بين أحكامِ النّحوِ ونظريتِهِ، حتى وُصِفُوا بأنّهم أهلُ المنطقِ، ولأنّهم اعتنوا بما يُقَاسُ ويَطّرِدُ. (الملخ، 2000م، 194)

5.4 العِلّة عند الفَرُخان:

والفَرُخان كغيره من النُحاةِ الّذين اعتدّوا بعللِ النّحوِ، ودافعوا عنها، وكانت لهم سبيلاً في الاستدلال والاتّباع في الوصول إلى الغاية المنشودة، يقول: "وأنت إذا استَقْرَيْتَ أصولَ هذه الصّناعةِ، عَلِمْتَ أنّها في غاية الوَثَاقة، وإذا تأمّلتَ عِلَلَها عرفْتَ أنّها غيرُ مدخولةٍ ولا مُتَسَمّح فيها، فأمّا ما ذَهَبَ إليه غفلةُ العَوامِّ من أنّ عِلَلَ النّحوِ

تكون واهيةً سخيفةً ومتمحّلةً بالوضعِ ضعيفة، واستدلالهم على ذلك بأنّها قد تكون هي تابعة للوجود، لا الوجود تابعا لها، فبمعزل عن الحقّ، وذلك أنّ هذه الأوضاعَ والصّيَغَ الّتي في أيدينا اليوم، إنْ كنّا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولا بُدّ لها من التَّوقيف، إما مفرداً وإما مع الاصطلاح على ما تَحَقَّقَ في غير هذا من العلوم، فنحن إذا صادفنا الصّيَغ المستعملة والأوضاع المحصّلة بحالٍ من الأحوال، وعلمنا أنّها كلّها أو بعضها من وضع واضع حكيم تعالى وجلّ، تطلّبنا بها وجه الحكمة المخصّص لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه، فذلك غاية المطلوب". (الفَرُخان، 1987، 8/1)

فهذا النصّ على الرّغم من إطالته إلاّ أنّه يؤكدّ اعتداد الفَرُخان بعلل النَّحو، وأنّها السبيلُ في الحصولِ على الغايةِ، وممَّنْ أشارَ إلى اعتداده بعلل النَّحوِ وبنصه هذا من القدماء السّيوطيّ في الاقتراح. (السّيوطيّ، 1998، 70) ومن المحدثين عبد الرحمن السّيّد (السيد، دت، 275) وحسن الملخ (الملخ، 2000م، 212) ومحقق كتاب المستوفى في النّحو الدكتور محمد بدوي المختون. (الفَرُخان، 1987، 52-53)

فقد رأَوا أنّ الفَرُخانَ يؤكّدُ " أنَّ التَّعليلاتِ مستنبطةٌ بالفكر والرويّة، لهذا لا تكون مشهورةً عند الجمهور ؛ لأنّها لا تفيدُ في معرفة الأحكام بقدر ما تفيد في معرفة حكمتها". (الملخ، 2000م، 211) كما يشير إلى أنَّ الفَرُخان قد عدّ عِلَلَ النَّحوِ اجتهاداً من النَّحويّ، قد يصيبُ بها وقد يخطئُ، لهذا وضع إطاراً عاماً يَصِحُ أنْ يكونَ منهجاً في دراسةِ عِلَلِ النّحاة، وتحليلها. (الملخ، 2000م، 212) يقول الفَرُخان: "وممّا يجبُ أنْ تَعلَمَهُ الآنَ أنّا وإنْ كُنَّا عثرنَا من بعضِ السّلفِ على خَبط في بعضِ كلامه، فليس يليقُ بنا أنْ نُشَاغِبَهُ فيه، كما لا يسعُنَا أنْ نتابعَهُ عليه، لكنّا نضرِبُ عن الجاهلِ صفْحاً، ونطوي للحق دونه كَشْحاً، ولا أحسن من أنْ ندعَ الخلافَ في الخطأ إلى الوفاقِ في الصَّوابِ، ونشتغل بإيضاح أكثر الأصول من غير طَعْنٍ في كتب الأصحاب، على أنّهم إذا كانوا قبلنا، فالصَّواب قبلهم، وان كانوا لنا أصدقاء، فالحقُّ أصدقُ منهم، ومع هذا، فالفضلُ كُلُّ الفضلِ للمُتَقَدِّمِ". (الفَرُخان،1،1987/8-9)، ويَتَّضِحُ من هذا أنَّ عِلَلَ النَّحوِ من وجهة نظر الفَرُخان منها ما هو صحيح، ومنها دون ذلك،

إلاّ أنّ النَّحويّ في أثناء دراسته لتلك العِلّة، وتحليله لها، سواء أصاب أو أخطأ، فهو اجتهادٌ منه، ولكن يبقى له الفضل السَّبق في الاعتداد بهذه العِلّة أو تلك.

وممّا يشهد على اعتداده بالعِلّة أنّه يصرّح بها أحيّاناً في مواضع مختلفة في كتابه، يقول: "والعِلّة في ذلك" (الفُرُخان، 1987، 31/1، 161،123، و 262/2،246) وأحيّاناً أخرى يكتفي بلفظة (لأنّ) على أنّ ذلك عِلّة. (الفُرُخان، 1987، 167/1، 195، 253، 327، و 23/2، 102،25)، وفي أكثرَ من ذلك كان يبدأ علّته بالسؤال "فإنْ قيل" ثُمَّ يذهب لبيان العِلّة في ذلك (الفُرُخان، 1987، 55/1، 157، 168، 181، 219، 233، 292، 344، و 9/2، 11، 47، 49، 65، 75، 79) إلى آخره. وما تلك إلاّ إشارات فقط للدّلالة على كيفيّة تعبير الفُرُخان عن العلّة، وسَيَتَّضِحُ ذلك في الصفحات القادمة إنْ شاء الله.

وبناء على هذا، يمكن القول إنّ الفُرُخان لم يترك مجالاً للشّكّ في الأخذ بالعِلّة والاستدلال بها في بناء قواعده النَّحويّة واللّغويّة وإثباتها، إلاّ أنّني أثناء بحثي هذا لن أرمي إلى حصر تلك العِلَل لِما فيها من الإطالة، والخروج عن جوهر البحث في بيان اعتداد الفُرُخان بأصوله في إثبات قواعده النَّحويّة، وإنّما سأحاول جاهداً أخذ بعض النَّماذج من هذه العِلَل النَّحويّة، والكشف عن بعض الأمثلة الّتي تُبيِّنُ مدى إدراك الفُرُخان لهذه العِلَل.

ومن أهمّ العِلَل الّتي اعتمد عليها الفُرُخان في إثبات قواعده النَّحويّة ما يلي:

1- عِلّةُ الخِفَّة:

"وهي عِلّةٌ تتصل بإحدى طبائع العرب في القول، فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخفِّ، إذا لم يكُنْ ذلك مُخِّلاً بكلامهم". (ابن الورّاق، دت، 66) وهذه العِلّةُ من اكثرِ العِلَلِ دوراناً في كتبِ النَّحوِ، لأنّ العربَ يبتعدون عن الثّقيل من الألفاظ ويتّجهون إلى الخفيف. (الحجوج، 2002، 147)، وخير مثال على هذه العِلّة قول ابن جنّيّ في القصّة الّتي نقلها عن أبي حاتم السِّجِستّانيّ: "قرأ عليّ أعرابيٌّ بالحرم: (طيبى لهم وحسن مآب) فقلتُ: (طوبى)، فقال: (طِيبى)، فأعدت فقلت: (طوبى)، فقال: (طيبى)، فلمّا طال عليّ قلت: (طوطو)، فقال: (طي طي) يقول: أفلا ترى إلى هذا الأعرابيّ، وأنت تعتقده جافيا كزّاً، لا دَمِثاً ولا طيِّعاً ؛ كيف نَبا طَبْعُهُ عن ثِقَلِ

الواو إلى الياء، فلم يؤثّر فيه التّلقين، ولا ثَنى طَبْعَه عن التماس الخِفَّة هزٌّ ولا تمرين، وما ظَنُّكَ به إذا خُلِّيَ مع سَوْمِهِ، وتساندَ إلى سليقته ونَجْرِهِ". (ابن جنّيّ،1990، 77/1)

وهذهِ العِلّة تنبع من طبيعة اللّغة، ويتناولها النُّحاة العرب على وَفْقِ أذواقهم، وقرائحهم وطبائعهم من خلال الشّواهد الّتي حَرَصُوا على استقرائها، وتبيُّن ما فيها من ثقل. (الحموز، 1997، 143)

فالخفّة ظاهرة تجسَّدت في الواقع العملي للغة نطقاً واستخداماً، إذ هي قائمة على الثّقل لذلك لجؤوا إلى النقيض وهو الخفّة. (عفيفي، 1996، 9و15)

وممّا يندرج تحت هذه العِلّة عند الفُرُخان ما يلي:

حذف ألف (ايمن) :

فقد علّل الفُرُخان حذف ألف (أيمن) من أوّله بعلّةِ الخِفَّة. في مثل قول الشاعر:(نصيب، 1968، 94) و(سيبويه، 1991، 503/3، 148/4) و(ابن جنّيّ، 2002، 581) و(المالقي، 1985، 133)

وقالَ فريقُ القومِ لمّا نَشَدْتُهُمْ   نَعَمْ، وفريقٌ لَيَمُنُ اللهِ ما ندري

فألف (أيمن) أسقِطَت ؛ لأنّها ألف وصل (سيبويه، وحاشيته، 1991، 4/3،503/ 148) و(الأنباري، 1998، 379/1-380) يقول الفُرُخان: "وحُذِفَتْ الألف من أوله استخفافاً... لكن الياء بعدها ساكن، فإنْ أرادوا الابتداء به اجتابوا همزة الوصل في أوّله كما في ابنم وامرئ. (الفُرُخان، 1987، 188/1)

حذف خبر المبتدأ بعد (مذ أو منذُ):

ومنه حذف خبر المبتدأ بعد (مذ أو منذ) نحو: (أنت منتظرٌ منذُ يومُ الجمعةِ) و(ما رأيتهُ مذِ الغزوُ) على أنّ التّقدير: (أنت منتظر منذُ يومُ الجمعةِ موجودٌ) و (مذِ الغزوُ واقعٌ) فحذف الخبران (موجود وواقع) استخفافاً. (الفُرُخان، 1987، 194/1)

حذف إحدى لامي ظلّ وكسر الظاء:

ومنه حذف إحدى لامي (ظلّ) عند فكّ الإدغام، كقوله تعالى: (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ) الواقعة 65، كما قد يلجؤون إلى كسر الظاء في (ظَلّ) فيقال: (ظِلْتُ) وذلك طلباً للتّخفيف. (الفُرُخان، 1987، 213/1)

لحاق التنوين ببعض الأسماء:

وقد يلحق التنوين بعض الأسماء لخفّتها، فيصبح كالمكمّل له في الوزن، فنقول: جاء زيدٌ، إلاّ أنّه إذا اتّحد بذلك الاسم قبله أو بعده، بعض ما يرفع عنه الأخفيّة الجالبة كانت للتّنوين، فلا طمع في لحاقه، كاللام أو الإضافة، فيقال: جاء الرجل، بضمّةٍ واحدةٍ، ورأيت غلام زيد، بفتحة واحدة، كل ذلك للخفَّة. (الفرُّخان، 1987، 1/256-257)

ومن خلال ذلك فقد رأينا الفرُّخان يعلل حذف ألف أيمن وحذف الخبر بعد مذ ومنذ وحذف إحدى لامي ظلّ وكسر الظاء، ولحاق التنوين بعلّة الخِفّة، وإن طغى على الأمثلة السّابقة اختصاصُ علّةِ الخِفَّة بالحذف.

2- عِلّة التشبيه:

"وهي عِلّة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً." (ابن الورّاق، دت، 67) "وتعني أنْ تقابل قضيّة لغويّة بقضيّة لغويّة أخرى، وتعطيها حكمها لقرينة المشابهة، (الحجوج، 2002، 149) وهي تقابل عِلّة الفرق". (تمام حسان، دت، 189)

وممّا يندرج تحت هذه العلّة عند الفرُّخان ما يلي:

تأنيث اسمي الزمان والمكان وورودهما على وزن المضارع:

ومن ذلك مشابهة اسم الزمان أو المكان للمشتقّات، إذ يؤنّثون اسمي الزمان أو المكان قياساً على تأنيث المشتقّات، فيقال في (مَنْجَى) (مَنْجَاةٌ) وفي (مجرّ) (مجرّة).

ومن وجه الشّبه بينهما أيضاً، مَجِيءُ اسمي الزمان أو المكان على وزن المضارع كاسم الفاعل. (الفرُّخان، 1987، 1/280-279)

إعمال الصفة المشبهة :

"كما أنّهم يعملون الصّفة المشّبهة لمشابهتها الفعل، نحو: (ما رأيت امرأة أحبُّ إليها الطيبُ منه إلى هند) فأعمل (أحبّ) في الطّيب فرفعها على أنّها فاعل له. (الفرُّخان، 1987، 2/ 8-9)

دخول (أنْ) على كاد:

ومنه دخول (أنْ) المصدرية على (كاد) لمشابهتها بـــ(عسى)، (الفَرُّخان،1987، 114/1) كقول الشاعر: (النّحاس، 1986، 174) و(ابن جنّيّ، 2002، 484) و(الزّمخشري، دت، 270) و(الزّجّاجي، 1988، 2002)

قد كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا

فقد اقترن المضارع الواقع خبراً لكاد بأنْ المصدرية (الأنباري وحاشيته، 1998، 96/2) وقد عدّ ابن عصفور ذلك من باب الضرورة. (ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، دت، 176/2)

إعمال اسم الفاعل:

ومنه عدُّ (زيدٍ) في عبارة : (قائمٌ زيدٌ) فاعلاً لاسم الفاعل وهو (قائم)، وذلك لمجيئه في بداية الجملة، فأشبه بذلك الفعل المضارع، فأُعمل، (الفَرُّخان، 1،1987/ 143) وعلى ذلك فإنّهم لا يلحقون علامة الجمع باسم الفاعل لمشابهته كذلك للفعل، أمّا الوصف، فيجوّزون ذلك فيه، إذ يُقال: (زيدٌ عَورٌ إخْوَتُه) ولا يقال:(زيد منطلقون إخوتُه)؛ لأنّ منطلق اسم فاعل لا يجوز جمعه هنا. (الفَرُّخان، 1،1987/210)

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا كان مفرداً أو غيره أي مثنى، ومجموعاً جمع سلامةٍ، وجمع تكسيرٍ. ومنع قوم عمل المكسّر، ومنع سيبويه والخليل إعمال المثنّى والجمع الصّحيح المسند الظّاهر ؛ لأنّه في موضع يُفْرد فيه الفعل فيخالفه، فلا يُقال: مررتُ برجلٍ ضاربين غلمانه زيداً، وأجاز المبرِّد إعماله. (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 53/3)

3- علّةُ الفرقِ:

"وهي علّةٌ تتّصلُ بقصدِ الإبانةِ، إذ يُعْطَى للحُكْمين المُتَشَابِهين مظهران مختلفان، تَوَخِّياً لدِقَّةِ الدّلالة". (ابن الورّاق، دت، 67) "وهذه العِلّة تَتَّفِقُ مع حكمة اللّغة، وطبع الإنسان الّذي يُحِبُّ أنْ يُمَيِّزَ بين الأشياءِ المتشابهة حتّى لا تلتبس عليه" (الحجوج، 2002، 167) "والتّعليل بالفرق يُعَدُّ من العِلَل الّتي تَنْبُعُ من ذَوْقِ المتكلم وشعوره بالحرص على أنْ يكونَ كَلامُه مفهوما بيّناً لا غموضَ فيه من غير إفصاحٍ". (الحموز، 1997، 146)

وممّا يندرج تحت هذه العلّة عند الفُرُخان ما يلي:

عدم بروز ضمير الفاعل في اسم الفعل:

ومنه الفرق بين اسم الفاعل والفعل الصّريح من حيثُ عدمُ بروزِ ضميرِ الفاعل في اسم الفعل، فلا يُثنّى ولا يُجمع ذلك؛ لأنّه جزءٌ من دلالته، فيقال: (حَيَّهَلْ) بتثنية الضمير وجمعه، أمّا إنْ أكّد اسم الفعل نحو: رُوَيْدَكُم أجمعون، فعلى سبيل التّقدير. (الفرُخان، 1987، 153/1-154) إذ علّل الفُرُخان عدم بروز ضمير الفاعل وعدم تثنيته وجمعه تحقيقا للفرق بينه وبين الفعل الصّريح.

دلالة عسى ولعل:

واعتمد الفُرُخان على هذه العِلّة في التّفريق بين (عسى) و (لعل) إذ يقول: "والفرق بينهما أنّ (عسى) موضوع على التّرجّي والإشفاق، و(لعل) قد يخلو من ذلك بحيث لا يدلّ إلاّ على محض تجويز" (الفُرُخان، 1987، 116/1) كما في قول الهذلي: (ابن أبي ذؤيب الهُذلي، دت، 212)

لعلك إمّا أُمُّ عمرو تَبَدّلَتْ   سِواكَ خليلاً شاتمي تستخيرها

فتح لام الاستغاثة أو التعجّب:

إذ يتمُّ فتحُ اللام في (يا للعجب) عندما تتوسط بين حرف النّداء والمنادى فيأتون بها للاستغاثة أو للتّعجُّب، وما يدلُّ على ذلك إعادة هذه الّلام إلى أصلها في العطف؛ لأنّهم يكونون قد أَمِنُوا اللَّبس بالأولى، فيبقون الثّانية على كسرها، كقول الشاعر: (ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، دت، 110/2) و(ابن عصفور، المقّرب، دت، 202)

يا لَلكهولِ ولِلشّبّانِ لَلعَجَبِ

فالشاعر هنا يدعو الكهول والشباب إلى العجب، ففتح الّتي في الأولى من المَدْعُوِّين وكسر في الثانية الّتي في المَدْعُوِّ إليه إبقاء على أصلها، (الفُرُخان، 1987، 336/1-337) وكلُّ ذلك فرقٌ بين هذه اللام واللام الّتي يؤتى بها عند حذف المنادى، فيكسرونها نحو: (يا لِلخَطب ويا لِلعجبِ) يقول الفُرُخان: "... ومن هذا يا لِلعجب ويا لِلخطب في من كسر الّلام، كأنّه يدعو إلى الخطب مستعيناً عليه. وقد تَتَخَلَّلُ الّلام

بين حرف النّداء وبين المنادى إذا دعا استغاثة به، أو تعجبا منه، فتكون مفتوحة للفرق". (الفَرُخان، 1987، 336/1)

الفصل بين هل والفعل:

ومنه عدُ قولهم (هل زيد أتاك) قبيحا فرقا بين هل والهمزة الّتي للاستفهام، لأنّ الفصل بين هل والفعل قبيح بخلاف الهمزة، فيقولون: (أزيدٌ أتاك). (الفَرُخان، 1987م، 159/1)

إضافة اسمي الفاعل والمفعول وصياغتهما:

ومنه التّفريق بين اسمي الفاعل والمفعول، فقد أجاز الفَرُخان إضافة اسم الفاعل في نحو: (ضاربُ زيد وعمراً)، فأضاف (زيد) إلى اسم الفاعل (ضارب). ثم عطف عليه (عمرو) بالنصب، إلاّ أنّه لا يجوز ذلك في اسم المفعول، فلا يقال: (مضروب زيد وعمرو) ذلك فرق لاسم الفاعل عن اسم المفعول، كما أنَّه فرّقَ بينهما -وكذلك النُحاة- في الصّياغة ؛ لأنّ اسم المفعول يُصَاغُ من الفعل المبني للمجهول خلافا لاسم الفاعل الّذي يُصاغُ من الفعل المبني للمعلوم. (الفَرُخان، 1987، 146/1-147)

تَصَوُرُ الحدثِ في اسم الفاعل والصّفة المشبّهة:

وقد اعتمد الفَرُخان على هذه العِلّة في التَّفريقِ والتّمييز بين الصّفة المشبّهة واسم الفاعل، إذ إنّه لابُدَّ من تَصَوُرِ حدوثِ الفعلِ في اسم الفاعلِ خلافاً للصّفة المشبّهة الّتي قد تستعمل مع القصد في حدوث الفعل، إضافةً إلى أنّه يجوز نصب المفعول عن اسم الفاعل، فيقال: (ضاربٌ عمراً) بخلاف الصّفة المشبّهة الّتي لا ينتصب عنها المفعول. (الفَرُخان، 1987، 146/1-147)

4- عِلّة كثرة الاستعمال:

"وهي عِلّة يُستَدلُ بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف" (ابن الورّاق، دت، 68) و"لكثرةِ الاستعمالِ أثرٌ بيِّنٌ في التِجاءِ العربِ إلى تخفيفِ ما يكثر استعمالهُ ويشيعُ، والتّصرُف فيه ليصيرَ سهلاً في النُّطق، وهي عِلَّةٌ تتبعُ من النَّظرِ في الشّواهد اللّغويّة، وهي بعيدة عن المنطق، والافتراض، والتَّخمين، والتّخيل". (الحموز، 1997، 140)

وممّا يندرج تحت هذهِ العلّة ما يلي:

أصل دلالة (العذير):

ومن ذلك انتقال دلالة (العذير) لكثرةِ الاستعمال، يقول الفُرُخان: "فأمّا العذير هنا فقد يكون بمعنى الكفيل، يقال: (هو عذيرك من فلان) كأنَّه في الأصل الّذي يعذرك منه، وإنْ كان قد اتُّسعَ فيه، فاستعمل كثيرا حيث لا يتصوّر فيه الاغترار". (الفَرُخان، 1987، 13/2)

"والعذير: العاذر والنّصير والأمر تعذّر عليه إذا فعلته... ويُقال: عذيرك من فلان: هاتِ مَنْ يعذُرك. ومَنْ عذيري من فلان: مَنْ يعذرني في أمره، إذا جازيتُه على صُنعهِ، ولا يلومني على ما أفعله". (أنيس وآخرون، 1972، 590/2)

بقاء ظاء (ظلّ) مفتوحة مع تضعيف اللام:

ومنه (ظلّ)، فإنّهم لا يبقون كَسْرَ الظاء في المضعّف كما في حذف إحدى الّلامين، إذ إنّها كثيرة الاستعمال، فكانوا على تحرّي الخفَّة أكثرَ من الثّقل فيها (الفَرُخان، 1987، 213/1) بمعنى أنّهم لجؤوا إلى كَسْرِ الظّاء مع حذف إحدى لامي (ظلّ) طلباً للخفَّة، كما تَبيّنَ ذلك في علّةِ الخفّة، إلا أنّهم لا يُجْرُون هذا الحكمَ على (ظلّ) مُضعَّفِ الّلامِ. فيبقون الظّاء على فتحها لكثرة الاستعمال، يقول الفُرُخان: "فإنْ قيل: فَلِمَ لا يَستَمِرُّ هذا الحكمُ في غيرها من المضاعف ؟ قلنا: لأنَّ الكلمةَ إذا كَثُرَ استعمالها كانوا على تحرّي الاستخفاف فيها أحرصَ". (الفَرُخان، 1987، 231/1)

5- عِلَّةُ قِلّةِ الاستعمالِ:

والاستعمال "هو الأداء اللّغويّ الّذي يُسْمَعُ من الأعراب الفصحاء، وتختلف مراتِبُهُ، فَمِنْهُ الكثيرُ والقليلُ والشّاذُّ والنّادرُ". (الحجوج 2002، 168) وهي تقابلُ علّة كثْرة الاستعمال. ومن ذلك:

مجيء الجملة الشرطية منفيَّة:

فقد علّلَ الفُرُخان عدم استعمال الجملة الشرطية النافية، بعلّةِ قَلّة الاستعمال، إذ يقول في معرض حديثه عن الجملة المقسم عليها: " أمّا السّادسَةُ وهي الشّرطيّة

ومنه حذف الخبر في قوله تعالى: (والّلائي لم يَحِضْنَ) الطلاق (4)، فقد حذف خبر المبتدأ (الّلائى) للاستغناء عنه. (الفُرُخان، 1987، 212/1)

حذف خبر (من) من صيغة أفعل:

ومن ذلك تعليل الفُرُخان لحذف (مِنْ) من صيغة أفعل بعد الاستغناء عمّا يضايفها، إذ يقول: " فإنْ حُذِفَ منه (مِنْ) فبعد الاستغناء عن ذكر ما يضايفه، وذلك نحو قوله تعالى: (يَعلَمُ السِّرَّ وأخفى) طه7، أي أخفى من السِّرِّ،... ومن هذا القبيل أيضاً قوله عز وجل: (أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتِيًا) مريم 69، فكان التقدير: (أشدُّ من الآخرين)". (الفُرُخان، 1987، 133/1-134)

جمع صيغتي (الأشرف والأظرف) وتأنيثهما:

ومنه الاستغناء عن صيغتي الجمع والتأنيث في صيغة أفعل، المُعَرَّف بالألف والّلام، مثل الأشرف والأظرف، خلافاً لصيغةِ الأفضل الّتي تُجْمَعُ وتُؤنثُ، فيقال: (الأفاضل والفضلى)". (الفُرُخان، 1987، 134/1)

7.عِلّة التّعادل:

وهي "حمل قضية على أخرى رغبة في المساواة"، (الحجوج، 2002، 151) مثل "جرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النّصب، ثمّ عادلوا بينها فحملوا النّصب على الجرِّ في جمع المؤنّث السالم ". (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 72)

ويرى الحموز أهمية كبيرة لهذه العِلّة، إذ يمكنُ اتّخاذُها عمدةً رئيسةً في تعليل مسائلَ نَحْويَّةٍ وصرفيّةٍ كثيرةٍ، بعيداً عن العشوائيّة والاعتباطيّة، من حيثُ ما يعتري الألفاظ العربيّة من التَّغيُّرات الّتي تُسْهِمُ في إبعادها عن القياس، وعما يجب أن تكون عليه في الأصل. (الحموز، 1991، 38).

وممّا يندرج تحت هذه العلّة ما يلي:

اسم الفاعل والفعل المضارع:

ومن ذلك التعادل بين اسم الفاعل والفعل المضارع من جهة الأصل والزيادة واللفظ، يقول الفُرُخان: "أمّا اللّفظ فَلأنّ اسم الفاعل يوازن الفعل المضارع الّذي يُبنى عليه في حركاته وسكناته، فربّما حصل فيهما التعادل من جهة الأصل والزائد، كما يقال: ينطلق ومُنْطَلِقٌ، ويستخرج ومُستَخْرِجٌ...، ولأنَّه يُثَنّى ويجمع اسم الفاعل

كتثنية الضَّمير في الفعل المضارع وجمعه، وعلى حَذّهما يقال: قاعدان وقاعدون كما يقال: يقعدان ويقعدون". (الفَرُّخان، 1987، 138/1)

اسم الفعل والجملة الأمريّة:

ومن ذلك اسم الفعل الّذي يأتي معادلاً للجملةِ الأمريّة، فمنه ما يدلّ على الأمر اللازم الّذي لا يقتضي المفعول نحو (إيه) بمعنى (حَدّث) و (هيت) بمعنى (تعال)، كقول الشاعر: (ابن يعيش، دت، 32/4)

أبْلِــغْ أميــرَ المؤمنيــنَ أخــا العــراق إذا أتَيْتَا
أنَّ العـــِراقَ وأهْلَـــهُ   سلَمٌ إليك فهيت هيتا

ومثل (هيت) (مكانك بمعنى قف) (الفَرُّخان، 1987، 152/1).

8- عِلّة الحذف:

وهي إسقاط كلمة وجعل أخرى تقوم مقامها، (الرماني، 1984، 70) وهذه العِلّة من خصائص العربيّة وطباعها، إذ تميل اللّغة إلى التّعبير عن المعنى بأقصر الطرق والألفاظ إذا توافر أمن اللَّبس. (الحموز، 1987، 49/2)

وممّا أورده الفَرُّخان بخصوص هذه العِلّة:

مجيء جملة الشرط دالّة على القسم:

إذ علّل هذهِ المسألة في دلالتها على القسم مع أنّ القسم محذوفٌ، في قوله تعالى: (وَلَئِن اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الّذي جاءك من العلم ما لك من وليٍّ ولا نصير) البقرة 120، وقوله تعالى: (وَلَئِن أَتَيْتَ الّذين أُوتُوا الكتابَ بِكُلِّ آيَةٍ ما تَبِعُوا قِبْلَتَك) البقرة (145)، وقوله تعالى: (وَلَئِن سألتهم لَيَقُولُنّ إنّما كنّا نخوض ونلعب) التوبة65 وقوله تعالى: (لَئِن لم يرحمنا ربُّنا ويغفر لنا لنكونَنَّ من الخاسرين) الأعراف 149، فقد حذف القسم فيها جميعا ثم ألحق جملة الشرط المثبتة المنوي القسم بها. (الفَرُّخان، 1987، 185/1) وعلل الفَرُّخان ذلك كلّه بعِلّة الحذف.

فاعل (أفْعِل بـــ):

ومنه حذف الفاعل في صيغة التعجُّب القياسي (أَفْعِلْ بـــ) نحو: أكرم بمحمد! فقد عد الفَرُّخان أنّ الجار والمجرور لا محل لهما من الإعراب، لعدم وقوعه موقع المفرد، وإنّما الفاعل محذوف، خلافاً لسيبويه وأصحابه بأنّ الفاعل لا يحذف أصلاً.

(الفرُّخان، 1987، 168/1) وقال الأزهري في شرح التّصريح إنّ الفاعل يطّرد حذفه في أربعة مواضع منها في صيغة أفعِل بكسر العين (الأزهري، دت، 272/1) ويُنظر (السمين الحلبي، 1994، 138/1، 279/4-507)

إقامة الصفة مقام الموصوف:

ومنه جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، يقول الفُرُّخان: "وقد يجوز أنْ يُحملَ على هذا قولك هنيئاً مريئاً. كأنّه (هنأك هناءَ هنيئاً) حُذِفَ الموصوف وأُقِيمَ مقامه الصّفة". (الفُرُّخان، 1987، 299/1)

تقدير الفعل:

وممّا علّله بجواز الحذف حذف الفعل في جوابِ مَنْ سأل: مَنْ أعطيت ؟ فنقول: زيداً، على أنّ التقدير: أعطيْتُ زيداً، كما عَدَّ فيه حذف الفعل في جملة الشرط نحو قولنا: (الإنسان مُجزى بعمله إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإنْ شرٌّ فشرٌّ) على أنّ (خيرٌ) الأوّلى فاعل لفعل مقدّر بـ(حصل) أو (ثبت) أو أنْ تنصب (خير) على أنّها مفعول به لفعل مقّدر تقديره: (إنْ عملَ خيراً). (الفُرُّخان، 1987، 159/1)

ومنه أيضاً قوله تعالى: (إذا انشقّت السماء) الانشقاق (1)، فالسماء فاعل لفعل محذوف تقديره: (إذا انشقّت السماء انشقّت)، ومثله كذلك ما جاء بعد (حيث) نحو: (أقمت حيث بكرٌ أقام) على أنّ (بكر) فاعل لفعل مقدّر. (الفُرُّخان، 1987، 160/1).

تقدير الفعل والفاعل:

ومنه حذف الفعل والفاعل في قول الشاعر: (سيبويه، 1991، 264/1) و(ابن يعيش، دت، 101/4)

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلى إِتْلائِهَا

على أن التّقدير: مِنْ لَدُ أنْ كانت فَإِلى إتلائِهَا، وقالوا كذلك: (إلاّ دابّة ولو حمار). فقد أجاز في (الحمار) الرفع والنّصب على أنّ الرفع فاعل لفعل محذوف، والنصب مفعول أو حالٌ لفعل محذوف. (الفُرُّخان، 1987، 165/1)

مجيء (لا) بعد (لو):

ومما علّله الفُرُخان بالحذف مجيء (لا) بعد (لو) الّتي دلّت على الفعل المنفي بها، فحذف تحرّيا للإيجاز، في نحو قولنا: (لولا الغيث لهلكت الماشية) على أنّ التّقدير: (لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية) إلاّ أنّ حكم (لو) يبقى على ما كان عليه سابقاً. (الفُرُخان، 1987، 21/1، 22)

والفُرُخان لا يعلل دائما بجواز الحذف، لكنه في بعض الأحيّان يرفض الحذف ويعدّه إجحافاً، فقد رفض قولهم (أمّا لا) على أنّ التّقدير: (افعل هذا إنْ كنت لا تفعل ما سواه). (الفُرُخان، 1987، 165/1)

ومما عدَّه الفُرُخان أيضاً من باب المُجْحِفِ في الكلام العربي قولهم: (حينئذ الآن) والتّقدير: (كان حينئذ فاسمع الآن). (الفُرُخان، 1987، 253/1)

9- عِلّة الاتّساع:

وهي "ضربٌ من الحَذْفِ إلاّ أنّك لا تقيمُ المتوسَّع فيه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه، وتحذف العامل في الحذف، وتَدَعَ ما عَمِلَ فيه على حاله في الإعراب، ولا يجري الاتّساع في المتعديّ إلى اثنين ؛ لأنّه يصيرُ مُلْحقاً ببنات الثلاثة، وهي أفعال محصورة لا يجوز القياس عليها، (الكفوي، 1993، 36) يقول ابن جنّيّ: "وكيف تصرّفت الحال فالاتّساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربيّة". (ابن جنّيّ، 1990، 449/2). وممّا يندرج تحت هذه العلّة عند الفُرُخان ما يلي:

نصب الظرف مفعولاً لاسم الفاعل:

يقول الفُرُخان: "وقد يكون اسم الفاعل متعديّاً إلى مفعول واحد فيحذف ذلك الواحد ويضاف إلى الظرف، فيكون الظرف في نيّة الانتصاب على أنّه مفعولٌ صريح على التوسّع. وقد يحمل على هذا قول الله تعالى:(مالكِ يوم الدين) الفاتحة4. يقدّرون فيه (مالك الحكم يومَ الدين)، فإنْ قدّر مالك حكم يوم الدين كان حكمه حكم المفعول الحقيقي:. (الفُرُخان، 1987، 144/1)، ومثله قول الشاعر: (الأخطل، دت، 361) و(النّحّاس، 1986، 51)

وكرّارِ خَلْفَ المَجْحَرين جَوَادُهُ   إذا لَمْ يُحَامِ دونَ أُنْثَى حَلِيلَها

فقد توسّع في الظرف (خلف) فنصبه نصب المفعول الصريح، (الفُرْخان، 1987، 144/1) وعدّ الفُرْخان جواز التَّوسّع في الظّروف الزمانيّة أكثر من المكانية، يقول: "إلاّ أنّ هذا التَّوسُع في الزّمانيّة من الظّروف أشيع واظهر". (الفُرْخان، 1987، 145/1)

الإخبار عن المصدر والجار والمجرور:

ومنه التّوسّع في الإخبار عن المصدر، نحو قولنا: (قمت قياما طويلاً) فإنْ أردنا الإخبار عن المصدر (قياماً) في الجملة لتوسّعنا فيه بقولنا: (الّذي قمته أنا قيامٌ طويلٌ) أو (القائِمُهُ أنا قيامٌ طويلٌ)، ومثله الإخبار عن الجار والمجرور، نحو: (ضربت يوَم الجمعة)، فإنّنا نَتَوسَّع به بقولنا: (الّذي ضربت أنا يوم الجمعة)، أو (الضّاربه يوم الجمعة) (الفُرْخان، 1987، 216/1)، وعلى هذا اعتدّ الفُرْخان بإجازة الإخبار عن المصدر أو الجار والمجرور بعِلّة الاتّساع.

وقوع إذا خبراً :

ومنه التّوسع في (إذا) بأنْ تقعَ خبراً عن الجثَّة (اسم العلم) نحو قولنا: (جلست فإذا زيد) على أنّ التّقدير (جلست فإذا جلست حضر زيد)، ونظير ذلك قولهم: (هو غلامٌ حين بَقِلَ وجهه) فقد تَوسّع في (حين) وهي ظرف، فجعلها صفة لـ (غلام). (الفُرْخان، 1987، 160/1)

رفع الاسم بالظرف:

ومنه رفع الاسم بالظرف، نحو: (ليله قائمٌ ونهارُهُ صائمٌ)، فقد رفع (قائم) بالظرف (ليله)، و(صائم) بالظرف (نهاره)، فأعمله فيما بعده من باب التّوسّع، (الفُرْخان، 1987، 108/1-109)

عطف الثاني من الوصفين على الأوّل:

- ومنه التّوسّع في حرف العطف (الواو)، فإنّه قد يُعطف به الثاني من الوصفين على الأوّل منيما، وهما لموصوف واحد، فيجوز فيهما من وجوه الإعراب ما لا يجوز مع غير الواو، وذلك لأنّ لك الاتباع في كلّ واحدٍ من هذين الوصفين، كقول الشاعر: (الخرنق، 1990، 43) و(النّحّاس، 1986، 116) و(الزّجّاجي، 1988، 15)

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الّذين هُمُ   سَمُّ العُدَاةِ وآفـــةُ الجُزْرِ

النَازِلُون بِكُــلِّ مُعْــتَرَكٍ   والطَّيِّبُونَ مَعَاقِــدَ الأُزُرِ

فقد وصف (قومي) بـــ (الّذين) و(النّازلون والطّيبون)، فتوسّع بحرف الواو بأنْ عطف الصفة (الطّيبّون) الثّانية على الصّفة الأولى (النّازلون)، فجاز في الصّفتين (النّازلون والطّيبّون) من وجوه الإعراب ما لا يجوز مع غير الواو، وذلك إمّا بجعلها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: (هم النازلون وهم الطيّبون) (الفرُخان،1987، 28/2) وكذلك ينظر (الأنباري، 1998، 2/8-9).

مجيء التوكيد غير مجانس للمؤكّد:

ومنه الاتّساع في باب التأكيد، وذلك بجعل التابع غير مجانس للمتبوع، إما لضرورة كما في قولنا: (لي أنا ولك أنت) بحيث أن المجرور من الضمائر وهو الياء في (لي) أو الكاف في (لك) لا يجوز تأكيده منفصلا، وإما في الاختيار نحو قولنا: (إنّك أنت) إذ أكّد الكاف في (إنّك) بالضمير (أنت) من باب الاتّساع. (الفرُخان، 1987، 19/2).

10- علّة التّضمين:

"والتّضمين عند علماء العربيّة له معان منيا: إيقاع لفظ موقع غيره، ومعاملته معاملته، لتضمّنه معناه واشتماله عليه". (أنيس وآخرون، 1972، 544/1) وهذه العلّة فرعٌ على علّة التشبيه (الحجوج، 2002، 150) وهي تكون من الحروف أو الأفعال، بأنْ تُضمّنَ حرفاً معنى حرف أو فعلاً معنى فعل، (التهانوي، 1996، 469/1).

وأطلق عليها الحموز الإحلال إذ يقول: "الإحلال يكمُنُ في وَضْعِ عنصرِ مَوْضِعَ آخرَ في التَّركيب اللّغويّ على أنْ يَتَضَمَّنَ معنى ذلك العُنصر المحذوف، ومعنى آخر جديداً، كما في إقامة الصفة مقام الموصوف". (الحموز، 1997، 196)

وممّا يندرج تحت هذه العلّة ما يلي:

وقوع المصدر موقع الحال:

وقد يقع المصدر موقع الحال، يقول الفرُخان:"وقد تقعُ المصادرُ مَوْقِعَ الحالِ، فمنها النكرات، يقال: (لَقيتُهُ كِفَاحاً ورَأَيْتُه عِيَاناً وجِئْتُهُ ركضاً أو مشياً وأَتيته مفاجأةً وفُجاءةً وكلّمته شفاهاً) فكلُّ واحدٍ من هذه المصادر هو واقعٌ في الحالِ. فأما انتصابه فعلى أحدِ وجهين: إمّا على أنه هو الحال نفسه... وإمّا على أنّه مصدرٌ ينتصب عن

مظهرٌ مِنْ مظاهرِ التّخفيف في النَّحو العربيّ ؛ لأنَّه يُعطي للمتكلّم الحريّة في صَوْغِ التَّراكيب والألفاظ" (الملخ، 2000، 130) وهي تشمل جميع مستويات اللّغة المختلفة، من نَحْوٍ وصرفٍ ودلالةٍ وصوتٍ، (الحموز، 1987، ص649) "وتحقيق أمْنِ اللّبسِ ليس بعيداً عن روح اللّغة، أو ظاهر النّصّ ؛ لأنّها تتبع من رَجْعِ النظرِ في كلٍّ ما استقروه من الشَّواهد، زيادة على أنّ تحقيق أمْن اللبسِ غايةٌ رئيسةٌ لكلِّ لغةٍ". (الحموز، 1997، 145). وممّا يندرج تحت هذهِ العلة:

إبراز الضمير:

ومن ذلك قول الفُرُخان: "وقد يتّفقُ أنْ يجري الفعل على غير مَنْ هو له، فإنْ وقع لَبْسٌ لزمَ إبراز الضمير نحو: (زيدٌ بكرٌ يكرمه هو) و (والزيدان العمران يكرمهما هما، أو يكرمانهما هما، وخالدٌ مررت برجل يعطيه هو) إذا كان الفعل بجنب غير الفاعل، فإنْ أُمِنَ اللّبس بالمعنى نحو : (زيد البرذون يركبه) أو بالصيغة نحو : (هندٌ بشرٌ تضربه)، لم يلزم إبراز الضمير". (الفُرُخان، 1987، 107/1)

فقد اعتدّ الفُرُخان في هذه المسالة بعلّة أمن اللّبس، فوجب إبراز الضّمير في مثل (خالدٌ مررت برجل يعطيه هو) إذ إنّ اللّبس قد وقع في الفعل أهو (مررت) أم يعطيه ؟ فدلّ الضّمير (هو) على أنّ الفعل كان في (يُعطيه) فأُمِنَ اللّبس، أمّا في المثالين: (زيد البرذون يركبه) و (هند بشر تضربه) فلم يقع لَبْسٌ ولم يُبْرَزِ الضّمير؛ لأنّ المعنى والصّيغة قد أزلتا اللّبس.

ومنه قولنا: (الزيدان هندٌ ضارباها هما)، ففيه لا بّد من إبرازِ ضمير اسم الفاعل (هما) ؛ لأنّ هذا الضّمير لا يجــري على مَنْ هو له، تحقيقا لأمن اللّبس. (الفُرُخان، 1987، 142/1)

12- علّة التّوهّم:

التّوهم حالة نفسية تُسَيْطِرُ على الإنسان في أوقات الإبداع، حين يستغرق فيما هو فيه، فتسيطر عليه عندئذ قوالبُ اللّغةِ وأعرافُها التَّركيبيّة الموجودة في الذّهن، فيتوهّم أنّه يستعملُ تركيباً ما، ويكون قد استعمل غيره، فيبني ما يليه من التَّراكيبِ على ما توهّمه لا على ما استعمله. (الحلواني، 1983، 119).

وممّا يندرج تحت هذه العلّة ما يلي:

رفع الاسم بعد المشتق وغيره:

ومنه قول الفُرُخان: "وقد يُنَزّلُ غيرُ المُشتَقِّ فيُرْفَعُ به الاسم بعده كما يرفعُ بعد المشتق،... وذلك إذا توهّم فيه معنى الفعل، مثاله من المضاف: (مررت برجل أبي عشرةٍ أبوه)، كأنك قلت: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ولدَ العشرةِ أبوه) ومن غير المضاف: (مررتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه)، (وبكتابِ شَمْعٍ خاتِمُه)، على تقدير الخشونة، من العرفج، واللين من الشمع: (الفُرُخان، 1987، 2/10-11) فقد جعل الفُرُخان الاسم غير المشتق عاملاً بأنْ يرفعَ الاسم الّذي يليه لتوهّم معنى الفعل فيه، فجعل (أبوه) فاعلاً على سبيل التّوهّم، بحيثُ أَعْمَلَ (ولد) المضاف إلى (العشرة)، وقد يتوهَّم في مثل هذهِ الأسماء من غير أن تكون مضافة كما في المثالين الأخيرين، ومنه تَوَهّم إضافة أفعل في قول الشاعر: (الفُرُخان، 1987، 137/1)

أَحَرُّ نارِ الجَحِيمِ أَبْرَدُها

فقد توهّم إضافة (أبرد) إلى الهاء، وإنْ عَدّه الفُرُخان قليلاً في مثل هذا الكلام. (الفُرُخان، 1987، 137/1)

حذف نون جمع المذكر السالم:

ومنه حذف نون جمع المذكر السالم لتّوهم الإضافة كقول الشاعر: (سيبويه، 1991، 18602/1-202) و(الزّجّاجي، 1988، 89)

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا   يَأْتِيهِمُ مِن وَرَائِنا نَطَفُ

فقد توهّم الشاعر إضافة (الحافظ) إلى (عورة)، فحذف النون جمع المذكر السالم، وإنْ كان قد أعمل اسم الفاعل في (عورة)، فحُذِفَتْ نونها على نيّة إثباتها ؛ لأنّها لا تعاقب الألف واللام. (سيبويه، 1991، 184/1-186)

حذف تنوين اسم الفاعل:

فقد علل الفُرُخان حذف التنوين في اسم الفاعل بعلّة التوهّم في قول الشاعر: (سيبويه، 1991، 171/1) و(النّحّاس، 1986، 83) و(ابن هشام، 1987، 377/2) و(المالقي، 1985، 105)

فبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا   مُعلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

فيكون قد توهّم إضافة اسم الفاعل (معلّق) إلى ما بعده، فحذف التنوين، (الفُرُخان، 1987، 140/1)

13- علّة العوض:

وهي أنْ يقع في الكلمة انتقاص من التثنية، والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما، فتُدْرك ذلك بزيادة التنوين، (الحموز، 1987، 6) ويرى ابن فارس أنّ التّعويض من سُنَنِ العربيّةِ، وهو إقامة الكلمة مقام كلمةٍ أخرى. (ابن فارس، 1991، 179). وممّا يندرج تحت هذه العلّة ما يلي:

مجيء تاء القسم عوضاً عن الواو:

ومنه قول الفُرُخان: "وأمّا التّاء فلأنّها كالعوض من الواو الّتي هي كالعوض من الباء" (الفُرُخان، 1987، 189/1)، فجاءت تاء القسم عوضا عن الواو الّتي هي عوض عن الباء.

مجيء اللام عوضاً عن لفظ القسم:

ومنه مجيء اللام عوضاً عن لفظِ القسم بأكمله بعد اتّصالها بـ(إنْ) أداة الشرط كقوله تعالى: (وَلَئِن سَأَلْتَهُم) التوبة (65) فهذه اللام تفيد القسم المحذوف والّتي حلّت محله. (الفُرُخان، 1987، 185/1)

14. علّة الجمود:

اعتد الفُرُخان بهذهِ العِلّة في الحديث عن (نعم وبئس) وفصّل القول فيها، يقول: "والعِلّة في جمود نعم وبئس هي أنّ كل واحد منها إذا انضمّ إلى فاعِله فليس بمفيد ما لم يَنْضَمْ إليها غيرها ؛ ولأنّه مع الفاعل في حكمِ لفظِ مُفْرَدٍ لم يَجُزْ أنْ يُبْنَى منه المصدر، إذ قولنا (نعم) يدلّ على الجودة لكن غير مطلقة، بل باعتبار ما هي فيهِ كالرجليّة والفرسيّة في قولنا (نعم الرجل هذا) و(نعم الفرس هذه)، ولا يمكن أنْ يؤخذ الرجل مثلاً مع (نعم) فيشتق لهما لفظ واحد يكون مصدراً لنعم ؛ ولأنّ نعم وبئس وُضِعَتَا للدلالةِ على حصولِ الفضيلةِ والرذيلةِ، والحصول على مّا عرفتَ يمانع التَّرقّب، لم يُبْنَ منها الفعل مضارعاً، ويدلّ جمود هذين الفعلين أنّهم يقولون في سَعَةِ الكلام: نعم المرأة جَمَلٌ وبئس الجارية هندٌ من غير إلحاق علامة التأنيث"،

(الفرُخان، 1987، 113/1) فقد علل الفرُخان سبب الجمود في نصه السابق بمجموعةِ من الأسبابِ ولم يكتف بسببِ واحدِ، وهذا يدلّ على اهتمامه بالعِلّة وتفصيلها.

15- عِلّة التّغليب:

"والتّغليب في اللّغة: إيثار أحد اللّفظيين على الآخر في الأحكام العربيّة إذا كانت بين مدلوليهما عُلْقة أو اختلاط، كما في الأبوين: الأبّ والأمّ، والمشرقين: المشرق والمغرب، والعُمَرَيْن: أبي بكر وعمر". (أنيس وآخرون، 1972، 658/2) وهي "توسّع في الكلام شائعٌ في كلام العرب، مداره على جعل بعض المفهومات تابعا لبعضٍ داخلاً تحت حكمه في التّعبير عنهما بعبارةٍ مَخْصُوصَةٍ للمُغلّب، بحسب الوضع الشّخصيّ أو النّوعيّ، ولا عبرة للوحدة والتّعدد، لا في جانب الغالب، ولا في جانب المغلوب". (ابن كمال باشا، 1999، 105). فالتغليب عبارة عن "تغليب لفظة أو حكم، أو حركة بنائيّة أو صرفيّة أو غيرها على آخر، مع الإيماء إلى ما غُلّبَ عليه". (الحموز، 1993، 182)

ومنه عدُّ حبذا اسما وليس فعلاً، وذلك لأنّها اشتملت على (ذا)، فغلبت الاسمية عليها، يقول الفرُخان: "وإنّما ذلك من حيثُ غَلَبُ الاسمِ في حبذا وهو ذا، فصار حبذا في حكم اسم واحد، فقالوا: حبذا زيدٌ، كما قالوا: المحبوب زيد". (الفرُخان، 1987، 1/ 117)

16- عِلّة التّقديم:

وأطلق عليها الحموز (الرُتْبَة) (الحموز، 1997، 192) ومنه ما يحصل في باب الجملة الفعلية كتقديم المفعول على الفاعل وجوباً إنْ اتّصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول به، نحو: (ضرب زيدا غُلامُهُ). فقد اتّصل بــ(غلامه) ضميرُ الهاء العائد على المفعول به (زيداً)، أو مَنْ يُقدّمُ المفعول على الفاعل وجوباً محافظة على المعنى، كقوله تعالى: (إنّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العلماءُ) فاطر 281، فقد قُدّم المفعول لفظ الجلالة (الله) على (العلماء) حفاظاً على دلالة الآية، كما قد يُقدّم المفعول وجوباً على الفعل والفاعل في السؤال عن تعين المفعول نحو: (أزيداً أعطى عمروٌ بكراً). فقد قدّم (زيداً) على الفعل والفاعل (أعطى عمرو) (الفرُخان، 1987، 101/1).

ومنه تقديم خبر إنّ وأخواتها على اسمها إنْ كان ظرفاً كقوله تعالى: (وإنّ لك لأجْراً غيرَ مَمْنُون) القلم3، فقد قدّم الظّرف (لك) وهو خبر إنّ على اسمها (أجراً)، ومنه تقديم متعلق خبر (إنّ) على الخبر نفسه، نحو: (إنّ زيداً ثَوْبَكَ لابِسٌ)، فقد قدّم معمول خبر (إنّ) (ثوبك) على الخبر نفسه (لابس). (الفُرْخان، 1987، 243/1). وعلل ذلك الفُرْخان كله بعلّة التقديم.

17. عِلّة العامل:

إنّ العامل أساسٌ قام عليه النّحو العربيّ، فكان الرفع والنّصب والجرّ والجزم لها مُسَبِّبَاتٌ وعوامل، فكُلُّ رفع له عامل، وكذلك النّصب والجرّ والجزم، لذا نقول مثلاً: رفع الفعل المضارع ؛ لأنّه تجرّدَ من الرافع والناصب، ونصب (الجوّ) في عبارة (إنّ الجوَّ جميلٌ) ؛ لأنّه اسم إنَّ والعامل فيه مثلاً إنَّ. ومن هذا المُنْطَلَق أحببتُ إيرادَ العامل في هذا الباب ؛ لأنّه سببٌ للرفع والنّصب والجرّ والجزم وَعَنْوَنْتُهُ بِعِلَّةِ العامل.

ومما يمكن عدّه من باب ما جاء مثالاً على عِلّة العامل في المستوفى ما يلي:

1. إنّ الاسم بعد لولا يرتفع بفعل مقدر نحو: (لولا الغيث لهلكت الماشية) على أنّ الغيث فاعل عامله الفعل المقدر: يقول: "والتّقدير لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية، فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعاً عن فعلٍ مقدر". (الفُرْخان، 1987، 21/1-22). فسبب رفع الغيث هو العامل المقدّر.
2. إنّ العامل في الصفة هو التّبعيّة – من حيثُ وقوع هذه التّوابع تبعا للاسم قبله، مما يجعله سبباً فيما يستحقه من الإعراب، نحو: (رأيت الطالب النشيط). (الفُرْخان، 8987، 4/2). فسبب نصب (النشيط) هو التبعية للطالب وهو عامل، وهكذا دواليكَ في بقية المسائل.
3. إنّ العامل في التمييز (أثاثاً) في قوله تعالى: (هم أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْيًا) مريم 74، ليس الفعل بل اسم التفضيل (الصفة المشبهة) أحسن. (الفُرْخان، 1987، 319/1)
4. إنّ العامل في الخبر (خبر المبتدأ) هو الابتداء نحو (زيدٌ منطلقٌ) فـ(منطلق) خبر لزيد مرفوع بالابتداء. (الفُرْخان، 1987، 197/1)

5. إنّ الجار والمجرور قد يعمل في الحال إذا تقدّم عليه نحو: (كم لك غلاما) فــ (غلاما) عمل فيه (لك) الجار والمجرور (الفَرُخان، 1987، 173/1)

6. إنّ عامل رفع الفعل المضارع عامل لفظي، وهو تجرّده من الناصب والجازم، نحو: (يعلم محمد ما في الكتاب). (الفَرُخان، 1987، 168/1)

7. إنّ معنى الفعل قد يعمل في الحال، إنْ لم يعملْ فيه فاعل أو مفعول كقوله تعالى: (وهذا بعلي شيخاً) هود 72، فـ(شيخاً) حال عمل فيه معنى الفعل له، وقد يعمل في الحال كذلك الفعل المتصرف نحو: (جاءني راكبا زيدٌ). (الفَرُخان، 1987، 1/ 282)

وقد يعمل في الحال أيضاً الإضافة، كقوله تعالى: (النارُ مَثْوَاكُم خَالِدِينَ فيها) الأنعام 128، فـ(خالدين) حال عمل فيه الإضافة في مثواكم. ومثله قوله تعالى: (أنّ دابرَ هؤلاءِ مقطوعٌ مُصْبِحِين) الحجر 66. فـ(مصبحين) عمل فيه الإضافة في (دابر هؤلاء)، وقد تعمل معنى الإشارة في الحال كذلك، نحو: (هذا بُسْراً أطيبُ منهُ تَمراً) (سيبويه، 1991، 400/1)، فـ(بسراً) حال عمل فيه اسم الإشارة (هذا)، وقد تعمل معنى التحقيق في الحال كقوله تعالى: (وهوَ الحقُ مصدّقاً) البقرة 97، فـ(مصدقا) حال العامل فيه معنى التحقيق وهو ملابس لذي الحال، معنىً ولفظاً كأنّه وهو الّذي تحقق أو هو الّذي تحقق مصدقا. (الفَرُخان، 1987، 283/1)

8. إنّ العامل في الظرف معنى الإلغاء أو الاستقرار، فقولنا: (جاء بكرٌ على الفرس) فقد عمل معنى الاستقرار في الظرف (على الفرس) تقديره (جاءني بكر على الفرس). (الفَرُخان، 1987، 278/1)

9. إنّ العامل في (مذ) في قولنا: (ما رأيته مذْ يوم السبت) ليس الفعل (رأيته) بل هو عدم الرؤية الّذي يبقى ويستمر إلى حين يراني. (الفَرُخان، 1987، 1/ 197)

10. إنّ العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور ليس الجار والمجرور أو الظرف، بل ما يقدّر فيه معنى الاستقرار، نحو قولنا: (في الدّار زيدٌ) على أنّ التّقدير: (مستقر في الدار زيد). (الفَرُخان، 1987، 156/1)

11. إنّ العامل في الكاف في عبارة (هيت لك) هو معنى الفعل المقدر، تقديره (قصدي بهذا لك). (الفَرُخان، 1987، 154/1-155)

12. إنّ العامل في الفعل المضارع المنصوب هو حروف النصب نفسها، نحو: (أنْ وإذن) وغيرها، كقوله تعالى: (فإنْ استطعتَ أنْ تَبْتَغِي نَفَقَاً في الأرضِ) الأنعام 35، فـ(تبتغي) فعل مضارع منصوب عامله (أنْ) حرف النصب. (الفَرُخان، 1987، 1/52-53)

والأمثلة كثيرة بخصوص ما يمكن عدّه من باب عِلّة العامل، لأنّ الفَرُخان اهتم بالعوامل وأثرها في التركيب، وأفرد لها فصلاً "في تعديد العوامل وتعريف العِلَل في إعمالها" (الفَرُخان، 1987، 1/95) ومنه: "فإنْ قيل إنْ كان الجزم في (لا تفعل) إنّما العامل فيه ماطرأ على (تفعل) من التّغيير المعنويّ فلِمَ لم يؤثر عليه في النفي إذا قلت: (لا تفعل أنت) والاستفهام إذا قلت: (أتفعل أنت) والجواب أمّا أوّلاً ؛ فَلأنَّ في النهي إذا قلت (لا تفعل) ليس هو التّغيير المعنوي المشار إليه بل العامل هو لا...". (الفَرُخان، 1987، 1/99)

وبعد، فقد بيّنت من خلال استعراضي لهذه العِلَل الّتي تناولها الفَرُخان في كتاب المستوفى اهتمامه بتلك العِلَل، وإفراطه في التّعليل، والتّقدير، والتّأويل، كما تبيّن لي أيضاً أنّ بعض هذه العِلَل طغى عليها الكثرة في كثير من أمثلة الكتاب كعِلّة العامل والحذف وغيرهما، وبعضها اقتصرت على مثال أو مثالين كعِلّة التغليب والجمود، ولعلّ ذلك يعود إلى صِغَرِ حجمِ كتاب المستوفى موازنة مع كتب النّحو الّتي أُلّفت قبله وفي زمنه، فإذا نظرنا إلى كتاب سيبويه أو كتاب الخصائص لابن جنّي أو معاني القرآن للفراء أو كتاب المقتضب للمبرد أو كتاب شرح التسهيل لابن مالك أو الأصول لابن السراج وغيرها نجدها كانت في عدة أجزاء، أمّا كتاب المستوفى فإنّه يقع في جزأين احتوى الجزء الثاني فيه على عرض قليل لبعض أبواب النّحو، والباقي لأبواب الصّرف.

فميل الفَرُخان إلى الاختصار كثيراً وغلبة مذهبه البصري على كتابه كان لهما دورٌ هامٌ في هذا الإفراط في التّعليل النّحويّ، ولننظر إلى ما يقول: "فإنْ قيل كيف جاز أن يكون خلو الاسم من العوامل اللفظية، وهي في الحقيقة عدمٌ، ليس المرجع به إلى معنى وجودي سببا لحصول الرفع في المبتدأ في الأشياء، فلا يبعد

بل يتعيَّن أنْ تكون سبباً لرجوع الأشياء إلى حالاتها المستحقّة في الأصل، وخلوها عمّا كان توجبه الوجودات المقابلة لها". (الفَرُخان، 1987، 168/1)

فهذا النّص يشير وبشكل مباشر إلى العوامل اللّفظيّة وما قد تُحْدِثُه في الاسم، وما يقترن معها من عوامل أخرى لحدوث الرفع في المبتدأ، إلاّ أنّه غَمِسَ بالتَّعليل والفلسفة والمنطق ممّا لا يترك غباراً في ذلك، ولننظر إلى ما يقوله بعد هذا النّص: "وأنت قد تحققت أنَّ الضَمَّة أولى الحركات وأسبقها في الرُّتبة، لأنّها هي المتوسّطة بين الصّاعدة العالية والهابطة الهافية، فبحسب ذلك يجب أنْ يكون الرفع قبل النّصب والجر، وأنّه هو الأمر الّذي يستحقّه المعرب من حيث هو معرب بشريطة انتفاء الموانع". (الفَرُخان، 1987، 168/1)

فهو أقلّ من سابقه غموضاً وإيهاماً، إلاّ أنّه يوضّح النّص الأوّل ويضرب مثالاً على ما قد تحدثه تلك العوامل اللفظية في هذا الاسم ولا سيما الضّمة عليه، ممّا لا يترك مجالاً لحركة أخرى من نصب أو جرّ، ولننظر إلى النّص الّذي يليه: "انظر إلى الفعل المضارع، كيف كان والأمرُ في النّصب فيه والجزم موقوفاً على عامل له يوجبه، فإذا جئت إلى الرفع، لم يحتج به إلاّ إلى ارتفاع تلك العوامل الموجبة الّتي كانت لمقابلاته قبل، لذلك ما جعلوا العامل في رفع المضارع معنويا كما في رفع المبتدأ"، (الفَرُخان، 168/1) فهذا يدلّ على الرفع في الأسماء، وقرنه بالرفع في الفعل المضارع الّذي قد خرج عن الاسم في سبب الرفع، وممّا يزيد الأمر غموضاً وإيهاماً ربط هذه العِلَل بما يحدث في الفيزياء إذ يقول: "ونظير هذا الشأن في تعليل الظلمة عند من جعلها عدما للضوء محضاً، يقال له لِمَ أظلمت الأرض ؟ فيجيب لخلوها عن محاذاة الأجرام المضيئة، فأمّا من جعل الظلمة أجزاء من السواد موجودة فلا يستمُر على أصله هذا". (الفَرُخان، 1987، 169/1)

ومن الإفراط في التَّأويل ما جاء في باب الاستثناء، إذ أدخل الأعداد وتأوّل فيها وأفرط في ذكرها مما أدى إلى الإبهام تقريباً، يقول: "وهذا الصنف قُسِّم قسمين: أحدهما نحو قولك (له عليَ مائة إلاّ ثمانين إلاّ عشرين إلاّ سبعة) فالحاصل (ثلاثة وثلاثون)، فإنْ زدت بعد إلاّ سبعة، فقلت مثلا: (إلاّ خمسة)" كان الحاصل ثمانية وثلاثين، والوجه في ذلك أنْ تعمد إلى آخر ما تجده من الأعداد وهو في مثالنا

الأخير (خمسة) فتنقصه مما يليه: وليكن سبعة، يبقى اثنان تُنْقِصُهما من العشرين يبقى ثمانية عشر تُنْقِصُها من الثمانين يبقى اثنان وستون، تنقصها من المائة الّتي هي أوّل الأعداد الموضوعة في مثالنا هذا يبقى ثمانية وثلاثون وهو الحاصل عندك". (الفُرُّخان، 1987، 313/1)

وبهذا، فقد أولى الفُرُّخان عناية كبيرة بالعِلّة النَّحويّة، وذلك لتوضيح الكثير من الظواهر النَّحويّة المبسوطة في كتابه، وقد مال في تعليله إلى البصريين الّذين اهتموا بالتَّعليل والتَّأويل، وهذا ما سأوضحه إنْ شاء الله في الفصل الأخير من هذه الرسالة.

الفصل الخامس

الإجماع واستصحاب الحال

1.5 الإجماع:

أ- مَفْهُومُهُ ورأيُ النُّحاة فيه:

الإجمـــاع أصلٌ من أصولِ النّحوِ العربيّ، يُعتدُّ به في بناء القواعد النّحويّة وإثـــباتها، ولكنّه لم يَنَلِ المكانةَ والحَظْوَةَ الّتي نَالها كلٌّ من القياس والسّماع، لِمَا لهما مـــن أهمّيّةٍ كبيرةٍ لا يمكنُ الاستغناءُ عنها، وقد اعتمد عليهما جميع النُّحاة تقريبا، أمّا الإجمـــاع، فقد أهْمَلَهُ قليلٌ من النُّحاة مثل الأنباري في لمع الأدلة، "فلم يَعُدُّه دليلاً من أدلةِ النحوِ، وإنْ كان يعترف به في الفقه، فتراهُ يُرَدِّدُ كثيراً الإجماع حُجَّة قاطعةٌ في حديـــثه عمّـــا يتّصـــلُ بأحكـــام الفقه" (حسانين 1996، 213)، ومن عباراته في ذلك: "والّـــذي يدلُّ على قبول نقلهم، أنّ الأمّة أجْمَعَتْ على قبول صحيح مسلم والبخاريّ"، (الأنباري، لمع الأدلة، 1971، 87) وقوله: "وفي العدول عن قبول نقلهم خرقٌ للإجماع" (الأنـــباري، لمـــع الأدلـــة، 1971، 88). فَلَـــمْ يُفْـــرِدْ له بابًا مُعَيَّناً كما للقياس والسّماع والاستصـــحاب، لكـــنّه تحدّثَ عن الإجماع النّحويّ في معرض حديثه عن الخلاف البصريّ والكوفيّ في الإنصاف في عدد من المسائل، وهذا ما سيظهرُ لنا فيما بعد.

وقد فَسّرت عفاف حسانين سبب إهماله الإجماع بقولها: "ونلاحظ ممّا نقلناه عن الإجماع أنّه يمكن أن يقال بأنّه ليس قائماً برأسه، يقف إلى جانب النّقل والقياس، ولكنّه يُساق كمقدمةٍ لدليل قياسيٍّ، إذ غالباً ما يترتّبُ على الإجماعِ حكمٌ أو رأيٌ ما قياس غيرِهِ عليه، وهذا مُطّردٌ في مواضعَ كثيرةٍ،... ويُؤيّد ما نقول أنّ الأنباري كان يُدْرِجُه مع دليل القياس، فيقول بالنّقل والقياس، ويدرج الإجماع تحت دليل القياس، وقد يفسّر ذلك لماذا لم يعتمده الأنباري؟ ولَمْ يَعُدُّه من أدلة النّحو المعتبرة الّتي جعلها ثلاثة". (حسانين، 1996،226)

ونرى ابن جنّيّ على العكس من الأنباري، فقد أهمل استصحاب الحـــال، واهتمّ بالإجماع، وعَدَّهُ من الأصول النّحويّة، إذ خصّصَ له فصلا خاصّاً به وهو: "القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حُجَّة"، قال فيه: "اعْلَمْ أنَّ إجماعَ أهلِ البلدينِ إنَّما يكونُ حُجَّة إذا أعطاك خَصْمُك يده ألاّ يُخَالِفَ المَنْصُوصَ والمقيس على

المنصوص، فأمّا إنْ لَمْ يُعطِ يَدَه بذلك فلا يكونُ إجماعُهم حُجَّةً عليه، وذلك أنّه لم يرد مِمَّن يُطَاعُ أمرُه في قرآنٍ ولا سُنَّةٍ أنّهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النّص عن رسول الله عليه السلام مِنْ قوله : (أُمّتي لا تجتمع على ضلالةٍ) وإنّما هو عِلْمٌ مُنْتَزَعٌ من استقراء هذه اللّغة، فكلّ مَنْ فَرَقَ له عن علّةٍ صحيحةٍ، وطريق نَهْجَةٍ كان خليلَ نفسه وأبا عَمْرٍو فكره". (ابن جني،1990، 191/1)

وبناءً على هذا، فإنّ الإجماع النّحويّ أصلٌ مُخْتَلَفٌ فيه، تناوله كثيرٌ من النُّحاة كسيبويه (الحديثي، 1994، 445)، وابن جنّيّ وغيرهما، وأهمله قليل منهم من أمثال الخليل بن أحمد (عبابنة، 1984، 83/82)، والأنباري وغيرهما.

والإجماع: "هو إجماع أهل البلدين، ما لم يُخَالِفْ نَصّاً أو قياسًا ؛ إذ لم يَرِدْ أنّهم معصومون ككلّ الأمّة، وإنّما هو منتزع من استقراء اللّغة" (الشّاوي المغربي، دت، 55)، أي نحاة البلدين، البصرة والكوفة. (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 5)

وقد استمدَّ النُّحاةُ مفهومَ الإجماعِ من الفقهاءِ، إذ تأثّرت جميعُ الأصولِ النّحويّة بالأصول الفقهيّة، فالإجماع في اصطلاح الأصوليين يطلق على اتفاق المجتهدين من أُمَّةِ محمّدٍ ﷺ بعد زمانه في عصر على حُكْمٍ شَرْعي". (الكفوي، 1993، 42) وينظر (شلبي، 1983، 163) فهو اتفاق بين المجتهدين كما هو اتّفاق بين نحاة البصرة والكوفة.

"على أنّ الأصوليين يفرّقون بين الإجماع الشرعي، والإجماع اللّغويّ، فإذا كان الإجماعُ على حكمٍ شرعيٍّ من أحكامِ الدِّينِ كالحِلِّ والحُرْمَةِ، أو الوجوبِ والامتناعِ، أو نحو ذلك كان إجماعاً شرعيّا يُعنى به علماء أصول الفقه، أمّا إذا كان الإجماع على حكمٍ لُغويٍّ كإجماعهم على الجرِّ خاصاً بالأسماء ولا جَرَّ في الأفعال مثلاً، فذلك إجماعٌ لُغويٌّ يُعْنَى به علماءُ أصولِ النَّحوِ". (نحلة، 1987، 79)

وقد تحدّث محمود نحلة عن ثلاثة أنواع من الإجماع اللّغويّ عرضها العلماء، وهي: إجماع الرّواة، ويكون باتّفاقِ الرّواةِ على روايةٍ معيّنةٍ لشاهدٍ من الشواهدِ، وإجماع العرب الّذي عَدَّهُ السّيوطيّ أصلاً إنْ أمكَنَ الوقوفُ عليه بقوله: "وإجماع العرب أيضاً حُجَّةٌ، ولكنْ أنّى لَنَا الوقوف عليه، ومن صُوَرِهِ أنْ يتكلّمَ العربيُّ بشيءٍ ويُبَلّغهم ويسكتون عليه، قال ابن مالك في "التّسهيل": استُدِلَّ على جواز تَوْسيطِ خبرِ

ما الحجازيّةِ ونَصبْه بقول الفرزدق:(سيبويه،1991، 60/1) و(ابن هشام، 1985، 82/1) و (ابن عصفور، المقرّب، دت، 112) و(المالقي، 1985، 379)

فأَصبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وردّهُ المانعون: بأنّ الفرزدقَ تَميميٌّ تَكَلَّمَ بهذا معتقداً جوازَهُ عِنْدَ الحجازيينَ فلم يُصِبْ، ويُجابُ: بأنَّ الفرزدقَ كان له أضدادٌ من الحجازيين والتَّميميين , ومِنْ مُناهُم أنْ يَظفَرُوا له بزِلَّةٍ يُشَنِّعُونَ بها عليه مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيءٌ من ذلك لَنُقِلَ لِتَوفُّرِ الدَّواعي على التَّحدُّثِ بمثل ذلك إذا اتّفقَ . ففي عدم نَقْلِ ذلك دليلُ إجماعِ أضْداده الحجازيين والتميميين على تَصْوِيبِ قوله: (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998،56) والثالث إجماع النُّحاة الّذي نحن بِصَدَدِه. (نحلة، 1987، 79-81)

ومن أمثلة الإجماع النّحويّ بشكل مطلق "إجماعهم على أنَّ خبرَ المبتدأ إذا كان صفةً يتضمَّنُ الضّمير، نحو: زيدٌ قائمٌ، وعُمَرُ حَسَنٌ، وإجماعهم على أنّ الضّمير في اسم الفاعل إذا جرى على مَنْ هو له لا يجب إبرازه، وإجماعهم على أنّ الفعلَ الماضِيَ إذا كان معهُ قد أو كان وصفاً لمحذوف يقع حالاً". (حسانين،213، 1996)

ومن أمثلة الإجماع غيرِ المطلق، وهو إجماع النُّحاة الكوفيّين والبصريّين ومخالفة أحد النُّحاة فقط "كإجماعهم في "جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" على أنّه مخفوض بالجوار، وخالفهم ابن جنيّ، فقال: عندي منه في القرآن ما يَنِيفُ على ألفِ موضعٍ، إذْ هو من حذفِ المضافِ أيْ خربٍ جُحْرُهُ" (الشاوي المغربي, دت,56) وينظر (ابن جنّيّ، 1990، 192/1-193) و(السّيوطيّ, الاقتراح، 1998، 55) إذْ إنّ ابن جنّيّ خالف الإجماع منذُ بُدئ العلمُ بالعربيّةِ إلى وقته في تَخْرِيجِه لِقَوْلِ العربِ السّابَق، (نحلة، 1987، 89) مع أنّه عَدَّ الإجماع أصلاً من أصول النّحوِ وأهمل الاستصحاب فأجاز الخروج عليه.

وقد استَدَلَّ بهذا الدّليل نُحاةُ البلدين: البصرة والكوفة، واتَّخَذُوه "دليلا من أَدِلَّةِ النُّحاة في الإجماع لِمَا يُقرِّرُون من أحكام نَحْوِيَّةٍ وغيرِها، وَمُسْتَنَدًا يَسْتَنِدُونَ إليه في رَدِّ آراءِ المعارضين والمخالفين". (نحلة، 1987، 81)

فاتّفقَ نُحاةُ المدرستين في أَصلِ اشتقاق كلمة (اسم)، إذ نُقِلَ عن الكوفيّينَ والبصريّين (نحلة، 1987، 81) قولهم: " أنّا أجمعنا على أنَّ الهمزة في أوّله همزةُ التَّعويض. " (الأنباري، 1998، 1/18) وفي مسألة أُصلِ حركةِ همزةِ الوصلِ نُقِلَ عنهم قَوْلُهم" (نحلة، 1987، 86) "أَجْمَعنا على أنَّ همزةَ الوصلِ زيادةٌ على بناءِ الكلمة". (الأنباري، 1998، 2/240)

واستدَلَّ به البصريّون في مسألة (حتّى) على أنَّ (حتّى) لا تَنْصِبُ الفعل المضارعَ بنفسها وإنّما بتقدير أنْ. (الحديثي،1974، 434) إذ " قالوا: إنَّما قُلْنَا أَنَّ الناصب للفعل "أَنْ " المقدّرةُ دونَ" حتّى " أنَّا أجمعنا على أنَّ " حتَّى " من عواملِ الأسماء، وإذا كانت من عواملِ الأسماء , فلا يجوزُ أنْ تُجْعَلَ من عواملِ الأفعال؛ لأنّ عواملَ الأسماءِ لا تكونُ عواملَ الأفعالِ، كما أنّ عواملَ الأفعالِ لا تكونُ عواملَ الأسماءِ، وإذا ثبتَ أنّه لا يجوزُ أن تكونَ عواملُ الأسماءِ عواملَ الأفعال، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الفعلُ منصوباً بتقدير " أنْ ". (الأنباري، 1998، 2/ 122)

واستدلّوا به كذلك في مسألة هل تقع " مِنْ " لابتداء الغاية في الزّمان بقولهم: "أجمعنا على أنّ (مِنْ) في المكان نظيرُ (مُذْ) في الزّمان ؛ لأنَّ (مِنْ) وُضِعَتْ لتدلّ على ابتداء الغاية في المكان، كما أنّ "مُذْ " وضعت لتدلّ على ابتداء الغاية في الزّمان". (الأنباري، 1998، 1/ 346)

واستدلّ به الكوفيّون كاستدلال البصريّين به, وقد عَبَّرت الحديثي عن ذلك بقولها، " ولم يَكُنْ موقف الكوفيّين من الإجماع ليختلفَ عن موقف البصريّين منه، فقد استفادُوا منه واعتمدُوا عليه في إثبات بعض الأحكام النّحويّة، فاستدلّوا بمسائلَ وردَ الإجماعُ فيها , وقاسُوا على هذه المسائل لإثبات مسائلَ أخرى وأحكامٍ مشابهةٍ لما وردَ الإجماعُ بإثباته". (الحديثي، 1974، 434)

فاستدلّوا به في مسألة "القول في رافع الخبر بعد (إنّ) المؤكّدة وأخواتها بقولهم: " أجمعنا على أنّ الأصل في هذه الأحرف أنْ لا تنصبَ الاسمَ، وإنّما نَصَبَتْهُ لأنّها أَشْبَهَتْ الفعلَ". (الأنباري، 1998, 1/167)

وكذلك في مسألة " القول في العطف على اسم " إنّ " بالرفع قبل مجيء الخبر" بقولهم: "أَجْمَعْنا على أنّه يجوزُ العطفُ على الموضعِ قبلَ تمامِ الخبرِ مَعَ (لا)

نحو: (لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك) فكذلك مع "إنّ" ؛ لأنّها بمنزلتها". (الأنباري،1998، 175/1-176)

ورأى أغلبُ النُّحاةِ أنّه لا يجوزُ مخالفةُ الإجماعِ والخروجُ عليه، وقاموا بردِّ عددٍ من أحكام النُّحاة لمخالفتها الإجماع. (نحلة، 1987، 87) "واعتبر كثيرٌ الإجماعَ في الأمور اللّغويّة. فَخَرْقُه ممنوع، وإنْ تَرَدّد بعضُهم فيه".(الشاوي المغربي، دت، 56) وينظر (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 56) ولم يُجِزْ ذلك الأنباري – أي مخالفة الإجماع – في الرّد على كلام الكوفيّين في مسألة (القول في الميم في (اللّهُمّ) أهي عِوَضٌ من حرف النّداء أم لا) بقوله: "... أنّه لو كان الأمرُ كما زَعَمْتُمْ وأنّ الأصل فيه: (يا أللهُ أُمَّنا بخير) لكان ينبغي أن يجوز أن يقال: (اللهمَّنا بخير)، وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليلٌ على فسادِه". (الأنباري، 1998، 320/1).

وسيبويهِ يَرْفُضُ مخالفةَ العربِ والنّحويين. (الحديثي، 1974، 445) إذْ يقول في باب (ما يجري عليه صفة ما كان من سببه وصِفَةُ ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته الّتي خَلَصتْ له) " وإنْ زعمَ زاعمٌ أنّه يقول: (مررتُ برجلٍ مُخَالطِ بَدَنِه داءٌ) ففرق بينه وبينَ المنوّن، قيل له: أَلَسْتَ تَعْلَمُ أنَّ الصِّفةَ إذا كانت للأول فالتّنوين وغيرُ التّنوين سواءٌ , إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التّنوين , نحو قولك: (مررتُ برجلٍ ملازمِ أباكَ، ومررتُ برجلٍ ملازمِ أبيك، ومُلازِمِك) فإنَّهُ لا يَجِدُ بُدّاً مِنْ أنْ يقول : (نَعَمْ) وإلّا خَالَفَ جميعَ العربِ والنّحويين". (سيبويه 1991، 19/2)

وَمِنَ المُجيزينَ ابن جنّيّ –كما ذكرت سابقاً– بِشَرْطِ أنْ لا يخالِفَ القائلُ بها المنصوص ولا المقيس على المنصوص. (الحديثي، 1974، 437). وأبو البقاء العُكْبُريّ الّذي رأى جواز مخالفة الإجماع المسكوت عليه ممّا لم يمنعِ القائلونَ به من إحداث قول غيره مخالف له. (الحديثي، 1974، 437)

وأمّا بخصوص المدرسة الواحدة، فيجوزُ مخالَفَتُه ضمنَ المدرسة، وهذا ما أكّدته حسانين بقولها: " والخروجُ على إجماع المدرسةِ الواحدةِ على رأيٍ مُباحٍ بل هو كثير، يطالعنا الأخفشُ أو المبرّدُ –أو غيرهما– في بعض الآراء آخذاً بآراءِ الكوفة، كما نَجِدُ الفرّاء نَفْسَه خارجا عن آراءِ المدرسة الّتي هو إمامُها، وهذا الموقف في طبيعة الأمور مُعْتَرَفٌ به". (حسانين، 1996، 221)

ففي مسألة (القول في العطف على اسم " إنّ " بالرفع قبل مجيء الخبر) "ذهب الكوفيّون إلى أنّه يَجُوزُ العطفُ على مَوْضِعِ " إنّ " قبل تَمَامِ الخبر، واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنَّه يجوز ذلك على كل حال, سواء كان يظهر فيه عمل " إنّ " أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: (إنّ زيدًا وعمرو قائمان) و [إنّك وَبَكْرٌ منطلقان]. وذهبَ أبو زكريّا يَحْيَى بن زناد الفرّاء إلى أنّه لا يجوزُ ذلك إلاّ فيما لم يَظْهَرْ فيه عملُ (إنّ)". (الأنباري، 1998، 175/1)

وكذلك البصريّونَ، فالاختلاف ضِمْنَ رأي المدرسة الواحدة موجودٌ, ففي مسألة (القول في عامل النّصب في المفعول معه) " ذهب البصريّون إلى أنَّه منصوبٌ بالفعل الّذي قبله بِتَوَسُّط الواو، وذهب أبو إسحاق الزّجّاج من البصريّين إلى أنّه منصوب بتقدير عامل، والتّقدير: ولامَسَ الخشبةَ، وما أشبه ذلك... وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو (جئت معه)". (الأنباري، 1998، 228/1)

وخلاصة القول، إنّ كثيراً من النُّحاة اعتدّوا به واعتمدوه لإثبات قواعدهم، على الرُّغم من أنّه أصل مختلف فيه، كسيبويه إمام النُّحاة وصاحب أوّل كتاب نحويّ (سيبويه، 1991، 296/1) والأنباري الّذي أخذه حُجَّة في الرّد على الكوفيّين في الإنصاف(الأنباري، 1998، 33/1، 590/2-592) والسّيوطيّ في الاقتراح (السّيوطيّ، 1998، 56) والسمين الحلبي في الدّر المصون (الفرّاية، 2004، 36-39)

ب- الإجماع عند الفُرّخان:

أمّا الفُرّخان، فكان شَأْنُه شَأْنَ هؤلاء النُّحاةِ في الاعتداد بإجماع نُحاة البصرة والكوفة في إثبات قواعده النّحويّة واللّغويّة، وإنْ كانت هذه المسائل بِحدّ ذاتها قليلة موازنة مع المسائل التي اعتمد فيها على الأصول النّحويّة الأخرى كالقياس والسّماع والاستصحاب.

ومّما تَبَيَّن لي من خلال بحثي هذا أنّ الفُرّخان كان يُصرِّحُ بلفظ الإجماع دون أن نَجِدَ عبارات أخرى كغيره من النّحويين تدل على الإجماع، نحو: "كُلُّ النّحويين" أو "جميع النّحويين" وما أشبه ذلك ممّا كانت منثورة بين ثنايا كتب النحو المختلفة.

وبناء على هذا، فالمسائل الّتي أخذها الفُرّخان, وبنى عليها في كتابه المستوفى قليلة –على وفق ما أعلم– لذا، سأحاول أن أعالجها كاملة:

1) تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها وعليها:

يجوز تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها وكذلك أخبار هذا الباب على الأفعال إلاّ ليس ودام والمنفي بـــ(ما). (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 1/371-373)

فقد اعتدّ الفُرّخان في هذه المسألة بما أجمع عليه النُّحاة مِنْ أنَّهُ يجوزُ تقديمُ خَبَرِ كان على اسمها كقوله تعالى: (وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصرُ المؤمنين) الروم 47، فقد تقدّم خبرُ (كان) (حقّاً) على اسمها (نصرُ) كما يَتَقَدَّم خبر كان عليها نفسها، نحو: (قائما كنت أم قاعدا). إذ قُدِّمَ خبر كان (قائما) على (كان) واسمها (التّاء) الضّمير المتّصل. يقول الفُرُّخان: "ويجوز تقديم خبرها على اسمها نحو قوله تعالى: (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) الروم 47، وعليها نفسها كقولك: أقائماً كنت أم قاعداً. ويشاركها في الحكم ما هو أقربُ إليها من أخواتها وهي صار وظلّ وبات وأضحى وأمسى بالإجماع وليس على خلافٍ فيه". (الفُرُّخان، 1987، 1/227)

إذْ يشارك كان في هذا الإجماع أخواتها، وهي صار وظل وبات وأصبح وأضحى وأمسى، إلاّ أنّه اختلف في ليس، فقد ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب أبو العبّاس المبّرد من البصريّين، وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها، واعتدّوا بقوله تعالى: (ألا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) هود 8، وقالوا: إنَّ الدّليل من هذه الآية أنّه قُدِّمَ معمولُ خبرِ (ليس) على ليس، فإنّ قوله: (يوم يأتيهم) يتعلّق بـــ (مصروف) وقد قدّمه على ليس، ولو لم يَجُزْ تقديم خبر (ليس) على ليس، وإلاّ لَمَا جَازَ تقديمُ معمول خبرها عليها،لانَّ المعمولَ لا يقعُ إلاّ حيثُ يقع العامل، وقد فصّل هذه المسألةَ الأنباري في الإنصاف، وانتهى إلى أنّ مذهب الكوفيّين هو المذهب الصحيح وردّ على البصريّين حُجَجَهُمْ. (الأنباري، 1998، 1/151-154)

يقول الفُرّخان: "واتّفقوا على جواز تقديم خبرها (يعني ليس) على اسمها نحو: (ليس منطلقا بكر) واختلفوا في جواز تقديمه عليها". (الفُرّخان،1987، 1/234)

ويفصّل السّيوطيّ العلماء الّذين منعوا تقديم خبر ليس عليها والعلماء الّذين أجازوا ذلك: "وأمّا (ليس) فجمهور الكّوفيين، والمبرّد، والزّجّاج، وابن السرّاج، والسّيرافي، والفارسيّ، وابن أخته، والجُرْجَاني، وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل التّعَجُّب، وعسى ونعمَ وبئس، بجامع عدم التّصرّف، وقدماء البصرّيين ونسبه ابن جنّيّ إلى الجمهور، واختاره ابن برهان والزمخشري، والشّلوبيين، وابن عصفور، على الجواز لتقديم معموله على قوله تعالى: (ألا يومَ يأتيهم لَيْسَ مصروفاً عنهم) هود 8. (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 373/1)

أمّا ما دام، فقد اتّفق على أنّه لا يَتَقَدَّمُ خَبَرُها عليها " لأنّ المصدر لا يتقدّمُ عليه معموله. وإنْ كان يَتَقَدَّمُ على اسمها ". (الفُرّخان، 1987، 232/1) بعد ذلك يقول السّيوطيّ في مسألة عدم تقديم اسمها عليها: "أمّا دام فحكي الاتفاق عليها، لأنّها مشروطة بدخول (ما) المصدريّة الظرفيّة، والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله". (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 373/1)

ومثل ما دام، ما زال وما برح وما انفك وما فتيء، وذلك لاشتمالهنَّ – كما يبدو لي – على ما المصدرية، وقد صرّح الفُرّخان بجواز تقديم خبرهنّ على أسمائهن دون أنّ يتقدّم عليهنّ، يقول: " وقد يجوز تقديمُ خَبَر كُلٍّ واحدة منها على اسمها ولا يجوز تقديمه عليها لمكان النفي المبني عليه الكلام". (الفُرّخان، 1987، 133/1) يقول السّيوطيّ في عدم جواز تقديم أسمائهن عليهن: "وأمّا المنفيّ بـــ(ما) غير زال وإخوته ففيه قولان: البصريّون على المنع، والكوفيّون على الجواز، ومنشأ الخلاف اختلافهم في أنّ (ما) هل لها صدر الكلام أو لا ؟ فالبصريّون على الأوّل والكوفيّون على الثّاني". (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 373/1)

-والّذي يبدو لي على الرّغم من الاختلاف النّحويّ في هذه المسألة، واشتراك كان وأخواتها فيها، إلا أنّ الفُرّخان قد فصّل ذلك كلاً على حدة، فإنْ اشتركت كان وبعض أخواتها في جواز تقديم الخبر عليها وعلى اسمها، فقد بقيت أخواتٌ أخرى تشترك في جواز تقديم الخبر على الاسم فقط.

2) حذف الفعل بعد (لولا) الّتي للتّحضيض:

اعتدّ الفُرّخان في هذهِ المسألة بما أجمع عليه النُّحاة في أنّ الفعلَ يُحذَفُ بعد لولا الّتي للتّحضيض معتدّين بقول الشاعر: (ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي, دت, 302/1) و(ابن جنّيّ، 1990، 47/2) و(ابن يعيش، دت، 38/2) و(المالقي، 1985، 362)

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِيبِ أَفضلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المُقنَّعَا

فقد أجمع النُّحاة على أنّ (الكميَّ) وهو الشّجاعُ منصوب بالفعل مقّدر بعد لولا، تقديره (لولا تعدّون الكميَّ) (الفُرّخان، 1987، 22/1) وقد صرّح الفُرّخان بلفظ الإجماع بعد التّعليق على هذه المسألة بقوله:"أليس قد أجمعوا على أن التّقدير: لولا تعدون" (الفُرّخان، 1987، 22/1)

ولولا حرفُ تحضيض، فتختَصُّ بالأفعال ويليها المضارع نحوَ: (فَلَوْلا تَشْكُرون) الواقعة 70، والماضي، نحوَ: (فَلَوْلا نظرَ مِنْ كُلِّ فِرقَةٍ منهم طائِفَةٌ) التوبة 122. وقد يليها اسم معمول لفعل مقدّر نحو: لولا زيداً ضربتَه، أو معمول لفعل مؤخر، نحو: لولا زيداً ضربتُ، ... ومن تقدير الفعل بعدها قول الشاعر: (المرادي، 1976، 547)

تَعُدُّون عقرَ النّيب أفضلَ مجدكم بنى ضوطرى لولا الكميَّ المقنّعا

أي: لولا تعدُّون الكميّ، أو لولا تبارزون الكميّ".

وقُدِّرَ في حاشية شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور بــ(لولا تغفرون الكميّ، فتعدُّونه من مجدكم. (ابن عصفوروحاشيته، شرح جمل الزّجّاجي، دت، 302/1)

3. عدُّ إبراز الضّمير تأكيداً للمستكِنّ إن أَمِنَ اللّبس:

فقد اعتدّ الفُرُّخان في هذه المسألة بما أجمع عليه النُّحاة من أنّ الضّمير يلزم إبرازُه إنْ وقع لَبْسٌ، نحو: (زيدٌ بكرٌ يكرمُه هو) على أنّ (هو) واجبٌ في مثل هذه الحالة، إذ إنّ عدمَ وجوده يؤدّي إلى لَبْس بين (مَنْ يُكْرِم ومَنْ يُكْرَم) ومثله قولنا: (الزيدانِ العمرانِ يُكْرِمُهُما هما) أو (يكرمانهما هما) على أنّ (هما) ضميرٌ وَجَبَ إبرازه مَنْعاً للّبس، ومثله: (خالدٌ مَرَرْتُ برجلٍ يُعطيه هو)، كلُّ ذلك إنْ كان الفعل بجنب غَيْرِ الفاعل، أي فصل عنه، أمّا إنْ كان اللّبس قد أُمِّنَ بالمعنى نحو: (زيدٌ البِرْذَوْن يركبه) إذْ إنّ المعنى يقتضي أنْ يكون (زيد) هو الّذي يركب البِرْذَوْن، وليس العكس، ذلك لأنّ البرذون ما يُرْكَبُ، و (زيدٌ) هو الرجل، فوجود هذه القرينة

المعنوية في مثل هذا السياق يحتم الدّلالة، وبذلك يُمْنَعُ وقوع اللّبس – لذا، لا سبيل لوجود مثل هذا الضّمير، كما قد يؤمن اللّبس بالصيغة، نحو (هندٌ بشرٌ تضربه) إذْ إنَّ وّجود مثل هذه القرينة اللّفظيّة وهي التّاء والّتي تشير إلى هند وهي مؤنث لا إلى بشر المذكّر، فمنعت اللّبس في مثل هذه الجملة بخلاف المثال السابق (زيدٌ يكرم) إذ إنّ كليهما مذكران، لذا يَصْعُبُ نَسْبُ الفعلِ للفاعل , ولا سيما وأنّ الفعل فُصِلَ عن فاعله. (الفُرّخان، 1987، 107/1)

لذلك، فوجود مثل هذه القرينة اللّفظية أو المعنوية، يمنع وقوع اللّبس، فلا يلزم إبراز الضّمير، وإنْ أُبْرِزَ كان تأكيداً لذلك الضّمير المستكّن أصلا، يقول الفُرّخان: " فإنْ أُظْهِرَ كان تأكيداً للمستكّن بالإجماع " (الفُرّخان، 1987، 107/1) فعندما نقول: (زيدٌ البِرْذَون يركبه هو) فإنّ الضّمير (هو) تأكيداً لذلك الضّمير المستكن في يركبه، ولا يكون فاعلا، ذلك لِأمْنِ اللّبس، وهذا إجمَاعٌ اعتدّ به الفُرّخان في إثبات هذهِ المسالة.

4. إضمار ضمير الشأن في كان إنْ دخلت على المبتدأ:

اعتدّ الفُرّخان في هذه المسألة بما اتّفق عليه النُحاة، بأنّ كان إنْ دخلت على المبتدأ وهو ضمير الشأن استُكنّ فيها اسما لها نحو: (كان زيدٌ منطلقٌ) أو (كان ينطلق زيدٌ) و (زيدٌ) مبتدأ خبرهُ (منطلق). ويشارك كان في هذا الحكم ليس. (الفُرّخان، 1987، 227/1)

كقول الشّاعر: (سيبويه, 1991, 1/70–147) و(النحاس, 1986, 70)

فأصبحوا والنَّوَى عالي مُعْرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النّوى يُلْقِي المساكينُ

فقد أضمر في (ليس) ضمير الشأن، والتقدير على وفق ما يقتضه المعنى، (ليس الأمر والحديث كل النوى يلقى المساكين) فاسم ليس محذوف خبره (كل). ينظر: (النحاس, 1986, 70)

ومثل هذا قوله تعالى: (مِنْ بَعْدِ ما كانَ تزيغُ قلوبُ فريقِ منهم) التوبة 117 على أنّ اسم كاد ضمير الشأن (هو). (الفُرّخان، 1987، 227/1).

فَمِنْ خلال ما سبق, يتبيّن لي بأنّ مسائل الفُرّخان الّتي اعتمد فيها على الإجماع قليلة موازنة مع القياس والسّماع , فهو أصلٌ مختلفٌ فيه لذلك قلّل النُحاة من الاعتماد عليه في إثبات قواعدهم النّحويّة.

2.5 استصحاب الحال

أ. مفهومه ورأي النُحاة فيه:

استِصْحَابُ الحالِ الأصلُ الرّابعُ من أصولِ النّحو العربيّ، لكنّه أصل مختلف فيه كالإجماع، على أنّ مُعظمَ النُحاة عدّ الأصول النّحويّة أربعة هي السّماع والقياس والإجماع والاستصحاب، وقليلٌ منهم عَدَّها ثلاثة، فاختُلِفَ في الإجماعِ كما اختُلِفَ في الاستصحابِ، فمثلاً ابن جنّيّ عدّها ثلاثة هي: السّماع والإجماع والقياس، وأسقط الاستصحاب، والأنباري عَدَّها ثلاثة أيضاً وهي: النقل والقياس واستصحاب الحال، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، فكأنّه لم يَرَ الاحتجاج به في العربيّة كما هو رأيُ قومٍ. (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 13)

ولكن على الرُغم من الاختلافِ فيه، فإنّ العلماءَ بَنَوا بعضَ قواعدهم وأثبتوها بالاعتماد عليه، ولكنّهم لم يُعْطُوهُ الأهميّةَ الّتي أعطوها للقياس والسّماع، ويمكن القول إنّهم أهمَلُوا هذا الأصل ولم يعطوه حقه، وهذا ما يؤكدّه تمّام حسّان بقوله : "هذا بابٌ لم يعطه المُؤَلِفُون حقَّهُ من العنايةِ عند عرضهم لأصولِ النّحو، فلقد دأبُوا عندَ ذكرِ الاستصحابِ أنْ يكتفوا بشرحِ المصطلحِ دونَ الدُخولِ في تفصيل النّظر، وأن يُرَدِّدُوا مصطلحاتٍ مثل أصلِ الوضعِ وأصلِ القاعدةِ والأصلِ المهجورِ، والعدولِ عن الأصلِ والردِّ إلى الأصلِ والوجهِ ...الخ، تاركين للقارئ أنْ يفهمَ معاني هذهِ المصطلحات من سياق الكلام". (حسّان، دت، 114)

فالاستصحاب كأصلٍ من أصولِ النّحو تداوله النُحاة وعَرّفوه بتعريفاتٍ متعدّدةٍ تدور حول فكرةٍ واحدةٍ وهي الاهتمام بالأصل وبقاؤه حتّى وجود الدّليل لتغييره، وقد كان تعريف الأنباري له تعريفاً جامعاً اعتمده النُحاة بعده، فهو "استِصْحَابُ حال الأصلِ في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حالِ الأصلِ في الأفعال وهو البناء، حتّى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما

يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمّن معنى الحرف، فشبه الحرف في نحّو (الّذي) وتضمّن معنى الحرف في نحّو (كيف)، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو (يذهبُ، ويكتبُ، ويركبُ)، وما أشبه ذلك". (الأنباري، لمع الأدلة، 1971، 141)

وقريبٌ من هذا التَّعريفِ تعريفُ أبي زكريّا الشّاوي المَغْرِبي الجَزائِري الّذي عَرّفه بقوله: " هو إبقاءُ ما كان على ما كانَ عندَ عدمِ دليلِ النَّقلِ عن الأصلِ، وهو معتبر" (الشاوي، د. ت، 97). وعَرّفه عبد الرحمن السّيّد بقوله: " وهو إبقاء اللّفظ على ما يدلُّ عليه ظاهره، أو الجريُ في الاستعمالِ على ما هو الأصل، ما دام لم يَقُمْ دليلٌ على تغيير اللّفظ عن هذا الظّاهر، أو العدولِ في الاستعمال عن هذا الأصل". (السّيّد، د. ت، 253)

فهو الالتزام بالأصل كدليلٍ على صحّةِ القاعدةِ النّحويّةِ، والدّفاعِ عنها، وهذا المفهومُ لا يختلف كثيراً عن مفهومه في الفقه، إذ هو منقول من الفقه إلى النّحو، وهذا ما تؤكدّه عفاف حسانين بقولها:"وهو في الأصل مُصطلحٌ فقهيٌّ للحَنفيَّةِ يريدونَ به أنّ الأصلَ في الأشياءِ الإباحة، ما لم يقمْ دليلٌ على عَدَمِهَا لقوله تعالى: (هُوَ الّذي خَلَقَ لَكُمْ مَا في الأَرْضِ جَمِيعاً) (البقرة، 29). قيل: نَقَلَ النُّحاة هذا المصطلح حين أرادُوا بناء أصول النّحو كأصول الفقه". (حسانين، 1996، 229)

لذا، فهو مصطلحٌ تعودُ جذورُه إلى الفقهِ، ثُمّ انتقل إلى النّحو العربيّ فــ" الاستصحابُ أو استصحابُ الحالِ، أصلٌ من الأصولِ الفقهيّة السّتّةِ الّتي اختلف الفقهاءُ في الأخذِ بها أدلّة للأحكام، وهي: الاستحسانُ والمصالحُ المرسلةُ والاستصحابُ، والعرفُ، وشرعُ مَنْ قبلنا، ومذهبُ الصحابيّ".(نحلة، 1987، 141)

ـ فكلما اختلفَ النّحويون في الأخذ باستصحابِ الحالِ كأصلٍ من أصولِ النّحو العربيّ اختلف الفقهاءُ في ذلك، لكنَّ أغلبيّة النُّحاة والفقهاء أَخَذُوا به وعدّوه من الأدلّةِ المعتبرةِ، فهو " دليلٌ من الأدلةِ المعتبرةِ عندَ الأصوليين والنّحويين إلاّ أنّه من أضعفِ الأدلّةِ، فقد اعتبره الأصوليون دليلاً سلبيّاً لا دليلاً إيجابيّاً، إذْ إنّه بقاءُ الأصلِ على ما هو عليه لعدم الدّليل على التَّغيير، ولأنّه سلبيٌّ على ذلك النّحو، قرّرَ الفقهاءُ أنّه آخر ما يُرجعُ إليه عند الفتوى". (الحديثي، 1974م، 448)

وكذلك الحال بالنسبة لاستصحاب الحال فهو من أضعف الأدلّة كما بيّن ذلك الأنباري في لمعه: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلّة ولهذا، لا يجوز التّمسّك به ما وُجِدَ هناك دليل ؛ ألا ترى أنّه لا يجوزُ التّمسّكُ به في إعرابِ الاسمِ مع وجود دليل البناء في شبهِ الحرفِ أو تَضمُّنِ معناه، وكذلك لا يجوز التّمسّك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياسُ ما جاء من هذا النّحو". (الأنباري، لمع الأدلة، 1971، 142)

وهذا لا يعني أنّه ليس من الأدلّة المعتبرة، فـ" مَنْ تمَسّك به خرجَ عن عهدةِ المطالبةِ بالدّليل، ومَنْ عدلَ عن الأصلِ افتقرَ إلى إقامةِ الدّليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلّة المعتبرة". (الأنباري، 1998، 279/1)

"ومثال التّمسّك باستصحاب الحال في الاسم المُتَمَكِّن أنْ تقول: الأصلُ في الأسماءِ الإعرابُ، وإنّما يُبْنَى فيها ما أَشْبَه الحرفَ أو تضمّنَ معناه، وهذا الاسمُ لم يُشْبِه الحرفَ ولا تَضَمّن معناه، فكان باقياً على أصلِه في الإعراب، ومثالُ التّمسّك باستصحاب الحال في الفعل أنْ تقولَ في فعلِ الأمرِ: الأصلُ في الأفعال البناء ؛ وإنّما يُعْرَبُ منها ما شابه الاسم، وهذا الفعل لم يُشَابِه الاسم، فكان باقياً على أصله في البناء". (الأنباري، لمع الأدلة، 1971، 141-142)

فالنُّحاة استدلّوا بهذا الأصل، ولكنْ كان استدلالُهم مُتَفَاوِتاً إلى حدّ ما، فخديجة الحديثي تَجْزِمُ بأنّ النُّحاةَ: بصريينَ وكوفيينَ استدلّوا به، إذ تقول: " وقد استدلّ النُّحاةُ -بصريّون وكوفيّون- بهذا الأصل عندما لم يجدُوا دليلاً آخر من سماعٍ أو قياس (الحديثي، 1974، 450) وعفاف حسانين تَعُدُّ البصريين هم الّذين اعتدّوا به فقط إذ تقول: "واستصحابُ الحالِ كما نرى دليلٌ معتبرٌ عند البصريين فقط وحتّى عند هؤلاء هو دليلٌ ضعيفٌ، بل هو من أضعفِ الأدلّةِ، ولا يجوز التّمسّك به ما وجد هناك دليل" (حسانين، 1996، 231). ومعَ ذلك، فقد كان استدلالُ الكوفيين به قليلاً إلى حَدٍّ ما موازنةً مع البصريين، ولكن لا يمكن الجزمُ بعدم استدلال الكوفيين به كما تقول حسانين.

فقد استدلّ الكوفيّون باستصحاب الحالِ في ردِّهم على البصريين الّذين ذهبوا إلى أنّ (أيّهم) مبنيّة على الضّمّ إذا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها، حيث ذُكِرَ في الإنصاف

"والّذي يَدُلّ على فساد قَولِ مَنْ ذهب إلى أنّه مَبْنيٌّ على الضمِّ أنّ المفردَ من المبنيّات إذا أضيف أعرب، نحو: " قبلُ" و "بعدُ"، فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم، و"أيّ" إذا أفردت أعربت، فلو قلنا: إنّها إذا أضيفت بُنِيَتْ لكان هذا نقضاً للأصول، وذلك محال"، (الأنباري، 1998، 2/219). وينظر: (الحديثي، 1974، 453).

لكنّ البصريين- وكما ذكرت سابقاً- قد أَكْثَرُوا من الاستدلالِ به، ومن ذلك ما قالوه في مَسْأَلَةِ عاملِ النّصْبِ في المفعول به: "إنّما قلنا إنّ الفعل النّاصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك لأنّا أجمعنا على أنّ الفعل له تأثيرٌ في العمل، أمّا الفاعلُ، فلا تأثيرَ له في العملِ ؛ لأنّه اسمٌ، والأصلُ في الأسماءِ أنْ لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسم، فوجب أنْ لا يكونَ له تأثيرٌ في العمل...". (الأنباري، 1998، 1/83- 84)

"وقد استدلّوا بهذا الدّليل على أنّ (هذا) لا تكون بِمَعْنَى (الّذي)، لأنّ الأصل فيها وفي أخواتها أنْ تكونَ دالّة على الإشارة، كما أنّ الأصل في (الّذي) وأخواتها أنْ تكونَ موصولةً، وليست في معنى (هذا)، فينبغي ألاّ تُحْمَلَ عليها، وما دام الأمرُ كذلك، فما قاله الكوفيّون من أنّ (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الّذي وما أشْبَهَهُ من الأسماءِ الموصولةِ قولٌ من غير دليل، فوجبَ رُدُّه تَمَسُّكاً بالأصلِ واستصحاب الحال". (السّيّد، د. ت، 253) وينظر (الأنباري، 1998، 2/ 224).

زيادةً على ذلك، فقد استدلُّوا به في مسألة (كم) بقولهم: "إنّما قلنا إنّها مفردة؛ لأنّ الأصل هو الإفراد، وإنّما التركيب فرعٌ، ومَنْ تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدّليل". (الأنباري، 1998، 2/ 279)

وكذلك في مسألة: " نِعْمَ وبِئْسَ: أفعلان هما أم اسمان؟ رأى البصريون أنّهما فعلان ماضيان، وقدّموا حُجَجاً تدعم رأيهم، واعتمد فريقٌ منهم على استصحاب الحال (نحلة، 1987، 147) قال الأنباري: " ومنهم مَنْ تَمَسّك بأنْ قال: الدّليل على أنّهما فِعْلانِ ماضيانِ أنّهما مَبنِيّانِ على الفتحِ، ولو كَانَا اسمينِ لَمَا كان لِبنَائِهما وجه، إذ لا عِلّةَ هاهنا توجبُ بناءهما، وهذا تَمَسُّكٌ باستصحابِ الحالِ، وهو من أَضْعَفِ الأدلّة"، (الأنباري، 1998، 2/ 110) وأمثلةُ البصريين بخصوص ذلك كثيرةٌ أحببت ذكر بعضها لبيان مدى اهتمامهم بهذا الأصل الّذي أهمله الكوفيّون إلى حدِّ ما.

وقد تحدّث الأنباري في جَدَلِه عن الاعتراضِ على الاستدلال باستصحاب الحال بقوله: "وهو أنْ يَذْكُرَ دليلاً يدلُّ على زوالِ استصحابِ الحال، مثل أنْ يدُلَّ الكوفيُّ على زوالِه إذا تمسك البصريُّ به في بناءِ فعلِ الأمرِ، فيبيّن أنّ فعلَ الأمرِ مقتطعٌ من الفعل المضارع مأخوذٌ منه، والفعلُ المضارعُ قد أشبهَ الاسمَ وزالَ عنه استصحاب حالِ البناءِ، وصارَ مُعْرباً بالشَّبَه، فكذلك فعل الأمر، والجواب أنّ يُبَيِّن أن ما توّهم دليلاً لم يوجد، فيبقى التّمسك باستصحاب الحال صَحيحاً". (الأنباري، جدل الإعراب، 1971، 63- 64)

وكما أشرت سابقاً، فإنّ هذا الدّليل من أضعف الأدلّة، إذْ لم يهتمَّ به النُّحاة كثيراً، فحسانين استنتجت من خلال نظرها في كتاب لمع الأدلّة للأنباري أنّه دليل ضعيف إذ تقول: "فَمِنْ نَاحية عدم الاهتمام به كغيره من الأدلّة، فقد ألفَّ الأنباري كتابه لمع الأدلّة وجعله ثلاثين فصلاً تحدّث فيها عن أدلّة النّحو وأقسامه: النقل والقياس واستصحاب الحال، ونرى أنّه خصَّصَ لدليل النقل الفصول من الثّالث إلى التّاسع ... وللقياس من العاشر إلى الرّابع والعشرين... أمّا استصحاب الحال فقد عقد له فصلاً واحداً وهو التّاسع والعشرون، فقد تفوّقَ القياسُ من حيثُ عددُ الفصولِ الّتي خصّصت لأحكامه على النّقل، كما أنّ استصحاب الحال لم يحظ إلا بفصل واحد وقد يكون تفسيرُ هذا اعتباره من أضعف الأدلّة، وعدم وجود أحكام تتّصل به كما هو الحال مع دليل القياس". (حسانين،1996، 231-232)

لكنّ أبرزَ النُّحاة اعتدُّوا به في قليل من المسائل، فسيبويه استدلّ به في باب (الجزاء) (الحديثي، 1974، 460) بقوله: "وقد بلغنا أنّ بعض القُرَّاءِ قرأ: (مَنْ يُضلِلِ اللهُ فلا هاديَ لَهُ وَيَذَرْهُم في طُغْيَانِهِم يَعْمَهُونَ) الأعراف 186، وذلك لأنّهُ حَمَلَ الفعلَ على موضع الكلام ؛ لأنَّ هذا الكلام في موضع يكون جواباً ؛ لأنَّ أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنّهم يضعون موضع الجزاءِ غيرَهُ". (سيبويه، 1991، 3/90-91)

وقدْ ذكرَ السّيوطيّ أنَّ ابنَ مالكٍ قد استدلَّ به: " وقال ابنُ مالك: مَنْ قال إنّ كانَ وأخواتها لا تَدُلُّ على الحدثِ، فهو مردودٌ بأنَّ الأصلَ في كُلِّ فعلِ الدّلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلاّ بدليل". (السّيوطيّ، الاقتراح، 1998، 101)

ومن المسائل التي اعتدّ بها الفُرُّخان بالأصل ما يلي:

مجيء منذ من مُذْ وكأنّ من أنّ وكان من كأنّ:

فقد عَدَّ الفُرّخان الأصل في (مُذْ) هو (مُنْذُ)، والأصل في (كأنّ) هو (أنّ) و(كان) هو (كأنّ) يقول الفُرّخان: "وممّا يجب أنْ نَذْكُرَهُ هنا أنّ (مُذْ) قد يلاقي (الذال) منها ساكن بعدها، فمِنْ حقّ (الذال) أن تحرّك على الضَمّ إشعاراً بالأصل، فهذا يَدُلُّك على أنَّ (مُذْ) من (منذُ) و(كأنّ) من(أنّ) و(كان) من (كأنّ)". (الفُرّخان، 1987، 1/ 196)

النّصب على إسقاط حرف الجرّ:

ومنه حذف الجار وجعل المجرور مفعولاً لا ظرفاً، فقد اعتدّ الفُرّخان في هذه المسألة بقول الشاعر: (سيبويه، 1991، 36/1، 214) و(ابن هشام، 1987، 11/1) و(ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، دت، 330/1)

لَدْنَ بِهزّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

فقد نصب (الطريق) والأصل فيه (في الطريق) وإن كان فيه قبح على إلغاء الفعل (عسل) وهذا محمولٌ عنده على نحو قولك:"ابغني ثوباً، والأصل ابغ لي ثوباً، وحذف الجار وصار المجرور بحذفه مفعولاً لا ظرفاً، (الفُرّخان، 1987م، 1/ 276). فقد عدّ الفُرّخان ذلك قبيحاً، وعدّه الإشبيلي شارح جُمَل الزّجّاجي شاذاً، يقول: يريدُ في الطريق، فأوصل الفعل إلى الطريق بنفسه، وهو مُختصٌّ، ولا يجوز شيء من ذلك في الكلام ". (ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، دت، 330/1)، وقد أجاز السمين الحلبي ذلك. (السمين الحلبي، 1994، 115/1، 78/3)

أصل لا أقسم لأُقسِمُ:

ومنه الاعتداد بأنّ الأصل في (لا) في قوله تعالى: (لا أُقْسِمُ بهذا البلدِ) البلد (1) غير مزيدة، بل رادّة لكلامٍ يقدّر مناقضاً للمثبت، وإمّا بإشباع فتحة اللام؛ لأنّ الأصل فيها لَأُقْسِمُ، يقول الفُرّخان: " وأمّا الثانية –يقصد لا في قوله تعالى السّابق– فإن "لا" غير مزيدة منها على ما ذهب إليه المحققون من أهل التفسير بل هي إما رادّه لكلام يقدر مناقضاً للمثبت، وإمّا على سبيل إشباع فتحة اللام والأصل لأقسم". (الفُرّخان، 1987، 1/ 191)

إعراب الفعل المضارع:

ومنه أنَّ الأصلَ في الفعلِ المضارعِ البناءُ، إلاّ أنّه لَمّا أَشْبَهَ اسمَ الفاعلِ في بعضِ الأمورِ أُعرِبَ، يقولُ الفُرّخان: "ومراقبةً للأصلِ الّذي مهّدناه من أنّ الفعلَ المضارع إنّما استحقّ الإعراب بمضاهاته اسم الفاعل في وزنه بحسب الحركة والسّكون". (الفُرّخان، 1987، 1/ 30)

فالأصل في الفعل البناء، لذلك بَنَوا من المضارع قسماً وهو ما اتّصلت به نون النسوة كقولنا: (يَقْعُدْنَ) أو ما اتّصلت به نُونَيّ التّوكيد الخفيفة نحو (يضربَنْ) والثّقيلة نحو (يضربَنَّ)، ويفسرُ الفُرّخان عدمَ شيوعِ الإعرابِ في الأفعالِ بأقسامِها المضارعةِ والماضيةِ والمستقبلةِ بقوله: "وكراهةً أنْ يشيعَ الإعرابُ في جميع أنحاء المستقبل والحاضر فيغلب". (الفُرّخان، 1987، 30/1) فالظّاهر لي ممّا جاء به الفُرّخان في نصّه السّابق أنّ الفعلَ المضارعَ إنّما تميّز عن سائر الأفعال بإعرابه وما بُنِيَ منه إنّما كان على الأصل، إلاّ أنّ تلك الأفعال: الماضية والمستقبلة بقيت صفةُ البناءِ فيها كراهةَ أنْ تُشْبِهَ الأفعالُ الأسماءَ بخلاف الفعل المضارع الّذي أشبه بوزنه اسم الفاعل.

والّذي يدلّ كذلك على أنّ الأصل في الفعل المضارع البناء، وإنّما الإعراب فرعٌ عليه قوله: "سيّما وقد ضَاهَي المُتَصَرِّفَ بوزنِهِ اسم الفاعل، فتفرّع عليه في الإعراب كما أنّ الفاعلَ تفرّعَ على الفعلِ في الإعمال". (الفُرّخان، 1987، 30/1)

ويبدو لي كذلك من هذا النّص أنّ الأصل في اسم الفاعل أنّ لا يعمل، وإنّما عمل مضاهاة للفعل فالإعمال فرع على الأصل.

الفعل المبنيّ للمجهول:

وقد ذهب الفُرّخان إلى أنّ الأصل في مثل قولنا: (كُسِرَ الزجاجُ) إنّما هو (كَسَرَ محمدٌ الزجاجَ) ذلك لأنّ الأصل في الفعل إن كان متعدياً إلى مفعول واحدٍ أصبح ذلك المفعول فاعلاً مرفوعاً في حالة بناء الفعل للمجهول، يقول: " فإنْ كان في الأصل متعدياً إلى مفعول واحد انقلب ذلك المفعول فاعلاً وارتفع بالفعل بعده وصار ذلك الفعل في حكم اللازم". (الفُرّخان، 1987، 1/ 101)

ومثل هذا إن كان الفعل متعدياً إلى أكثر من مفعول واحد، إذ يصبح المفعول الأول فاعلاً مرفوعاً، ويصبح الثاني مفعولاً أولاً يقول: "وإن كان متعدياً إلى أكثر من مفعول واحد، جعل أول مفعول له فاعلاً، والثاني مفعولاً أوّلاً، وعلى هذا النّسق، فيلزم من هذا أنْ يُنقصَ واحداً من المفعولين، نحو: "تحسب الشمس طالعة" و"ويرى نصرُ طلحة عالما". (الفُرّخان، 1987، 1/ 101)

وهذا لا بُدَّ أنّه يُطَبَّقُ على سائر الأفعال سواء أكانت متعدية إلى مفعول واحد كما في الحالة الأولى أم كانت متعدية إلى أكثر من مفعول واحد كما في الحالة الثانية، وهذا لا خلاف فيه، طبقاً للطبيعة الاجتماعية الّتي تؤمن بإحلال شيء محل الآخر في حالة زوال الأول.

الأصل حذف حرف واحد في التَّرخيم:

ومنه أنّ الأصل في التّرخيم أن يحذف من آخر المرخّم حرف واحدٌ بغضِّ النّظر عن أصالة ذلك الحرف نحو: ترخيم مالك وحارث ولميس بقولنا: (يا مالِ) و(يا حارِ) و (يالمي) فحذف الحرف الأخير من ذلك الاسم وهو حرف أصلي فيه، وقد يكون ذلك الحرف شبيهاً بالأصل نحو: ترخيم (معزى) إنْ سَميّت به، فنقول: (يا معزَ)، وقد يكون ذلك الحرف زائداً كما في ترخيم (سلمى وطلحة) بحذف الألف والتاء (يا سلمَ ويا طلحَ) ذلك لأن الألف إنّما ألحقت التأنيث شأنها في ذلك شأن تاء التأنيث يقول الفُرّخان: "وأكثر ما يكون الترخيم في الأسماء الغالية الّتي يكثر استعمالها والأصل أن يحذف من آخر المرخّم حرف واحد...". (الفُرّخان، 1987، 1/ 337)

إلاّ أنّ هذا الأصل قد يطرأ عليه فرع، وذلك بحذف أكثرَ من حرف واحد في الاسم المرخّم لعلّة تدعو إلى ذلك ؛ إمّا لأنّ المرخّم في آخره زائدتان زيدتا معاً سواء أكانتا لمعنىً واحدٍ بعينه كألفي التأنيث في آخر (أسماء) أم زائدتي (فعلان) في آخر (عثمان)، وعند ترخيمهما نقول: (يا أسمَ) و(ياعُثمَ)، وقد يكون لمعنيين ولكن مترافقين لا ينفعكّ أحدهما عن الآخر كالنون فيه مع أحد الحروف الثلاثة اللينة الّتي يثنّى بها ويجمع نحو: ترخيم (مسلمان) إذا أصبح اسماً فنقول: (يا مُسلِمَ) وقد وجد في اللهجة الحديثة في مصر أسماء مثل (محمدين)، فذلك يدلُّ على

أنّ ترخيمه يكون (محمد) ومثله صيغة الجمع (محمدون) سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً، فنقول: (يا مسلم) في كلتا الحالّتين، ومثله حالة التأنيث (يا مسلمتان) ترخيمُها (يا مسلمة) بحذف الألف والنون، فهذا يدلُّ على أنّه حذف حرفين من آخر الاسم المرخّم خلافاً للأصل المذكور. (الفُرّخان، 1987، 342/1)

إلّا للاستثناء وغير للوصف:

وقد اعتدّ الفُرّخان بأنّ الأصل في (إلاّ) أن تكون للاستثناء كما أنّ الأصل في (غير) أنْ تكون للوصف، إلاّ أنّه يدخل كلّ واحد منهما على الآخر، فتنقلب الموازنين، ويصبح الوصف استثناء وبالعكس، يقول: " وأمّا غير، فالأصل فيه أن يكون للوصف، كما أنّ الأصل في (إلاّ) أنّ تكون للاستثناء، وقد يدخل كلّ واحد منهما على الآخر فيوصف بـ (إلاّ) على ما ذكرنا، ويستثنى بغير. (الفُرّخان، 1987، 1/ 316).

ومن الأمثلة الّتي ساقها الفُرّخان بخصوص الاستثناء بغير قولنا: (جاءني القومُ غيرُ زيد) فقد استثنى بغيرها هنا وإنْ كان الأصل فيها الوصف، ومثله: (ما أتاني أحدٌ غيرُ بكر)، ذلك لأنّ (غير) تعرب إعراب الاسم الواقع بعد إلاّ. (الفُرّخان، 1987، 1/ 316)

ومن الوصف بـ (إلاّ) قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا) الأنبياء (22)، إذ تعتبر (إلاّ) في هذه الآية صفة للنكرة (آلهةٌ) بمنزلة (غير). (السمين الحلبي، 1994، 5/77– 58)

التمام والنُقصان في (غدا وراح):

فقد ذهب الفُرّخان إلى أنّ الأصل في الفعلين (غدا وراح) هو التّمام، وذلك لأنّ الأصل في (غدا) هو الذّهاب في أول النّهار، وعكسه (راح)، وما يُنصب عنهما هو حالٌ لهما، إلاّ أنّ نُقْصَانَهما فرعٌ عليه، يقول الفُرّخان:" فإن قيل: فما تقولون في غدا وراح، وقد ينتصب الاسم عن كلّ واحدٍ منهما على أنّه خبرٌ له ؟ قلنا: الأصل في الغدو هو الذهاب في أولِ النّهار وفي الرواح المجيء في آخره، قال الله تعالى: (غُدُوُّها شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ) سبأ12، وفي المثل: (المال غاد ورائحُ)، وإذا كان كلّ

واحدٍ منهما دالاً على الحدث، فلا شك أنّ الأصل فيه التمام، وأنْ يحملَ المنصوبُ بعده على أنّه حال، وقد ينقل كلُّ واحدٍ منهما عن أصله، فيجعل دالاً لا على الحدث بل على الزمان المجرّد، فيكون (غدا) بمعنى (كان بالغداة) و(راح) بمعنى (كان بالعشي) من غير اعتبار حركة، فيقتضيان الخبر" (الفُرّخان، 1987، 1/231-232)، فيذهب الفُرّخان في قولنا: (غدا محمد وسيماً) إلى أنّ (وسيماً) في الأصل حالٌ لمحمد، إلاّ أنّ انتقال دلالة الغدو من الذهاب إلى الزمان المجرّد لزمه خبر يُحتّم به فائدة الجملة، فتنصب (وسيماً) خبراً لـــ (غدا) ومثل (غدا) (راح) الّتي انتقلت دلالة هذا الفعل من المجيء إلى الزمان المجرّد الّذي حصل في غدا.

الأصل في (كم) الابتداء في عبارة (كم ثيابك):

ومنه أنّ الأصل في قولنا: (كم ثيابك) هو أن (كم) مبتدأ خبره ثياب، إلاّ أنّه يصلح أن تجعل (كم) خبراً مقدّماً وثيابك مبتدأ، يقول الفُرّخان" ويقال: كم غلاماً لك؟ في الاستفهام، فـــ (كم) محلُّه الرفع بالابتداء ولك خبره، فإنْ قلت: كم ثيابك؟ فثيابك مبتدأ وخبره (كم) مقدماً عليه كـــ(كيف) وإنْ جعلت (كم) مبتدأ وثيابك خبره صلح، وههنا أصل. (الفُرّخان، 1987، 1/173)

وبهذا، فإنّ الفرّخان قد اعتدّ بهذا الأصل في كثيرٍ من مسائله النّحويّة، وإنْ كان لم يذكر مُسَمَّى هذا الأصل وهو استصحاب الحال، إلاّ أنّه عبّر عن معناه بالأصل، وقدّر الكثير من القضايا النّحويّة بناءً عليه.

الفصل السادس

المذهب النحوي

1.6 مفهوم المذهب النّحويّ:

المذهب : هو "الطّريقة والمعتقدُ الّذي يُذهَبُ إليه، يقال: ذهبَ مذهباً حسناً... وعندَ العلماءِ: مجموعةٌ من الآراءِ والنَّظريّات العلميّة والفلسفيّة ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً يجعلها وحدة منّسقة". (أنيس وآخرون، 1972، 317/1) وينظر (ابن منظور، دت، 394/1) وينظر (الكفوي، 1993، 868)

فالمذهب في النّحو – وهذا ما يَخُصُّنا هنا – هو المَنْهَجُ والطّريقة التّي يَتَّبِعُها العالِمُ أثناءَ إثباته القواعد النّحويّة، وهذهِ الطّريقة هي التّي اتّفقَتْ عليها تقريباً جماعةٌ من النّحويّينَ تشابهَتْ آراؤُهم النّحويّة في كثيرٍ من القضايا.

فـ"كلمة (مَذْهَب) وردت في الكلام على الخلاف النّحويّ، فقالوا: مذهبُ البصريّينَ كما قالوا: مذهبُ الكوفيّين، ومذهبُ البغداديين ومذهبُ غيرهم، وقد تكون كلمة (مذهب) قد أُطلقت على الطّريقة التّي سار عليها أحدُ النّحاةِ كما قالوا مثلاً: ومذهبُ سيبويه أو كقولهم: ومذهبُ الأخفش والفرّاء". (السّامرّائي، 1987، 13) لكن كلمة (مذهب) استقرت كما في بداية النّص السّابق على المذهبين: البصريّ والكوفيّ.

فنقول مثلاً: سيبويه والمُبَرِّدُ بصريّانِ، والكسائي والفرّاءُ كوفيّان، وذلك لأنَّ كُلاً منهما اتّبع مَنْهَجاً مُعيَّناً ومذهباً عُرِفَ في النّحو العربيّ.

فالمذهبانِ المشهورانِ في النّحوِ هما المذهبان: البصريّ والكوفيّ وهما مجال بحثنا هذا، ولكن تَجْدُرُ الإشارةُ هنا إلى أنّ المذهبَ البصريَّ هو الأسبقُ ؛ لأنّ العلماء الّذين أرْسَوا القواعد وأثبتوها وَوَضَعُوا الأصولَ كانوا في البصرة قبلَ نشوء المذهب الكوفيّ، فَنَشَأَ النّحوُ العربيُّ على أيدي شيوخِ البصرةِ من أمثالِ أبي عمرو ابن العلاء، ويونس بن حبيب، والخليل والأخفش الأكبر وسيبويه والمازني وغيرهم. (السّيّد، دت، 575، 576)

وعندما نَشَأَ المذهبُ الكوفيّ، واستقلّتِ الكوفةُ ببعض الآراءِ النّحويّةِ التّي تخالف المذهبَ البصريَّ، دَبَّ الخِلافُ بينهما وكان عنيفاً قويّاً، ووصل إلى عقْدِ

المناظرات بينَ علماءِ المدرستينِ، يحضرها السّادةُ والرُّؤساءُ لمعرفة أيِّ المدرستين أصحُ وأيُّهما أفضلُ لِمَا قالته العرب، ولم يقفِ الأمرُ عندَ حدِّ العلماء المعاصرين الّذين شَهِدُوا المناظرات واشتركُوا فيها، ولكن امتّد إلى عصورٍ بعيدةٍ، فأيَّد فريقٌ مذهب البصريّين، وثانٍ مذهب الكوفيّين. (السّيّد، دت، 108)

ولكنّ الخلافَ بينَ المذهبين لم يكنْ في أساسيّاتِ النّحوِ العربيِّ، أي لم يكن لكلٍّ مذهبٍ نَحوٌ يختلفُ عن نَحوِ المذهبِ الآخر، ولكنْ كانَ الخلافُ في مسائلَ فرعيةٍ مُعَيَّنَةٍ حُصِرتْ تقريباً في كتابْ الإنصافِ للأنباري، والّذي يَدُلُّ على أنّ الخلافَ كان محدوداً أنّ كثيراً من نُحاةِ الكوفةِ كانوا على تواصُلٍ مع نُحاةِ البصرةِ، فالكسّائي رَحلَ إلى البصرةِ وأخذَ عن شيوخِها، والفرّاء كذلك رحل إليها وسمع من يونس بن حبيب شيخ البصرة. (الحديثي، 2001م، 129)

وتطالعنا الكتبُ الكثيرةُ المعنونةُ بالمدارسِ النّحويّةِ في العصرِ الحديثِ من مثل المدارس النّحويّةِ للسّامرّائي والمدارس النّحويّةِ للحديثي والمدارس النّحويّةِ لضيف إضافةً إلى الكتبِ المعنونةِ باسم المدرسةِ الواحدةِ مثل مدرسةِ البصرةِ النّحويّة للسّيّد ومدرسة الكوفة للمخزومي، فيُذكَرُ فيها كلها مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، وهناك مَنْ يتساءل، ألَنا مدارس نحويّة ؟ (السّامرّائي، 1987، 139) كلُّ ذلك بخصوص المنهج البصريّ والكوفيّ، ولكن كلمة المدرسة في الحقيقة لم تُذكر عند القدماء بخصوص الخلاف بينهما، ولكن ذُكِرَ المذهب، فيقال : مذهب البصريّين ومذهب الكوفيّين ومذهب البغداديين. (الحديثي، 2001، 13) و(السّامرّائي، 1987، 13)

وبدايةً ذُكِرَتْ كلمة (مدرسة) عند بروكلمان (بروكلمان، 1961، 2/124-125) ثم نُقِلَت إلى العرب المحدثين وتداولها العلماء في مُصنَّفاتهم.

- على أنّ المحدثين العربَ اختلَفُوا في إطلاق مصطلح (المدرسة) على المذهب النّحويّ، فالسّامرّائي مثلاً رفض هذا المصطلح بقوله: "حين تَنْظُرُ في التّراث النّحويّ وهو مادّة البحث، لا تجدُ أنّ جَمْهَرَةَ النّحاةِ بصريين وكوفيين وغيرهم قد اختَلَفُوا في أصولِ هذا العلم، ولم ينطلق هؤلاءِ من أفكارٍ متعارضةٍ، ولكنّهم قد اختلفوا في مَسَائلَ فرعيّةٍ تتّصلُ بالتّعليلِ والتّأويل، فكان لهؤلاء طريقة أو مذهب، ولأولئك طريقة أو مذهب آخر". (السّامرّائي، 1987، 12-13)

وقبلت خديجة الحديثي هذا المصطلح ودافعت عنه ؛ لأنّ هذا المصطلح لا يُغيّر من الواقع شيئاً، تقول: "إنّ تَسْمِيَتَنا لهذه المجموعاتِ أو البيئاتِ النّحويّةِ" مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة بغداد ومدرسة مصر ومدرسة الأندلس ومدرسة الشّام لن تُغيّرَ من المفهوم الّذي شاعَ وعُرِفَ عن نّحو كلِّ بيئةٍ من هذه البيئاتِ وخصائصه، ولن يُغيِّرَ استعمالنا لكلمة (مدرسة) من الواقع شيئاً، ولن يُحتِّم علينا استعمالَها وجودُ مناهجَ مختلفةٍ كلَّ الاختلافِ للدّراسةِ النّحويّةِ في كلِّ بلدٍ، وذلك لأنّه مهما تعدّدت التّسميات ومهما اختلفت المناهج فلن يَظُنَّ ظانٌّ أنّها تكون مناهج متباعدة مستقلة..." (الحديثي، 2001، 23) لذا سواء أكان مذهباً أم مدرسة، فهذا شيءٌ واحدٌ في عُرْفِ النّحاةِ تقريباً ؛ لأنّ المقصود بالمذهب النّحويّ هو المدرسة النّحويّة وبالعكس، فمذهب البصرة أو مدرسة البصرة شيء واحد عند النّحاة، وكذلك الكوفة، ومعنى مصطلح المدرسة يقترب من معنى مصطلح المذهب، فالمدرسة "جماعة من الفلاسفة أو المفكّرين أو الباحثين. تعتنق مذهباً مُعَيَّناً أو تقول برأي مشترك، ويقال : هو من مدرسة فلان : على رأيه ومذهبه". (أنيس وآخرون، 1972، 280/1) وهذا يؤيّد ما ذهبتُ إليه.

2.6 المذهب النّحويّ الّذي اتّبعه الفُرُّخان:

والفُرّخان كغيرهِ من النُّحاةِ اتّبع مَنْهَجاً ومَذْهَباً نَحْوِيّاً مُعَيَّناً في كتابه المستوفى في النّحو، ولكن، قبلَ تحديدِ مذهبِهِ وتوضيحهِ، لا بُدَّ لنا من ذكرِ أمورٍ يتمُّ من خلالِها تحديدُ المذهبِ النّحويّ لكلِّ نحويّ، أهَمُّها :

أنْ يُصَرِّحَ النّحويُّ نفسُه بأنّه يتّبعُ هذا المذهبَ أو ذاك، وهذا يُعَدُّ من أقوى الأدلّة ؛ لأنّه يُغني عن البحث والتّمحيص، زيادةً على ذلك يمكنُ تحديدُ المذهب من خلال المصادر التّي اعتمد عليها النّحويّ، فقد يكون مَيْلُهُ إلى مؤلّفاتِ البصريّين أو الكوفيّينَ مُؤَشِّراً على مذهبه النّحويّ، وهذا ليس دليلاً قويّاً ؛ لأنّ معظم النّحويّين من الكوفة اعتمدوا على كتاب سيبويه وهو من البصريّين، وكذلك يُمْكنُ تحديدُهُ من خلال المصطلحات النّحويّة كأنْ تكونَ بصريّةً أو كوفيّةً، وهذا دليلٌ غيرُ كافٍ لتحديد مذهبه النّحويّ ؛ لأنّه أضعفُ حُجّةً من الدّليل الأول، إلاّ أنّه يُشيرُ إلى اتّجاه العالِمِ

ومذهبه. وأيضاً يُمكِنُ تحديدُ المذهب النّحويّ من خلال الآراء التّي اعتمدها المُؤلِّفُ في كتابه، أهي آراء بصريّة أم كوفيّة ؟ فإذا اتّبع آراءَ الكوفيّين نستطيعُ تحديدَ مذهبِهِ بالكوفيّ، وإذا اتّبعَ آراءَ البصريّين نقول: إنّه بصريٌّ أو يميلُ إلى البصريّين. (الحجّاج، 2003م، 124)

ويمكن إضافَةُ أمرٍ آخرَ وهو رأيُ النّحاةِ أو العلماءِ فيه إنْ أبدَوا رأياً فيه، فقولهم إنّه بصريّ أو كوفيّ دليل على مذهبه، ويَنْقُصُ ذلك التأكّد من خلالِ الأمور السّابقة.

فمُحققُ كتابِ (المستوفى في النّحو) الدكتور محمد بدوي المختون ذكر أنّ مَذْهَبَهُ بَصْرِيٌّ في المقدّمةِ (الفُرّخان، 1987، 40) وذكرَ في موضعٍ آخر ميلَهُ إلى البصريّين (الفُرّخان، 1987، 41)، ولكن هذا يحتاج إلى تأكيد وتوضيح إنْ صَحَّ الأمر وإلى نفيٍ وإثبات ضدّه إنْ لم يصحّ.

فالتّصريح بالمذهب ومصادر الكتاب والمصطلح النّحويّ والآراء النّحويّة كُلّها دلائل تدلُّ على المذهب النّحويّ، وسوف أتناولُ هذه الأمور بشيء من التَّفصيل وخاصّة المصطلح النّحويّ والآراء النّحويّة لِمَا لهما من أثرٍ كبيرٍ في توضيح مذهــبه ؛ لأنّ الهدفَ من هذا الفصل ليس فقط ذكرَ المذهبِ (بصريّ أو كوفيّ) وإنّما توضيحه وتدعيمه بالمصطلحات والآراء المختلفة والتّي تَؤُول نَتِيجَتُها إلى تأكيدِ مذهبِهِ.

أوّلاً : التّصريح بالمذهب:

لم يَعْتَرِفِ الفُرُّخان بمذهبه اعترافاً صريحاً، ولكنّه أشار إلى مذهبه من خلال عباراته، فذَكَــرَ كلمة (أصحابنا) أكــثرَ من مَرَّةٍ في المستوفى، وهذا يشير إلى مذهبه ؛ لأنّ كلمة (أصحابنا) تخصُّ البصريّين على ما تعارف عليه النّحاة، ولكنّ هذهِ الكلمة ليست دليلاً قاطعاً تدلُّ على مذهبه ؛ لأنّ الفترة التّي عاشها الفُرّخان فترة كَثُرَت فيها المذاهب النّحويّة، فيمكن أنْ يكونَ المقصود فيها مثلا أصحابنا المصريين، أو البغداديين، أو الأندلسيين وما إلى ذلك، لكنّه في الغّالب يَخصُّ البصريّين. وإنْ كان هذا لا يرقى إلى درجة التصريحِ ولكنّه إشارةٌ إلى مذهبه وهذا ممّا بنى عليه محقق الكتاب رأيه، فقال : إنّه بصريّ أو يميل إلى البصريّين.

وكما قلت سابقاً فقد كرّر الفُرّخان كلمة (أصحابنا) غير مرّةٍ في كتابه، ومن ذلك قوله : "وإذا قلت: عسى زيدٌ أنْ يقومَ، فإنّ أصحابنا قد ذهبوا إلى أنّ زيداً اسم عسى وأنّ يقوم خبره" (الفُرّخان، 1987، 113/1)، وقوله : "وأمّا رُبَّ، فقد أجمع أصحابنا على أنّها أحد حروف الجر". (الفُرّخان، 1987، 176/1)

وقوله : "فالجواب أوّل ما في ذلك أنّ التّعلق بالمسكوت باطلٌ –عند أصحابنا رحمة الله عليهم–" (الفُرّخان، 1987، 272/1)، وقوله في الجانب الصّوتي: "... منها أنْ تُشم السكون اشماماً يظهر إلى اللفظ، وهذا هو الاشمام المطلق عند الكوفيّين، وأصحابنا يُسَمُّونه في الأكثر (الروم) روم الحركة". (الفُرّخان، 1987، 185/2)

ثانياً : مصادره:

إنّ ميل النّحويّ لمؤلّفات البصريّين أو الكوفيّين والإكثار منها، يدلُّ على مذهبه، وأيضاً اعتماده على أراءِ البصريين أو الكوفيين، ولكن هذا ليس دليلاً قاطعاً؛ لأنّ معظم النّحاة من الكوفيّين اعتمدوا على كتاب سيبويه وهو من البصريّين أو ذكروا أراءه.

وقد تَحدّثت عن مصادر الكتاب في التّمهيد وبيّنت أنّ الفُرُّخان قد اعتمد كثيراً كتاب سيبويه وكذلك أورد أراءً نحويةً كثيرةً لكثير من البصريين من أمثال الأخفش الأوسط والمازني وأبي علي الفارسيّ وهذه المصادر تشير إلى مذهبه البصريّ.

ثالثاً : المصطلح النّحويّ:

1.2.6 مفهومه :

المصطلح مشتقٌّ من الاصطلاح، وهو "اتّفاق طائفةٍ على شيءٍ مخصوص في الحديث، ولكل علمٍ اصطلاحاته" (أنيس وآخرون، 1972، 520/1)

وهذا الاتفاق والتواطؤ إنْ تمّ بين جماعة المحدثين، تفتق عن مصطلح في الحديث، وإنْ قام بين جماعة من الفقهاء على مسائل في الفقه نتج عنه مصطلح فقهي، وإنْ كان بين جماعة من النّحاة صنعوا مصطلحاً نحويّاً...(القوزي، 1981، 2).

لذا، فللنّحو مصطلحاتٌ خاصّةٌ به تبلورَتْ واستقّرتْ بعد نشوء النّحو العربيّ، وأخذ النّحاةُ يتداولونها فيما بينهم، لِمَا لها من أهميةٍ أساسيّة في النّحو العربيّ، فأطلق

على كلّ موضوع مصطلحٌ يُعبِّر عن ذلك الموضوع، فقالوا: الجرّ والصّفة والبدل والتّمييز وما إلى ذلك.

وقد ظهرَتْ هذه المصطلحاتُ على أيدي النّحاةِ الأوائل من البصريّين والكوفيّين إلاّ أنّ الأسبقية كانت للبصريين الّذين سبَقُوا الكوفيّين بفترة زمنية ليست قليلة، ولمّا جاء الكوفيّون أصبحت لهم مصطلحاتهم النّحويّة الخاصّة بهم، ثم نقلت هذه المصطلحات إلى عصرنا الحاضر نستخدمها ونتداولها كما ورثناها ولم نُضِف عليها شيئاً جديداً. (السّامرّائي، 1987، 97)

"وفي مجال المصطلح النّحويّ كان الخلاف كبيراً بين الفريقين حتّى شاع بين الدّارسينَ المتأخرينَ أنّ هذا مصطلحٌ بصريٌّ، وذاك مصطلحٌ كوفيٌّ، ولقد أفاد المصطلحُ النّحويُّ من خُصُومَةِ الفريقينِ فائدةً كبيرةً. إذْ نظرَ كلُّ فريقٍ إلى مصطلحاتِ كتابِ سيبويه نظرةَ الناقدِ، ثمّ شرعَ في تهذيبها وتطويرها، حتى وَصلُوا بها جميعاً إلى الاستقرارِ الّذي لم يكنْ من اليسيرِ على سيبويه أنْ يصلَ بالمصطلحاتِ النّحويّةِ إليه، فالاستقرارُ مرحلةٌ تاليةٌ لمرحلةٍ شهدَتْ مُدارساتٍ وخصوماتٍ شديدةٍ، ومناظراتٍ في هذا العلمِ لم تهدأْ حتّى استقرَّ النّحو، ورست حدوده ومصطلحاته بالشّكل الّذي وصل إلينا". (القوزي، 1981، 156)

فلمدرسة البصرة مصطلحات خاصّة بها، وكذلك لمدرسة الكوفة، ويمكن تصنيف مصطلحات المدرسيتين على النّحو التّالي:

1- طائفةٌ كوفيّةٌ خالصةٌ، لم يعرفْها البصريّون.

2- وطائفةٌ بصريّةٌ خالصةٌ، لم يعرفْها الكوفيّون.

3- وطائفةٌ كوفيّةٌ بصريّةٌ، إلاّ أنّ لها عندَ الكوفيّين اسماً، وعند البصريّينَ اسماً آخرَ، فَمِنَ الأوّلِ أحرفُ الصّرفِ، ومن الثّانيةِ لامُ الابتداءِ، ومن الثّالثة الجَحْدُ أو النّفيُ. (المخزومي، 1958، 305-309)

2.2.6 المصطلح النّحويّ عند الفُرّخان:

والفُرّخان – كما ذكرتُ سابقاً– يميل إلى المذهبِ البصريِّ، لذا فقد استخدم كثيراً من المصطلحات البصريّة، وهذا لا يعني أنّه لم يستخدم المصطلحات الكوفيّة، فقد استخدمها ولكنْ بشكلٍ قليلٍ موازنةً مع المصطلحاتِ البصريّةِ، ولكنّه لم يُفردْها وحدها في الغالب، وإنّما تَناولَها من خلالِ استعمالِه المصطلح البصريّ، والأمرُ اللّافتُ للنّظرِ أنّ الفُرّخان قد انفَرَدَ في بعضِ المصطلحاتِ النّحويّةِ الخاصّةِ به، ولتوضيحِ ذلك أحببت عرض نماذج مختلفةٍ من المصطلحاتِ الّتي استخدمها الفُرّخان في كتابه المستوفى في النّحو، وهي على النّحو التالي:

أوّلاً : المصطلح البصريّ:

لقد طَغَتِ المصطلحاتُ البصريّةُ على كتابِ الفُرّخان (المستوفى في النّحو)، ومن المصطلحات البصريّة الّتي ذكرها الفُرّخان ما يلي:

1) التّمييز :

التّمييز مصطلح بصريّ (يحيى القاسم، 1984، 118) وينظر(القضاة، 1997، 130) يقابله التّفسير أو المترجم عند الكوفيّين. (يحيى القاسم، 1984، 119) و(الجبالي، 1982، 62–63) و(فارس عيسى، 1989، 172)

فقد استخدم الفُرّخان هذا المصطلح (التّمييز) مرّات عديدة في كتابه، وعرضَ له فصلاً خاصّاً به عنونهُ بـــ(فصلٌ في التّمييز). وممّا قاله في هذا الفصل "والتّمييز كما عرفت صنفان: صنفٌ منه يُلابِسُه الفعل، نقول: طبتُ نفساً...". (الفُرّخان، 1987، 319/1)

ومنه أيضاً قوله: "تَصَبُوا الاسمَ الّذي بعد كَمْ المُستَفْهَمِ بها على التّمييز" (الفُرّخان، 1987، 322/1)

وقوله في باب الحال: "...ويَلْزَمُ أنْ يكونَ نكرةً لانتفاءِ السّببِ الموجبِ التّعريف ؛ لأنّهُ ليسَ موضُوعاً بذاته على التّعريف، ولا مُتّصلاً بما هو له اتّصالُ إتباعٍ، فيلزمُ منه أنْ يكونَ معرفةً إنْ كانَ المتبوعُ معرفةً، كالشّأن في الصّفة، بل هو لإفرازِ هيئةٍ من هيئة، كما أنّ التّمييزَ لإفرازِ جنسٍ من جنس، فكفُّوا نُفوسهم مؤونةَ

التّعريف الّذي لا معنىً له، ولكونهِ دالاً على الهيئةِ ينبغي أنْ يكونَ مشتّقاً أو بمعنى المشتقِّ". (الفرّخان، 1987، 280/1)

وقد ذكر التّفسير، وأخذ به للدّلالة فقط وليس مصطلحاً نحوياً، يقول في باب الفعل الجامد: "وإذا قُلْتَ: نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ، فالمشهور أنّ فاعلَ (نِعْمَ) محذوفٌ شريطةَ التّفسيرِ ؛ فالمفسّرُ هو النّكرة المنتصبة بعده على التّمييز، فكان التّقدير: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ". (الفُرّخان، 1987، 111/1)

فقد ذكر التّفسيرَ والمفسّرَ للدّلالة على المحذوف، وهو (الرجل)، وهذا المفسّر أو التّفسير (رجلاً) نصبه على التّمييز.

لذا فالفُرّخان استخدم هذا المصطلحَ البصريَّ ولم يستخدمِ المصطلحَ الكوفيَّ (التّفسير أو المترجم) للدّلالة على التّمييز.

2) النّفي :

النّفي مصطلح بصريّ (المخزومي، 1958، 309) يقابله عند الكوفيّين مصطلح الجَحْد. (القوزي، 1981، 171) وقد استخدمه الفُرّخان بكثرة في كتابه ولم يستخدم المصطلحَ الكوفيَّ الجَحْدَ مع أنّ المصطلحَ البصريَّ والكوفيَّ يؤديّانِ المعنى نفسَهُ.

ومن ذلك قولُهُ في أوْجُهِ (إلاّ) في الاستثناء: "... والثّاني أنْ يكونَ ناقضاً لِمَعْنَى النَّفي، فيتخطّاهُ العاملُ سواء كان بعده فاعلٌ نحو قولك: ما قامَ إلاّ زيدٌ، أو مفعولٌ كقولك: ما أعطيت إلاّ بكراً ". (الفُرّخان، 1987، 305/1)

ويقول في (فصل في الحروف الّتي تنصبُ الفعلَ المضارعَ): "وأمّا (الفاء) فلا تكونُ إلاّ عاطفةً، ونصبُها الفعلَ المستقبلَ إنّما هو على تقدير أنْ بعدها، ولا يكونُ إلاّ في جوابِ ما سِوَى الواجبِ من الكلامِ، وينقسمُ إلى خمسةِ أقسامٍ: النّفي كيف كان... أمّا النّفي، فمنه قولك: ما تزورني فأكرمك...". (الفّرخان، 1987، 2/ 64)

ومن ذكره لهذا المصطلح قوله في فصل (لا): "إنّ (لا) قَدْ تُستَعْمَلُ على عشرةِ أوجهٍ في النَّفي: أَحَدُهَا أنْ تكون لنفي الفعلِ المضارعِ نحو: لا يقومُ زيدٌ...". (الفُرّخان، 1987، 251/11)

وبذلك، فقد استخدم الفُرّخان مصطلحاً بصريّاً وهو النّفي وأكثر منه، ولم يستخدم المصطلح الكوفيّ (الجَحْد).

3) الحال :

الحال مصطلح بصريّ، وقد أطلق عليه الكوفيّون مصطلح (القطع) (القــوزي، 1981، 170) و(القضاة، 1997، 134-135)

وقد استخدم الفُرّخانُ مصطلحَ الحالِ بكثرةٍ في كتابِهِ، ومن ذلك قوله: "المُرَادُ من الحالِ هو بيانُ الهيئةِ التّي عليها وَقَعَ الفعلُ". (الفُرّخان، 1987، 280/1)

ومنه قوله: "وَمِمَّا يُسْأَلُ عنه في هذا البابِ قوله تعالى:﴿ وَالأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يومَ القيامةِ ﴾ الزمر 67، فــ(جميعاً) يَنْتَصِبُ على الحالِ وهي للأرضِ". (الفُرّخان، 1987، 285/1)

ومنه قوله: "ومنها واو العطف إذا كانت لعطف الجملة على الجملة، لا لعطف المفرد على المفرد في نحو : (قام زيدٌ وعمروٌ منطلقٌ) فَرُبَّما كانت الجملة هذه التّي بعد الواو حالاً للفعل قبلها". (الفُرّخان، 1987، 179/1)

4) الجرّ :

الجرُّ مصطلح بصريّ يقابله الخفض عند الكوفيّين (يحيى القاسم، 1984، 156) و(السّامرّائي، 1987، 132) و(المخزومي، 1958، 311) و(القوزي، 1981، 177) و(القضاة، 1997، 122-123) و(الجبالي، 1982، 68) و(مجدي إبراهيم، 2000، 319). وقد استخدمه الفُرّخان في مواضعَ كثيرةٍ، ولم يستخدمِ المصطلحَ الكوفيَّ، ومن ذلك قوله: "والحروف الجارّة هي: مِنْ وإلى وعلى وفي وعَنْ وحتّى ومُذْ ومُنْذُ ومن المفردة الباء واللّام والكاف، وقد يُعَدُّ معها (ربّ) و(حاش) و(خلا)". (الفُرّخان، 1987، 349/1)

ومنه أيضاً: "إذا أضفت الاسم إلى الاسم كان الثّاني مجروراً بإضافة الأوّل إليه". (الفُرّخان، 1987، 364/1)

ومنه قوله: "وقد تَقَعُ (كم) على الوجهين مفعولة نحو: كم أعطيت ؟ في الاستفهام، وكم أعطيت. في الخبر، ولا تقع فاعلة، إذ لا يتَقَدَّمُها الفعلُ لا في

الاستفهام ولا في الخبر، فأمّا دخولُ حرفِ الجرِ فممكنٌ في التّي للاستفهام نحو: بكم مررت ؟ متعذرٌ في التّي للخبر". (الفُرّخان، 1987، 175/1)

5) التّوكيد :

هو مصطلح بصريّ (يحيى القاسم، 1984، 148) يقابله عند الكوفيّين التّكرير (السّامرّائي، 1987، 136)، وقد استخدم الفُرّخان مصطلح التأكيد أكثرَ من مَرّة، ومن ذلك قوله: "والثّاني من ضربي التأكيد أعني المعنوي، ينقسم إلى قسمين: أحَدُهُما يَخُصُّ الضّمائر وذلك أنْ يؤكدَّ المتّصل منها بالمنفصل سواء كان التأكيد مُتعّيناً كما في قوله تعالى:﴿ اسكُنْ أنتَ وزَوجُكَ الجنّةَ ﴾ البقرة (35)" (الفُرّخان، 1987، 19/2)

وقد ذكر التّكرير في حديثه عن التّوكيد اللّفظي، لكنّه لم يذكره على أساس مصطلح نحويّ، وإنّما لتوضيح معنى التّوكيد اللّفظي بإعادة اللفظ، يقول الفُرّخان: "الإتباع إذا كان على سبيل التّكرير سُمّي تأكيداً، وذلك أنّ التّكريرَ إمّا أنْ يكون في اللّفظ والمعنى معاً كما في قول القائل: "مررت ببشرٍ بشرٍ...". (الفُرّخان، 1987، 18/2)

لذا، فقد استخدمَ الفُرّخانُ مصطلحَ التأكيدِ ولم يستخدمْ مصطلحَ التّكرير، وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنّ التأكيدَ مصدر أكدَّ، والتّوكيد مصدر وكّد، وكلاهما ذُكِرَا للدّلالة على المصطلح البصريّ. (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 136/3) ويؤكّد كلامي السّابق ابن يعيش بقوله: "اعلم أنّه يقال تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة، وهما لغتان وليس أحدُ الحرفين بدلاً من الآخر ؛ لأنّهما يتصرّفان تَصَرُّفاً واحداً. ألا تراك تقول: أكّد يؤكّد تأكيداً ووكّد يؤكّد توكيداً ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب فيجعل أصلاً فلذلك قلنا إنّهما لغتان". (ابن يعيش، دت، 39/3) والسّيوطيّ وابن يعيش بصريّان.

6) البدل :

البدلُ مصطلحٌ بصريٌّ يقابله عند الكوفيّينَ التّرجمة والتبيين (السّامرّائي، 1987، 135) و (المخزومي، 1958، 311) و(الجبالي، 1982، 78-79)

وقد ذكرَ الفُرّخانُ هذا المصطلح بكثرةٍ في كتابه، ولم يذكر مثلاً التّرجمة أو التبيين للدّلالة على البدل، ومن ذلك قوله في فصل البدل: "الإبدال من وجوه الإتباع

التّي لا توسّط فيها للحرف... ولابدّ أنْ يكون التابع إمّا عين المتبوع كما في قول القائل: جاءني أبو عبد الله زيدٌ، ومررتُ بالأميرِ علي، ولَيُسمّ بدل المطابقة، وإمّا مناسباً له مناسبة البعض للكُلِّ كما في قولك، لمست خالداً كفّه، وليسمّ بدل التبعيض".
(الفُرّخان، 1987، 20/2)

ومنه قوله: "وأحد أنواعِ البدلِ هو بدلُ الاشتمال". (الفُرّخان، 1987، 111/1)

7) عطف البيان :

عطفُ البيانِ مصطلحٌ بصريٌّ يقابلهُ التّرجمةُ عندَ الكوفيّين (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 131/3) و(الأهدل، دت، 101/2)، وقد استخدمه الفُرّخانُ في كتابِهِ ولم يستخدمْ مصطلحَ التّرجمةِ للدّلالةِ عليه، ومن ذلك قوله في فصل عطف البيان: "الفَرْقُ بينَ عطفِ البيانِ وبينَ الصّفة أنّ عطفَ البيانِ أبداً يكونُ من الألقابِ والأعلامِ نحو: مَررْتُ بأخيك بشرٍ، وقال أبو عثمان الجاحظ: والصّفةُ لا تكونُ كذلك". (الفُرّخان، 1987، 17/2)

8) ضَميرُ الشّأن أو القصّةِ :

فَضَميرُ الشّأنِ أو القصّةِ مصطلحٌ بصريٌّ يقابلهُ عندَ الكوفيّين المجهول، (يحيى القاسم، 1984، 8) و(المخزومي، 1958، 311) أو الضّمير المجهول، (القوزي، 1981، 180)

وقد استخدم الفُرّخان المصطلحَ البصريّ، ولم يستخدمِ المصطلحَ الكوفيَّ المجهول أو الضّمير المجهول، ومن ذلك قوله: "وممّا يرتفع بالابتداء ضمير القصّة والشّأن، وذلك بشرط أنْ يكون الخبر جملة عارية من الضّمير العائد إليه للاستغناء عنه، قال الله تعالى: ﴿ قل هو الله أحد ﴾ الإخلاص 1 ". (الفُرّخان، 1987، 180/1)

وبناءً على ذلك، فقد أكثر الفُرّخان من استخدام المصطلحات البصريّة، وهذا يؤكّد بصريّته أو بعبارة أخرى ميله إلى البصريّين.

ثانياً : المصطلح الكوفيّ :

لقد جاء استخدام الفُرّخان للمصطلح الكوفيّ المَحْضِ نادراً جداً موازنة من استخدامه للمصطلح البصريّ، إذْ ردّد مصطلح الصّرف وهو مصطلح كوفيّ لا يوجد ما يقابله عند البصريّين ويُطلِقُ الكوفيون على الواو، والفاء وأو التي ينتصب

الفعل المضارع بعدها مسبوقة بِجَحدٍ (نفي) أو طلب حروف الصّرف، وهي النّاصبة للفعل المضارع عند جمهور الكوفيّين. (المخزومي، 1958، 306) و(الجبالي،1982، 102-103)

وعَرَّف الفرّاء الصّرف بقوله: "والصّرفُ أنْ يجتمعَ فعلان بالواو أو ثمّ أو الفاء أو أو، وفي أوّله جَحْدٌ أو استفهام، ثُمَّ ترى ذلك الجَحْدَ أو الاستفهام ممتنعاً أنْ يُكرر في العطف فذلك الصّرفُ". (الفرّاء، دت، 235/1)

ومن ذلك قوله: "وأمّا (الفاءُ) فلا تكونُ إلاّ عاطفةً، ونَصْبُها الفعلَ المستقبلَ إنّما هو على تقدير (أنْ) بعدها، ولا يكون إلاّ في جواب ما سوى الواجب من الكلام...، أمّا النفي فمنه قولك: (ما تزورني فأكرمك)... وأرادُوا أنْ يدلّوا على هذا المعنى فصرفوا الفعل المستقبل بعد الفاء من الرفع إلى النّصب على تقدير أنْ المنّزلة له منزلة الحدث، ولا يجوز إظهارُ أنْ هَهنا ؛ لأنّ المعطوف عليه إنّما هو فعل وليس باسم، ولو كان اسماً لم نحتجْ فيه إلى الصّرف...". (الفُرّخان، 1987، 2/ 64)

ومنه قوله: "وأمّا (الواو) فناصبة أيضاً للفعل المستقبل بعدها في جواب غير الواجب من القول على تقدير (أنْ) كالفاء، وقد يجوزُ أنْ يرفعَ هذا المستقبل بعدها فالنّصب على الصّرف". (الفُرّخان، 1987، 69/2)

ومنه قوله: "وأمّا (أو) فقد تنصبُ أيضاً الفعلَ المستقبلَ بعدَها من حيثُ تكونُ عاطفةً، وذلك على تقدير أنْ كالشّأن في الفاء والواو". (الفُرّخان، 1987، 73/2)

وبهذا، فقد استخدم الفُرّخانُ مصطلحَ الكوفيّينَ (الصّرف) وهذا دليلٌ واضح على أنّه لم يقتصر على المصطلح البصريِّ فقط -وإنْ كان هو الغالب- وإنّما تناول بعض المصطلحات الكوفيّة.

ثالثاً : الجمع بين المصطلح البصريّ والكوفيّ:

لقد جمعَ الفُرّخانُ بين المصطلحين: البصريّ والكوفيّ، فذكر الاثنين معاً في بعض المواضع، ولكن ذكره للمصطلح البصريّ كان كثيراً موازنة مع المصطلح الكوفيّ الّذي يذكره مرّة أو اثنتين، ومن ذلك:

1- الصِّفة والنّعت:

الصّفة مصطلح بصريّ يقابله النّعت عند الكوفيّين (السّيوطيّ، 1998، 117/3) و(يحيى القاسم، 1984، 143) و(السّامرّائي، 1987، 127) و(الجبالي، 1982، 173)، فالفُرّخان ذكر المصطلحين، لكن مصطلح الصّفة تكرر في مواضع عديدة من كتابه ومن ذلك قوله: "واعلم أنك إذا قلت: مررت برجُلٍ راكبٍ أو راجلٍ، فالصّفة هي راكب وراجل عطف عليها، وإنّما يجعل في حكم الصّفة من حيثُ أنّ المعنى لا يتمُّ إلاّ به". (الفُرّخان، 1987، 15/2)

ومن ذلك قوله: "فإنْ قيل قد حكمتم بأنّ الصّفة تكون أبداً مشابهة للموصوف في التّعريف والتّنكير...". (الفُرّخان، 1987، 10/2)

ومن ذكره للمصطلح الكوفيّ (النّعت) قوله: "فإنْ أردْتَ أنْ تصفَ ما فوق الواحد جاز لك فيه أربعة أوجه: الجمع في الصّفة والموصوف معاً كما تقول: مررت بقومٍ كرامٍ، والتّفريق فيهما معاً كما تقول: برجلٍ قائمٍ ورجلٍ قاعدٍ، والجمع في الصّفة... والتّفريق في الصّفة مع الجمع في الموصوف كما تقول: مررت بثلاثة نفرٍ قائمين وقاعدٍ، وقد يجوز في هذا الوجه الأخير الرّفع في الاسم الّذي هو النّعت في المعنى إذا كان المنعوت مُتَخصّصاً ". (الفُرّخان، 1987، 14/2)

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ النّعت ليس مصطلحاً كوفيّاً خالصاً، بل هو مشترك بين المدرسيتن، إذْ استعمل البصريون ثلاثة مصطلحاتٍ للتعبيرِ عن النّعتِ وهي الصّفة والنّعت والوصف وإنْ تميّز الكوفيون به. (يحيى القاسم، 1984، 143-144)

وبناءً على ذلك، فاستخدام الفُرّخان للمصطلح البصريّ بشكل كبير جداً في كتابه وَشُحِّ المصطلح الكوفيّ يدلُّ وبشكلٍ واضحٍ على نزعته البصريّة.

رابعاً: المصطلح الّذي انفرد فيه:

فقد استخدمَ الفُرّخانُ بعضَ المصطلحاتِ الخاصّةِ به في حدود ما توصلت إليه الدراسة، إذ هي ليست بصريّة ولا كوفيّة، منها:

1- المعلَّمُ :

فالمعلم مصطلح استخدمه الفُرّخان للدّلالة على الفعل المعروف ذي العلامة على ما أظنُّ (أنيس وآخرون، 1972، 624/2)، ومن ذلك قوله: "فأمّا المعلم فالماضي إذا كان مصوغاً للمؤنث الغائب مفرداً أو مثنىً، وجميع أصناف المستقبل وما يجري معه، أعني النّهي، فالعلامات هي التّاء في آخرِ الماضي للمؤنّث وفي أوّل المستقبل لِمَنْ يتوجه إليه الخطاب، سواء كان واحداً أو كثيراً، مذكراً أو مؤنثاً، وللغائب المؤنّث مفرداً ومثنى. والياء للغيبة مع التّذكير كيف اجتمعا، ومع التأنيث مع الجمع. والهمزة للمتكلم". (الفُرّخان، 1987، 19/1)

ولم أجد هذا المصطلح النّحويّ فيما بين يديّ من كتب.

2- المحدود :

فقد استخدم الفُرّخان هذا المصطلح للدّلالة على العَدْل. "والعَدْل في مثل عُمَرَ وزُفَرَ وحذام وقطام عدل من عامرٍ وزافرٍ وحاذمة وقاطمة أعلاماً ". (ابن يعيش، دت، 69/1)

يقول الفُرّخان: "... والسّادسةُ مُقَارَنَتُها للعَدْلِ في نحو هذا عمر، فإذا نكّرت صرفت، تقول: بعمر وعمر آخر إذ قد ارتفع عنه العدل مع العلمية إذ لم يوجد فعل محدوداً عن فاعل نكرة". (الفُرّخان، 1987، 40/1)، أي قصد (معدولاً) للدّلالة على العَدْل في الصّرف، يقول ابن يعيش: "ومثله عمر إذا نكرّت زال التّعريف وزال العَدْل بزواله أيضاً ". (ابن يعيش، دت، 69/1)

وخلاصة القول: إنّ الفُرّخان بصريّ النّزعة، أكثرَ من استخدامِ المصطلحاتِ البصريّة ولم يستعملِ الكثير من المصطلحات الكوفيّة على الرّغم من أنّه ذكر النّعت والصّرف وهما مصطلحان كوفيّان، وأفرد لنفسه بعض المصطلحات من مثل المحدود والمعلم التّي استخدمها خروجاً على المصطلحات المتعارف عليها.

3.6 الآراء النّحويّة :

إنّ اتّباع النّحويّ أراء البصريّين أو الكوفيّين يُعَدُّ دليلاً على مذهبه وميله إلى طرفٍ من الطّرفين، ولكن هذا ليس دليلاً قاطعاً على مذهبه، إلاّ أنّه يشير إليه،

والفُرّخان في كتابه المستوفى في النّحو أورد أراء المذهبين وأكثر منها، فتارةً يتّبعُ رأي البصريّين وأخرى رأي الكوفيّين، وثالثة ينفردُ في رأيه، فطريقة ذكره للآراء النّحويّة تختلف من مسألة إلى أخرى، فقد يذكر الرأيين ويختار الرأيِ الّذي يوافق فكره، وقد لا يذكر إلاّ الرأي الّذي يريدهُ، وهذا ما سيظهر في الصفحات القادمة.

ومن خلال تتبّعي لآراء الفُرّخان وموازنتها بمسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين وجدته يُكثِرُ من الآراء البصريّة ويختارها، ويعرضُ عن الآراءِ الكوفيّةِ في كثيرِ من الأحيان. وهو على علم بمسائل الخلاف وبآراء المذهبين.

فمسألة (هَلُمَّ) أهي مُركبَةٌ من ها ولُمْ أَمْ من هل وأم ؟ ذكرها الفُرّخان وتناولها بذكر الرأيين ثمّ اختار الرأي البصريّ، يقول: "فأمّا التّركيب في الفعل فقليل جداً، وهو على ضروب: أحدها نحو: هَلُمَّ، فإنّه مُركَّبٌ عندنا من (ها ولُمْ) وأمّا عند الكوفيّين فَمِنْ (هَلْ وأم) ". (الفُرّخان، 1987، 1/18-19)

فنحن نرى من خلال ما سبق أنّ الفُرّخان قد ذكر رأي المذهبين واختار الرأيِ الّذي يتّفق مع البصريّين، ويمكن من خلال كلمة (عندنا) أنْ نستشفّ منه اعترافاً بمذهبه البصريّ، أو أنّه اختار المذهب البصريّ في هذه المسألة، ولكن الاحتمال الأوّل أقوى، ونَستَشِفُّ أيضاً من خلال عرضه لرأي الكوفيّين أنّه يحترم رأيهم ولا يخطئه بل يذكره دون تعليق.

ومسألة (هَلُمَّ) من المسائل الخِلافيَّةِ بين البصريّينَ والكوفيّينَ، ويمكنُ إجمالُ رأيِ المذهبين بقول السّيوطيّ في الهمع: "قال البصريّون: مركّبة من (ها) التنبيه ومن (لُمْ) الّتي هي فعل أمر من قولهم: لمَّ الله شعثه، أي: جمعه، كأنّه مثل:اجمع نفسك إلينا، فحذف ألفها تخفيفاً، ونظراً إلى أنّ أصل لام لُمْ السكون... وقال الفرّاء: مركّبة من (هل) الّتي للزّجر، و(أم) بمعنى: اقصد، خُفِّفت الهمزة بإلقاء حركتها على السّاكن قبلها، وصرفت، فصار: هَلُمَّ".(السّيوطيّ، الهمع، 1998، 3/86)

ولتوضيح مذهبه من خلال الآراء النّحويّة الّتي اتّبعها، ارتأيت تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام، أعرض فيها نماذج من آرائه النّحويّة الّتي اختارها وتوافق البصريّين أو الكوفيّين أو انفرد فيها وخرج عن رأي المذهبين:

1.3.6 ممّا وافق فيه البصريّين :

إنّ الدّلائل كثيرةٌ على نزعة الفُرّخان البصريّة، ولعلّ ميله إلى آراء البصريّين في غير موضع من كتابه وإكثاره منها يُدَعِّمُ ما ذهبت إليه، ومن ذلك:

1- رافع المبتدأ والخبر :

اتّبع الفُرّخان رأي البصريّين في هذه المسألة، فَعَدَّ المبتدأ مرفوعاً بالابتداء وهو التّعرّي من العوامل اللّفظيّة، وعدَّ الخبرَ مرفوعاً لمجيئه بعد المبتدأ، ورفض رأي الكوفيّين في أنّهما مترافعان، يقول الفُرّخان: "ليس الابتداء هو كون الاسم مبدوءاً به في اللفظ، فإنّ نحو (أي) من قولنا: (أيَّ النَّاسِ لقيت) ليس بمبتدأ، ولا كونه مخبراً عنه، أعني الإخبار الّذي برسم احتمالِ الصّدق والكذب، فإنّ (زيد) من قولنا: (جاءني زيدٌ) مخبرٌ عنه وليس مبتدأ، وفي قولنا: (أزيدٌ جاءك) مبتدأ وليس بمخبر عنه، بل الابتداء هو براءة الاسم من حيثُ هو اسمٌ عارٍ عن ملابسةِ العوامل اللَّفظيّة، مع كونه متهدّفاً لها تهدُفاً أوّليّاً، فهذه صفة الاسم المبتدأ تكسبه الرفع". (الفُرّخان، 1987، 166/1)

ويقول في شأن الخبر: "خبر المبتدأ هو الاسم أو القول الّذي يُبْنَى على المبـتدأ حديثاً عنه كمنطلق من قولنا: زيدٌ منطلقٌ، وكأخوه ذاهب من قولنا: (أيّهم أخوه ذاهب)، فالاسمُ يَرتَفِعُ بكونه ثانياً الأوّل هو المبتدأ كما أنّ المبتدأ ارتفع لكونه أوّلاً لثانٍ هو الخبر، ومن هنا نشأ الغلط لِمَنْ جعلهما مترافعين، فكلّ واحدٍ منهما يرتفع عندنا بصفة ثابتة في نفسه". (الفُرّخان، 1987، 197/1)

فقبل رأي البصريّين إلى حدٍّ ما بالرّغم من اجتهاده في الخبر، ورفض رأي الكوفيّين. وتجدرُ الإشارة هنا إلى أنّ الكوفيّين عَدُّوا المبتدأ مرفوعاً بالخبر والخبر مرفوعاً بالمبتدأ، فهما مترافعان، وعَدّ البصريّون المبتدأ مرفوعاً بالابتداء واختلفوا في الخبر، فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنّه يترفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء. (الأنباري، 1998، 49/1)

كان عمله في التّمييز أضعف من عمله في الحال، فلم يقولوا شحماً تفقأ بشرٌ، كما قالوا : راكباً أتاني زيدا، على التّقديم". (الفُرّخان، 1987، 319/1)

4- نعم وبئس :

اتّبع الفُرّخان رأي البصريّين في أنّ نِعْمَ وبئسَ فعلان ماضيان لا يتصرّفان خلافاً للكوفيين الّذين عَدُّوهما اسمين مبتدأين. (الأنباري، 1998، 98/1)

ومن ذلك قوله: "تقول: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، ونِعْمَ رجلاً زيدٌ، فإذا قلت: نعم الرجلُ زيدٌ، فنعمَ فعلٌ غير متصرّف، وفاعله الرجل، وزيدٌ يرتفع بالابتداء، والخبر: (نعم الرجل) مع خلوّه من الضّمير العائد إلى زيد...". (الفُرّخان، 1987، 109/1)

ويقول في شأن بئس: "وشأن (بئس) في جميع هذه الأحكام شأن نعم، والبيان ذلك البيان فانقله". (الفُرّخان، 1987، 113/1)

فقد عَدَّ الفُرّخان نعم وبئس فعلين غير متصرّفين وفاقاً للبصريين ولم يتطرّق لرأي الكوفيّين في ذلك.

5- تقديم معمول اسم الفعل عليه:

اتّبع الفُرّخان رأي البصريّين الّذين لا يجيزون تقديم معمول اسم الفعل على اسم الفعل من مثل (عليك) و(دونك) و(عندك) ورفض رأي الكوفيّين الّذين يجيزون ذلك في مثل: (زيداً عليك) و(عمراً عندك) و(بكراً دونك). (الأنباري، 1،1998/210)

يقول الفُرّخان في باب أسماء الأفعال: "... ولهذا لا يجوز تقديم المفعول عليها في نحو: (الأنباري، 1998، 210/1) و(ابن هشام، 1984، 82/4) و(ابن عصفور، المقرّب، دت، 151)

يا أيّها المائحُ دلوي دُونكا

تلخيصه : هذه دلوي خذ". (الفُرّخان، 1987، 154/1)

فقد اعتمد الكوفيّونَ على هذا الشّاهد في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، إذ التّقدير: (دونك دلوي) فــ(دلوي) في موضع نصب بــ (دونك)، وقد قدّره الأبناري بــ (هذا دلوي دونكا) فهو أي (دلوي) خبر لمبتدأ مقدّر، (الأنباري، 1998، 210/1-216) وهذا مقاربٌ لرأي الفُرّخان.

6- الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها، فهل يبقى التمييز مجروراً ؟

اتّبع الفُرّخان رأي البصريّين في عدم جواز الجرّ ووجوبِ النَّصب خلافاً للكوفيين الّذين يجيزون الفصل بين (كم) في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجرّ مع بقاء التّمييز مجروراً. (الأنباري، 1998، 282/1)

يقول الفُرّخان: "ومن العرب من ينصب النكرة بعدها كما في الاستفهام وأنشدوا: (الأنباري، 1998، 282/1) و(ابن يعيش، دت، 132/4) و(ابن عصفور، المقرّب، دت، 341)

كَمْ بجُودِ مُقْرِفٍ نَالَ العُلا وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قدْ وضَعَهْ

على الوجوه الثلاثة في مقرف وكريم، أعني الرفع والنصب والجر، أمّا الرفع فعلى الابتداء وكم تكون منصوبة الموضع على الظرف أي كم مرّةٍ، وأمّا النّصب فعلى كم رجلاً جاءني في الخبر، وذلك قليل، وأمّا الجر فعلى الفصل بين الجار والمجرور وإنْ كان قبيحاً... والنّصب مع الفصل هو الوجه". (الفُرّخان، 1987، 1/ 174-175)

فقـد اتّفق مع البصريّين في حال الفـصل في أنّ الوجه في تمييزها هو النّصب.

والأمثلة كثيرة بخصوص ذلك، ولكنّني أحببتُ إبراز بعض القضايا التّي تدلُّ على ميل الفُرّخان إلى المذهب البصريّ في كثيرٍ من الآراء والمسائل الخلافية بين البصريّين والكوفيّين.

2.3.6 ممّا وافق فيه الكوفيّين:

لم يكن الفُرّخان متعصباً للمذهب البصريّ، مع أنّه مال إليه، إلاّ أنّه كان يُعْمِلُ عقله ويختار غير الّذي يختارونه في بعض الأحيان، لذا نراه يتّبع رأي الكوفيّين أو يميلُ إلى حُجَجِهم في قليلٍ من المسائل ومن ذلك:

1. رُبَّ :

اتّبع الفُرّخان رأي الكوفيّين في أنّ (رُبّ) اسم وليست حرفاً، ولم يقبل رأي البصريّين الّذين يَعُدُّونها حرف جر. (الأنباري، 1998، 317/2)

يقول الفُرّخان: "وأمّا (رُبّ) فقد أجمع أصحابنا على أنّها أحد حروف الجر، والأقيس عندي أنْ تكون اسماً ك (كم) الخبرية، فإذا قلت: رُبّ رجلٍ جاءني، كان مبتدأ نحو: كم رجلٍ جاءني، فإذا قلت: (رُبَّ خطبٍ كفيت) كان مفعولاً كقولك: (كم خطبٍ كفيت)، وليت شعري كيف أمكنهم أنْ يجعلوا (ربّ) حرف جر، ولا شكّ أنّ حروف الجرّ إنّما أوردت ليفضي بها الفعل إلى المفعول، وأنت تسمعهم يقولون: كفيت الخطب، ولا يقال: كفيت بالخطب أو في الخطب أو ما شاكل ذلك، فلا مُتّسع ثمَّ لحرف جرّ...". (الفُرُخان، 1987، 176/1)

فقد عَدَّ الفُرّخان (رُبَّ) اسماً لشبهها بكم الخبرية وفاقاً للكوفيين وخلافاً للبصريين.

2. أيْمُن:

تبع الفُرّخان الكوفيّين في أنّ (أيْمُن) في القسم جمع (يمين)، وخالف البصريّين الّذين يَرَوْن أنّها اسم مفرد مشتق من (اليُمْن) وليس جمع يمين. (الأنباري، 1998، 377/1) و(المالقي، 1985، 133)

يقول الفُرخّان تعقيباً على قول الشاعر: (سيبويه، 1991، 503/3) و(الأنباري، 1998، 379/1)

فقالَ فَريقُ القومِ لَمَّا نَشَدتُهمْ: نَعَمْ، وفريقٌ: لَيْمُنُ الله ما ندري

"أصله أيمن الله جمع يمين" (الفُرّخان، 1987، 187/1)

3. الاسم المرفوع بعد لولا :

فقد مال الفُرّخان في هذه المسألة إلى رأي الكوفيّين ولكن ليس بشكل مطلق، إذْ إنّ الكوفيّينَ يَرَوْنَ أنّ لولا هي التّي ترفع الاسم بعدها ؛ لأنّها تنوب عن الفعل المقدّر المحذوف تخفيفاً، ورفض رأي البصريّين الّذين يرون أنّ الاسم مرفوع بعد لولاّ بالابتداء. (الأنباري، 1998، 74/1)

يقول الفُرّخان في ذلك: "ذهب أصحابنا – رحمهم الله– إلى أنّ الاسم بعد لولا يرتفع إمّا بالابتداء، وقالوا: إنّ الحكم قد تغيّر بالتّركيب ؛ لأنّ (لو) لا يليها إلاّ الفعل وهذه (لولا) في نحو قولهم: لولا الغيثُ لهلكت الماشية، لا يليها إلاّ الاسم، فهذا وجه له من الصّناعة ما ترى، وأنت إذا استأنفت النّظر ونفضت يدك من طاعة العصبية

وأيقنت أنّ الحقّ لا يعرف بالرجال، يوشك أن يلوح لك وجه آخر، وذلك أنْ يكون لا بعد لو دلّت على الفعل المنفي بها. فحذف تحريّاً للإيجاز، ولزم الحذف للزوم الدّلالة ولكثرة الاستعمال، والتّقدير لو لم يحصل الغيثُ لهلكت الماشية، فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعاً عن فعل مقّدر...". (الفُرّخان، 1987، 1/21-22)

فالتقى الفُرّخان مع رأي الكوفيّين في أنّ الاسم يرتفع بفعل مقدّر مع أنّ الكوفيّين يَعُدُّون (لولا) هي التّي تنوب عن الفعل المقدّر، إذ يرى الكوفيّون: "أنّها ترفع الاسم بعدها ؛ لأنّها نائبة عن الفعل الّذي لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأنّ التّقدير في قولك: (لولا زيدٌ لأكرمتك) (لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك) إلا أنّهم حذفوا الفعل. (الأنباري، 1998، 1/74)

ومن خلال ذلك، فإنّ الفُرّخان لم يلتزم التزاماً مطلقاً بآراء البصريّين وإنّما أخذ بقليل من الآراء النّحويّة أو مال إلى بعضها، وهذا يدلُّ على علمه وفكره وعدم تَعَصُّبه لمذهبه النّحويّ، على الرّغم من أنّ كميّة الآراء النّحويّة التّي وافق فيها البصريّين تفوق كثيراً الآراء التّي وافق فيها الكوفيّين، وهذا يؤكّد نزعته البصريّة وإنْ خالفهم من بعض القضايا والاختيارات.

3.3.6 مما انفرد فيه الفُرّخان أو شاركه فيه عددٌ قليل من النحاة :

لا بُدَّ – ونحن نتحدّث عن الآراء النّحويّة– أنْ نبرز بعض القضايا التّي انفرد فيها الفُرّخان أو شاركه فيها نفرٌ قليل، وهذا لا شكّ أنّه يرفع من شأن الفُرّخان الّذي لم ينقل الآراء النّحويّة كما هي عن سابقيه، وإنّما أعمل فكره فيها، وأخذ يناقشها ويختار الأفضل فيها، وهذا يُوَضّح مذهبه. فقد خرج الفُرّخان ببعض القضايا النّحويّة عن المتعارف عليه في كتب النّحو المختلفة ومن هذه القضايا:

1- (ليس) في الاستثناء حرفٌ :

فليس من أدوات الاستثناء مثل لا يكون بحيثُ ارتجلت للاستثناء وينصب المستثنى على أنّه خبرٌ لها، والاسم ضمير لازم الاستتار مثل قام القوم ليس زيداً، فهي فعل ناقص، ويوصف بها في مثل: (ما أتاني أحدٌ ليس زيداً). (سيبويه،1991، 2/

309) و(ابن هشام، 1994، 3/248-249) و(السّيوطيّ، الهمع، 1998، 3/215) و(ابن عصفور، المقرّب، دت، 183)

والفُرّخان قد خرج عن كون (ليس) فعلا وعَدَّها حرفاً في الاستثناء بقوله: "وأمّا (ليس) فيحتمل أنْ يكون حرفاً للاستثناء ك (إلاّ)، وممّا يعضّد هذا أنّه استوى فيه المذكر والمؤنث، يقولون: أتتني ليس فلانة، ويحتمل أنْ يكون هو الّذي قد ذكرناه في باب كان وأخواتها...". (الفُرّخان، 1987، 1/317) والاحتمال الأخير هو كونها فعلاً فقد انفرد الفُرّخان بهذا الرأي وهو كون ليس حرفاً في الاستثناء بعدما أورد تعليله بخصوصها، وهذا يؤكّد سَعَةِ ثقافته وعدم تعصّبه لمذهبه النّحويّ.

2- (على) اسم وليس حرفاً :

لقد خالف الفُرّخان أغلب النّحويّين من بصريين وكوفيين في اعتبار (على) اسماً دائماً في جميع الأحوال، وقال بها أيضاً ابن الطّراوة وأبو علي الفارسي والشّلوبيين اسماً دائماً معرباً ؛ لأنّها لا يظهر فيها علامة البنّاء من شَبَه الحرف، إذ لا حرف في معناها، وقلّة تصرّفها لا يوجب لها البناء، قال ابن خروف: وهو القياس". (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 2/357)

يقول الفُرّخان: "وأمّا (على) فإنّهم ذهبوا إلى أنها تستعمل تارة اسماً وتارةً حرفاً، فكونها اسماً إذا دخل عليها (مِنْ) ؛ لأنّه بعض حروف الجر، وكونها حرفاً إذا جاءت ولم يدخلها من. والّذي أراه أنا أنّ الأشبه بعلى أنْ تكون في جميع الأحوال اسماً مشتقاً ". (الفُرّخان، 1987، 1/354)

فقد أقرَّ الفُرّخان باسميّة (على) كابن الطراوة وأبي علي الفارسي والشّلوبين بعد عرضه لآراء النحاة فيها، وقد دافع عن رأيه وعَدَّ (على) منصوباً على الظرفية، يقول: "انتصابه من حيث أنّه بني على الظرفية، كما تجعل (أسفل) ظرفاً في بعض الأوقات، قال الله تعالى:﴿ والركب أسفل منكم﴾ الأنفال 42، فإذا دخل عليه من انجرّ، كما تقول: فوق الأرض، فإذا دخلت (من) جررت فوق فقلت: (من فوق الأرض) يدلّك على هذا أنّهم يقولون من (علا) فيحذفون المضاف إليه كما يقال: (من فوقُ) بالضم، فلولا الألف لظهرت الهمزة عارضة للبناء". (الفُرّخان، 1987، 1/ 354-355)

فقاس الفُرّخان اسميّة (على) على قبل وأسفل، ولم يكتفِ بذلك بل دافع عن كونه مشتقاً بقوله: "فإنْ قيل إنّ (علا) لو كان من (ع ل و)، وإذ لم تسمعهم يقولون علي يعلى، وإنْ كان كذلك، فكيف تصير الواو ياء في نحو: عليه إذا أضفته إلى المضمر؟ فالجواب أنّ الواو هنا صارت ألفاً كالتّي في العصا، ثمّ عرض لها في الإضافة إلى المضمر ما عرض لألف (كلا) وهو اسم، ولألف إلى وهو حرف، فكما أنّهم قالوا: كليهما في موضع النّصب، كذلك قالوا: عليه في موضع النّصب. وإنْ اختلف الوجهان في النّصب...". (الفُرّخان، 1987، 355/1)

4. **اسميّة حاشى وخلا:**

يقول الفُرّخان: "فأمّا (حاشى وخلا) إذا جُرّبهما فاسمان عند البحث الحقيقي". (الفُرّخان، 1987، 364/1) ويضيف في موضع آخر: "فيجوز أنْ تكون حاشا اسماً مضافاً على وزن خَاتم وطابع، وأصل الحشا، وهو الناحية، ويجوز أنْ يكون حرفاً من الحروف الجّارة، وكذلك (خلا) يجوز أنْ تكون اسماً مضافاً ويجوز أنْ تكون حرفاً جارّاً ؛ فأمّا قوله تعالى: ﴿ وقلن حاشا لله ﴾ يوسف31 وحاشى لله، فحاشى لله يجوز أنْ يكون اسماً كطوبى لزيد". (الفُرّخان، 1987، 318/1)

فقد عَدَّ الفُرّخان (حاشا وخلا) اسمين أو حرفين، والرأي الغالب أنّهما من أدوات الاستثناء إذ ينصب المستثنى بها ويجرّ. فإذا نصب كُنّ أفعالاً ؛ لأنّهنّ لَسْنَ من قبيل الأسماء العاملة، ومدخولها لا يلي العوامل كمدخل (إلاّ) إذ لا يقال : ما قام القوم خلا زيدٌ بالرفع، فانتفت الاسمية والحرفية معاً وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي، فلا تتصرّف بمضارع ولا أمر، وإذا جُرّت كُنَّ حروف جرٍّ ؛ لأنّها لم تباشر العوامل ك (غير) فليست أسماء، ولو كانت أفعالاً لم تباشر الجر بغير واسطة حرفه". (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 210/3)

ودارت آراء النحاة بخصوص (حاشا وخلا) في أمرين: الفعل والحرف لكن ما ينطبق على كلام الفُرّخان في اسميّتها إذا جاء بعدها لام الجر، مثل: حاشا لله، وهي عند المبرّد وابن جنيّ والكوفيّين فعل، قالوا لتصرُّفهم فيها بالحذف، قالوا: حاش وحشا، ولإدخالهم إيّاها على الحرف قبل لام الجرّ، وعَدَّ السّيوطيّ ذلك اسم مصدر. (السّيوطيّ، الهمع، 1998، 214/3)

4- إعمال اسمي الزمان والمكان:

فقد أعمل الفُرّخان اسمي الزمان والمكان كإعمال أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبّهة بها، وقد أورد ذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿النّارُ مثواكم خالدين فيها إلاّ ما شاء الله ﴾ الأنعام128، يقول: "... وقد رابني من هذا أنّني لا أراهم يستعملون إغارة ههنا مكان مغار، ولا ما هو نحو: ثواؤكم مكان قوله تعالى: (مثواكم)، فلا يبعد أنْ يكون الاسم المشتق للزمان أو المكان معملاً، كما أنّ أسماء الفاعلين والمفعولين والصّفات المشبهة بها معملة ؛ لأنّ مفعلاً هذا قد يوصف به كما قد وصف بتلك، قال: (سيبويه، 1991، 231/4) و(ابن عصفور، المقرّب، دت، 215) و(ابن جنّيّ، 2002، 249) و(الزّجّاجي، 1988، 61) و(المالقي، 1985، 433)

غَدَت مِنْ عليه بَعْدَمَا تَمَّ ظمؤها   تَصِلُ وعن قيضٍ ببيداءَ مَجْهَلِ

وأيضاً قد يؤنّث هذا على وجه كما يؤنّث تلك، يقال: مَنْحَى ومنحاة، ومجر ومجرّة، وأيضاً يكون هذا على وزن المضارع كما أنّ اسم الفاعل كذلك". (الفُرّخان، 1987، 279/1)

ولم أجد رأياً مشابهاً له فيما بين يدي من كتب.

وخلاصة القول إنّ الفُرّخان بصريُّ النّزعة أكثر من المصطلحات البصريّة واعتمد الكثير من الآراء النّحويّة البصريّة وتجنّب الآراء الكوفيّة إلى حدٍّ ما، وهذهِ كُلُّها دلائل على نزعته البصريّة وميله إليهم.

الخاتمة

لقد انتهت بِيَ هذهِ الدّراسة إلى عدَّةِ نتائج أهَمُها ما يلي:

1- اعــتدّ الفُــرُّخانُ بالسّماعِ أصلاً من أصولِ النّحو العربيّ في جميعِ المستوياتِ النّحويّة والصّرفيّة والصّوتيّة والدّلاليّةِ، إذ اهتمَّ بمواردِ السّماعِ مثله في ذلك مثل النّحاة الّذين سبقوه وعاصروه، فكانت مواردُهُ تتمثّلُ في القرآنِ الكريمِ وقراءاتهِ والحديثِ النّبويِّ الشّريفِ وكلامِ العربِ: نظمهِ ونثرِهِ، وخَلَصْتُ إلى نتيجةِ مفادُها أنّ القــرآنَ الكــريمَ والشّعرَ العربيَّ قد احتلاّ المرتبةَ الأولى في نسبةِ الاحتجاجِ بهما، فقد زادَتِ الشّواهدُ القرآنيةُ على خمسمائةِ شاهدٍ وكذلك الشّواهد الشّعريّة، وكانت أغلبُ شواهدِهِ الشّعريّةِ ضمْنَ عصرِ الاحتجاجِ.

2- أمّــا القــراءاتُ القرآنيةُ، فقد اعتدَّ بها وأكثرَ منها خاصّةً في الجانبينِ الصوتيِّ والصـــرفيِّ، وقلّــلَ مــنها في الجانبِ النّحويّ، ويتّضحُ لي أنّه احترمَ القراءاتِ الصـــحيحةَ والشّـــاذةَ، ولم يرفضْ إلاَ القليلَ منها، واحترمَ كذلك الحديثَ النبويَّ الشّـــريفَ، فاعـــتدَّ به ولكنّ اعتدادَهُ به كان قليلاً موازنةً مع القرآنِ والقراءاتِ والشّـــعرِ، وكذلك اعتدَّ الفُرُخانُ بالنَّثرِ العربيِّ، فكان أغلبُ نثرِهِ الّذي أوردَهُ في المستوفى من الأمثالِ العربيّةِ، زيادةً على بعضِ الأقوالِ والعباراتِ المأثورةِ.

3- اهـــتمَّ الفُرُخان بالقياس اهتماماً كبيراً، وبَنَى كثيراً من قواعدِهِ عليه، فقاسَ على المسموعِ من الكلامِ العربيِّ، ثمّ أكثرَ من القياسِ النّحويِّ، وبدا موقفُهُ واضحاً من القياسِ، إذْ تجنّبَ القياسَ على الشّاذِ أو الضرورةِ.

4- اهـــتمّ الفُـــرخان بالعِلَلِ النّحويّةِ اهتماماً كبيراً، إذْ هو من أشدِّ المدافعينَ عنها، فأكثـــرَ منها في تفسيرِ الآراءِ النّحويّةِ وتوضيحِها وتبريرِها، وكان في كثيرٍ من الأحيان يُصَرِّح بأسمائِها.

5- اعـــتدّ الفُرُخان بالإجماعِ، وكان موقفُهُ منه واضحاً، وبنى قليلاً من قواعدِهِ عليه شأنُهُ في ذلك شأن النّحاة الآخرين.

6- لم يذكرِ الفُرُخانُ استصحابَ الحالِ بهذا المصطلحِ، وإنّما عَبّر عنه في كثيرٍ من المواضعِ بالأصلِ. فاعتمد الأصل وبنى كثيراً من قواعده النّحويّة عليه.

7- لقد تبيَّن لي أنّ الفُرُخانَ بصريُّ النّزعةِ، اتّبع منهج علماء البصرةِ في كثيرٍ من المواقـــعِ، فكانـــت أغلبُ مصادرِهِ ومصطلحاتِهِ وآرائِهِ النّحويّةِ بصريّةً، إلاّ أنّ اعـــتداده ببعض مصطلحات الكوفيين وآرائهم دليلٌ على عدمِ تعصبّه لهم في كلِّ ما قالوه، وأيضاً دليلٌ على علمه وسَعَةَ ثقافته وفكره النَّاضجِ.

8- لقـــد بـــرزتْ شخصيّةُ الفُرُخانِ النّحويّة من خلال انفراده ببعض المصطلحات الـــنّحويّة والآراءِ الّتـــي تكشـــفُ عـــن نفسٍ واعية تُدْرِكُ ما تكتبُ، زيادةً على مشاركتِهِ لبعضِ النّحاةِ في آرائِهم ومصطلحاتِهم.

المراجع

الأبرص، عبيد، 1957م، **ديوان الأبرص**، تحقيق حسين نصّار، الطبعة الأولى.

أبـــو حيّان الأندلسي، 1984م، **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**، تحقيق مصطفى أحمد النّمّاس، الطبعة الأولى.

أبـــو حـــيّان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي، 1986م، **تذكرة النّحاة**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، بيروت – مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى.

أبو حيّان التوحيدي، دت، **الامتاع والمؤانسة**، أحمد أمين، وأحمد الزبير، بيروت – لبنان – منشورات مكتبة الحياة.

أبو داود، الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السّجستاني، 1998م، **سنن أبي داود**، دراسة وفهرسة كمال يوسف الحوت، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان – مؤسسة الكتب الثقافية.

الأحـــوص، 1998م، **ديـــوان الأحـــوص الأنصاري**، سعيد ضنّاوي، بيروت– دار صادر– الطبعة الأولى.

الأخطـــل، دت، شرح **ديوان الأخطل التغلبي**، إيليّا سليم حاوي، بيروت – نشر دار الثّقافة.

الأخفـــش، سعيد بن مسعدة، 1990م، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى.

الأزهـــري، خالد بن عبد الله، دت، شرح **التّصريح على التّوضيح**، وهامشه حاشية العلاّمة يسن الحمصي العُلَيْمِيّ، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

الأفغاني، سعيد، 1951، في **أصول النّحو العربيّ**، دمشق.

الأنـــباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، 1971م، **الإغـــراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلّة في أصول النّحو**، قدّم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثّانية.

الأنـــباري، أبـــو البـــركات عبد الرحمن كمال الدين، 1998، **الإنصاف في مسائل الخـــلاف**، قـــدّم له ووضع هوامشهُ وفهارسه حَسَن حَمَد، إشراف إميل بديع يعقوب، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

أنيس وآخرون، 1972، **المعجم الوسيط**، الطبعة الثانية.

الأهدل، محمد بن أحمد، دت، **الكواكب الدُّرّيّة**، بيروت / دار الكتب العلمية.

ابن أبي ربيعة، عمر، دت، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، بيروت، دار القلم.

ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، دت، **علل النّحو**، تحقيق ودراسة: محمود جاسم الدّرويش.

ابن الورد، عروة، دت، **ديوان عروة بن الورد**، شرح ابن السّكّيت، تحقيق عبد المعين الملّوحي.

ابن جنّيّ، أبو الفتح، 1990، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النّجار، بغداد، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ودار الشؤون الثقافية العامّة، الطبعة الرّابعة.

ابن حنبل، أحمد، دت، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، بيروت – دار الكتب العلمية.

ابن خالويه، دت، **المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، عالم الكتب.

ابن طفيل، عامر، 1913م، **ديوان ابن طفيل**، تحقيق شارل ليال.

ابن عصفور، دت، **شرح جمل الزّجّاجي**، الشّرح الكبير، تحقيق صاحب أبو جناح.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، دت، **المُقَرَّب**، تحقيق أحمد عبد السّتار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني.

ابن عقيل، دت، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق بركات، جامعة أمّ القرى.

ابن علس، المُسَيّب، 1994م، **شعر المُسَيّب بن علس**، تحقيق وجمع أنور أبو سويلم، الطبعة الأولى.

ابن فارس، أبو الحسين بن أحمد، 1991م، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط، عبد السّلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى.

ابن كمال باشا، 1999م، **رسالة في تحقيق التّغليب**، ضمن (رسالتان في لغة القرآن) تقديم وتحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، عمّان، دار الفكر، الطبعة الأولى

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطّائي الجيّاني الأندلسي، 1990م، **شرح التّسهيل**، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السّيّد محمد بدوي المختون، مطبعة هجر، الطبعة الأولى.

ابن مجاهد، دت، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الثّانية.

ابــن مضـــاء القرطبـــي، دت، **كــتاب الردّ على النّحاة**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف.

ابن معد يكرب، عمرو الزبيدي، **شعر عمرو بن مَعْد يكرب الزبيدي**، تحقيق مطاع الطرابيشي، دمشق.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، دت، **لسان العرب**، بيروت – دار صادر.

ابــن هشـــام، أبـــو محمـــد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن عبد الله الأنصاري المصـــري، 1987م، **مغنـــي اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محيي الدّين عبد الحميد، بيروت – صيدا، المكتبة العصرية.

ابــن هشـــام، أبـــو محمـــد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن عبد الله الأنصاري المصري، 1994م، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا – بيروت – المكتبة العصرية.

ابن هشام، النّحوي المصريّ، 1999م، **شذور الذهب**، شرح وتحقيق: محمد السّعدي فــرهود ومحمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، القاهرة، دار الكتاب المصريّ، بيروت، دار الكتاب اللبناني.

ابن يعيش النّحويّ، مُوفّق الدين، دت، **شرح المفصّل**، بيروت، عالم الكتب.

امــرؤ القيس، 1989م، ديوان **امرئ القيس**، تحقيق حنّا الفاخوري، بيروت – دار الجيل – الطبعة الأولى.

البخاري، 1998م، صحيح البخاري، **أبو صهيب الكرمي**، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع.

بــروكلمان، كارل، 1961م، **تاريخ الأدب العربيّ**، ترجمة عبد الحليم النجّار، مصر – دار المعارف.

التّبريزي، دت، شرح **ديوان الحماسة**، بيروت، لبنان، دار القلم.

الترمذي، دت، **الجامع الصّحيح وهو سنن التّرمذي**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

التّهانوي، محمد علي، 1996م، **موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الجبالي، حمدي محمود حمد، 1982م، **في مصطلح النّحو الكوفيّ تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

الجرجاني، 1992م، **التعريفات**، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت – دار الكتاب العربيّ، الطبعة الثانية.

جرير، دت، شرح **ديوان جرير**، ضبط معانيه وشرحه وأكملها إيليّا الحاوي، الشركة العلمية للكتاب، الطبعة الثانية.س

الجمحي، محمد بن سلاّم، دت، **طبقات فحول الشعراء**.

حاجّي خليفة، العلامة المولى مصطفى بن عبد الله القُسطنطيني الرومي الحنفي، 1982م، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الفكر.

الحجّاج، أحياء عادل، 2003م، **رضي الدّين الأستراذي نحويّاً**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

الحجوج، محمد عبد الرحمن حسن، 2002م، الأصول اللغوية في كتاب **الخصائص لابن جنّي اصطلاحاً واستعمالاً**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

الحديثي، خديجة، 1974، **الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت.

الحديثي، خديجة، 1981م، **موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشّريف**، بغداد – دار الرّشيد.

الحديثي، خديجة، 2001م، **المدارس النّحويّة**، إربد – الأردن، دار الأمل، الطبعة الثالثة.

حسّان، تمّام، دت، **الأصول دراسة أبيستمولوجيّة للفكر العربي اللغوي عند العرب**، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

حسانين، عفاف، 1996م، **في أدلة النّحو**، المكتبة الأكاديمية.

الحلواني، محمد خير، 1983، **أصول النّحو العربيّ**، المغرب، الناشر الأطلسي.

الحمــوز، عــبد الفتاح 1997م، **الكوفــيون في النّحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**، عمّان، الأردن، دار عمّار، الطبعة الأولى.

الحمــوز، عــبد الفتاح، 1987م، **ظاهرة التّعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل**، دار عمّان، الطبعة الأولى.

الحموز، عبد الفتاح، 1987م، **مواضع اللّبس في العربيّة وأمن لبسها**، مجلة مؤتة، الجزء الثاني، العدد الأوّل ، الصفحة 649.

الحمــوز، عبد الفتّاح، 1991م، **التعادل في اللغة**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السّادس، العدد الثاني، الصفحة 38.

الحموز، عبد الفتاح، 1993م، **ظاهرة التّغليب في العربية**، ظاهرة لغويّة اجتماعية، الطبعة الأولى.

الحــيدرة اليمني، علي بن سليمان، 2002م، **كشف المشكل في النّحو**، هادي عطية مطر الهلالي، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، الطبعة الأولى.

الخثران، عبد الله بن حمد، 1993م، **مراحل تطوّر الدّرس النّحويّ**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

الخــرنق، 1990م، ديوان **الخرنق بنت هفّان**، رواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق وشــرح : يســري عبد الغني عبد الله، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى.

الخويســكي، زيــن كامــل، 1996م، **ظاهــرة الاستغناء في قضايا النّحو العربيّ والصّرف**، دار المعرفة الجامعية.

الذبيانــي، النابغة، 1986، **ديوان النابغة الذبياني**، شرح وتقديم عبّاس عبد السّاتر، بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية، الطّبعة الثّانية.

ذو الــرمّة، 1982م، **ديــوان ذي الرّمّة**، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، بيروت – لبنان – مؤسسة الإيمان.

الرّازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر، 1967م، **مختار الصّحاح**، بيروت– لبنان – دار الكتب العربيّ، الطبعة الأولى.

رضا، أحمد، 1959م، **معجم متن اللغة موسوعة لغويّة حديثة**، بيروت، منشورات مكتبة الحياة.

الرقيّات، عبيد بن قيس، 1958م، **ديوان عبيد بن قيس الرّقيّات**، تحقيق محمد يوسف نجم، بيروت دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر.

الرمّانيّ، أبو الحسن علي بن عيسى، 1984م، **رسالتان في اللغة**، إبراهيم السّامرّائي، عمّان – الأردن.

الزبيدي، سعيد جاسم، 1997م، **القياس في النّحو العربيّ** : نشأته وتطوّره، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

الزّجّاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السَّري، 1998م، **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق عبد الجليل عَبْدُه شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى.

الزّجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، 1988م، **كتاب الجمل في النّحو**، حقّقه وقدّم له: علي توفيق الحَمَد. مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الرابعة.

الزّجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، دت، **الإيضاح في علل النّحو**، تحقيق: شوقي ضيف، بيروت – لبنان – شركة الفجر العربيّ.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، دت، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت – لبنان – دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، دت، **المفصّل في علم العربيّة** بيروت، لبنان، دار الجيل، الطبعة الثانية.

السّامرّائي، إبراهيم، 1987، **المدارس النّحويّة أسطورة وواقع**، عمّان، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

السّمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، 1981م، **الأنساب**، بيروت – لبنان – الناشر محمد أمين دمج، الطبعة الثانية.

السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف، 1994م، **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقــيق علــي محمد معوّض وآخرون، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى.

ســيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، 1991م، **الكتاب**، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى.

السَّــيِّد، عبد الرحمن، دت، **مدرسة البصرة النّحويّة نشأتها وتطوُّرها**، مصر، دار المعارف، الطبعة الأولى.

السّــيوطيّ، جــلال الدين عبد الرحمن أبي بكر، 1979م، **بغية الوعاء في طبقات اللغويــين والــنّحاة**، تحقــيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية.

السّــيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1998، **الاقتراح في علم أصول النّحو**، تحقيق محمد حسن الشّافعي، بيروت، لبنان دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

السّــيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1998، **همع الهوامع**، في شرح جَمْــعِ الجوامــع، تحقــيق أحمد شمس الدين، بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

الشّــاعر، حسن موسى، 1980م، **النّحاة والحديث النّبويّ**، وزارة الثقافة والشّباب، الطبعة الثّالثة.

الشّــاوي، يحيــى بــن محمد أبي زكريا المغربي الجزائري، دت، **ارتقاء السِّيادة لحضرة شاه زاده في أصول النّحو**، تقديم وتحقيق ،عبد الرزاق عبد الرحمن السعد علي.

شــلبي، محمــد مصطفى، 1983، **أصول الفقه الإسلامي**، بيروت – لبنان، الدّار الجامعية، الطبعة الرّابعة.

الصّلت، أميّة، 1980م، شرح **ديوان أميّة بن أبي الصلت**، قدّم له وعلّق عليه سيف الــدين الكاتــب وأحمد عصام الكاتب، بيروت، لبنان، منشورات دار مكتبة الحياة.

الصّلت، أميّة، دت، **حياته وشعره**، تحقيق بهجة عبد الغفور الحديثي، الطبعة الثانية.

ضيف، شوقي، دت، **المدارس النّحويّة**، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

الطّائي، 1981م، ديوان **حاتم الطّائي**، بيروت – دار صادر.

الطّائـــي، أبـــو زبـــيد، دت، **شعر أبي زبيد الطّائي**، تحقيق نوري حمُّوري القيسي، بغداد، مطبعة المعارف.

الطّرمّاح، 1986م، ديوان **الطّرمّاح**، تحقيق عزَّة حسن، دمشق.

الطـــنطاوي، محمـــد، دت، **نشـــأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة**، تعليق عبد العظيم النّساوي، ومحمد عبد الرحمن الكردي.

عبابنة، جعفر، 1984م، **مكانة الخليل في النّحو العربيّ**، عمّان، دار الفكر، الطبعة الأولى.

عبّاس حسن، دت، **النّحو الوافي**، دار المعارف، الطبعة السّادسة.

العجّاج، 1997م، **ديوان العجّاج**، تحقي سعدي ضنّاوي، دار صادر.

العجلونـــي، إســـماعيل، 1983م، **كشف الخفاء ومزيل الالباس**، أشرف على طبعه وعلّق عليه : أحمد، بيروت – مؤسسة الرسالة، الطبعة الثّالثة.

عفيفي، أحمد، 1996م، **ظاهرة التخفيف في النّحو العربيّ**، القاهرة، الدّار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى.

عيد، محمد، 1978م، **أصول النّحو العربيّ**، القاهرة، عالم الكتب.

الغنوي، طفيل، 1997م، ديوان، طفيل الغنوي، **شرح الأصمعي**، تحقيق حسّان فلاح أوغلي، بيروت – دار صادر – الطبعة الأولى.

فـــارس عيسى، 1989م، **ملامح النّظر النّحويّ الكوفيّ في ضوء القواعد التوليدية التحويلية**، رسالة دكتوراة – جامعة عين شمس.

الفارســـي، أبو علي، 1981م، **التّكملة**، تحقيق ودراسة ناظم بحر المرجان، إشراف حسين نصّار.

الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زناد، دت، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النّجار، دار السُّرور.

الفـــرّاية، مراد علي، 2004، **السّمين الحلبي نحويّاً من خلال كتابه: الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

الفُـــرُخان، كمـــال الـــدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم، 1987، **المســـتوفى فـــي الـــنّحو**، تحقيق محمد بدوي المختون، القاهرة، دار الثقافة العربية.

الفيروز أبادي، دت، **بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز**، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

القضـــاة، حاتم أحمد، 1997م، **الشهاب الخفاجي نحويّاً**، جامعة مؤتة كلية الآداب، رسالة ماجستير.

القفطـــي، جمـــال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، 1986، **إنباه الرواة على أنباه الـــنّحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت – لبنان – مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى.

القـــوزي، عـــوض حَمَد، 1981م، **المصطلح النّحويّ**: نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري، العمارة – الرياض – كلية الآداب – جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات.

كُثَيِّر عَزّة، 1971م، ديوان **كُثَيِّر عَزَّة**، إحسان عبّاس، بيروت – لبنان – دار الثّقافة.

الكفـــوي، أبو البقاء بن موسى الحُسيني، 1993م، **الكُلِّيَّات**، قابله على نسخة خطيّة وأعـــدّه للطـــبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية.

الكوفـــي، عمـــر بن إبراهيم 2002م، **كتاب البيان في شرح اللمع**، دراسة وتحقيق علاء الدّين حَمُويَّة، عمّان، دار عمّار للنشر والتوزيع.

لبيد، دت، **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، بيروت، لبنان، دار صادر.

المالقـــي، أحمد بن عبد النّور، 1985م، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دمشق، دار القلم، الطبعة الثانية.

المُبَـــرِّد، صنعة أبي العبّاس محمد بن يزيد، 1993م، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.

مجدي إبراهيم، 2000م، **الجهود اللغوية لابن السرّاج دراسة تحليلية**، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني.

المخزومـــي، مهــدي، 1958م، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو**، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية.

المــرادي، حســن بن قاسم، 1976، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق طه محسن، الموصل، دار الكتب للطّباعة والنشر.

مسلم، الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، 1998م، **صحيح مسلم**، أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنّشر والتوزيع.

مغالســة، محمــود حسني، 1979م، احتجاج النّحويين بالحديث، **مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني**، السنة الثالثة، العدد (3-4) ، الصفحة 43.

مكّي، أبو محمد بن أبي طالب القبسي، 1984م، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهــا وحججهــا**، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة.

الملــخ، حســن خمــيس، 2000م، **نظــريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمحدثين**، عمّان – الأردن، دار الشروق، الطبعة الأولى.

الميدانـــي، أبــو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النّيسابوري، 1998م، **مجمـــع الأمـــثال**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا – بيروت – المكتبة العصرية.

الــنّحّاس، أبــو جعفر أحمد بن محمد، 1986م، **كتاب شرح أبيات سيبويه**، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، الطبعة الأولى.

نحلة، محمود أحمد، 1987م، **أصول النّحو العربي**، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

النميــري، الرّاعـــي، 1980م، **ديوان الرّاعي النّميري**، راينهرت فاييرت، المعهد الألماني للأبحاث الشّرقية، بيروت.

الهذلي، 1998م، **ديوان أبي ذؤيب الهذلي**، شرحه وقدّم له ووضع فهارسه (سوهام) المصري، عُني بمراجعته وقدّم له ياسين الأيوبي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى.

الهذلي، دت، **شرح أشعار الهذليين**، صنعة أبي سعيد السُكّري، تحقيق أحمد فَرّاج، مراجعة محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة دار العروبة.

ولفونسفون، دت، **تاريخ اللغات الساميّة**، بيروت – لبنان – دار القلم.

يحيى القاسم، 1984م، **في المصطلح النّحوي البصريّ من سيبويه إلى الزمخشري**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

يحيـى القاسـم، 1995م، التعلـيل الـنّحويّ عند البصريين، **مجلة جامعة تشرين للدراسـات والبحوث العلمية**، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (17) العدد (8)، الصفحة 88-92.